

سيادة الدولة

في ظل النظام العالمي الجديد
وتحديات العولمة



دخالد إبراهيم الشلال



الدار العالمية
للنشر والتوزيع

سيادة الدولة

في ظل النظام العالمي الجديد

وتحديات العولمة

سيادة الدولة

في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة

دكتور
خالد إبراهيم الشلال

٢٠١٤



رقم الإيداع

..... / ٢١٤٨

٩٧٧-٤٤٠-١٠١-٥

الطبعة الأولى

٢٠١٤ م

محمد ، خالد إبراهيم .

سيادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة /
خالد إبراهيم محمد -

ط ١ - الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤

٣٢٥ ص، ٢٤ سم .

تدمك : ٩٧٧- ٤٤٠- ١٠١-٥

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته
بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء
كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر
على هذا كتابة ومقدماتاً.

الدار العالمية للنشر والتوزيع

١١١ شارع الملك فيصل - الهرم

ص. ب : ٢٦٢ الهرم - ج.م.ع

ت : ٣٧٤٤٦٤٣٨ - ٣٧٤٤٦٣٢٤

ف : ٣٧٧١٩٨٩٩ - ٢٠٢

daralamiya@hotmail.com

الإهداء

إلى

أعز الناس ... أمي وأبي (رحمهما الله)
اللذان ربياني صغيرا ، وعلمانني كبيرا
أقرارا وعرفانا بفضلهما

مقدمة الكتاب

يحلل الكتاب العلاقة بين مفهوم سيادة الدولة الوطنية، وحرية التصرف في شؤونها الداخلية، وفي تنظيم مرافقها العامة، وفرض سلطاتها على كافة الأشخاص، دون الخضوع لسلطة خارجية.

ولم يعد هذا المفهوم للسيادة، الذي حققته الثورة الفرنسية، والذي ركز على أن تكون السيادة فيها للشعب في مجموعه، وأن تتولى الممارسة الفعلية لتلك السيادة حكومة ملتزمة بحدود ترسمها قواعد عامة ومجردة، هو المتاح الآن بعد أن تم تدويل السيادة، أي بعد أن تم توسيع أبعادها الخارجية وأصبح للعلاقات الدولية ظل واضح على مفهوم السيادة مع نمو عدد الفاعلين الدوليين، وتكريس فكرة التنظيم والقانون الدولي.

فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي، هي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة، اتسعت بصورة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة، أهمها ألا تؤدي ممارسة تلك الحقوق إلى إحداث اضطراب في النظام العالمي. ومع تنامي التفاعلات على المستوى العالمي، صار للبعد الخارجي للسيادة، دورا مهما يتفاعل مع البعد الداخلي، بقوة وبشكل مركب، بل ومعقد جدا، والتداخل الكبير الآن بين سيادة الدولة، والشركات المتعددة الجنسية، ومنظمات المجتمع المدني والنظريات الجديدة لسيادة الدولة وصلاحيات الأمم المتحدة في التدخل الإنساني، عندنا تحدث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ويعتبر انتهاك حقوق الشعوب والأمم في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، منافيا لروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومعرقلا لإنماء التعاون الدولي وصيانة السلم.

يرى البعض؛ أن هناك متغيرات دولية ستحدث لسيادة الدولة، كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا، منذ نحو خمسة قرون. وسوف تحل الشركات متعددة

الجنسيات تدريجياً محل الدولة. والسبب أن الشركات متعددة الجنسية، تسعى خلالها إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدول، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة، وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة؛ وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة.

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في معرفة نظرية السيادة، وبداياتها وتطوراتها ولماذا بقيت فكرة السيادة متسلطة على كل نظريات القانون الدولي العام، وكيف أصبحت سيادة الدولة الآن مقيدة بقواعد القانون الدولي العام؟ ومن الذي يصنع السيادة؟ وكيف يتم انتهاك سيادة الدولة تحت مسميات شتى، وذرائع متعددة، من العولمة والشركات متعددة الجنسية، والتدخل الإنساني، والقضاء الدولي، منظمات المجتمع المدني، انتهاء بالاحتلال المباشر للدولة؟

كما نهدف إلى تحليل الوضع العالمي الجديد والعلاقات الدولية بعد تحول ميزان القوى العالمي إلى أحادي القطبية تهمين عليه سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ربطت حتى العمل الإنساني بأجندتها الإستراتيجية وكذلك التدخل في العراق تحت شعار حقوق الإنسان والديمقراطية والبحث عن أسلحة الدمار الشامل، وتدخل المجتمع الدولي في شؤون السودان الداخلية بزعم مقاصد إنسانية، وكيف يمكن للدول النامية التي تبحث عن الازدهار والتقدم والتنمية إن تحافظ على سيادتها الوطنية حسب ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

كما يحلل الكتاب العلاقة بين سيادة الدولة الوطنية وحرية التصرف في شؤونها الداخلية وفي تنظيم مرافقها العامة وفي فرض سلطانها على كافة الأشخاص دون الخضوع لسلطة خارجية.

ويقوم البحث في هذا الموضوع على الافتراضات التالية:

١. أن بروز قطب سياسي واقتصادي واحد أدى إلى فقدان العالم توازنه الاستراتيجي وسيطرت على العلاقات الدولية النزعة الأحادية التي قد برزت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

٢. أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام (٢٠٠١) حيث كان لها بالغ الأثر في مجال صنع القرار العالمي.

٣. انحسار دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٤. ظهور مفاهيم تتال حتى من القانون الدولي، مثل مفهوم حق التدخل والذي تطور إلى مفهوم واجب التدخل وهو الذي يمثل شكلا من أشكال التصرف الأحادي الذي يتعارض مع فكرة سيادة الدولة.

وقد جد الكاتب صعوبة في التعرف على هذا الموضوع من خلال الرؤية أو العقل العربي لقلة تناوله رغم إن حالات انتهاكات سيادة الدول كانت من نصيب العالم العربي في العراق، السودان، لبنان، سوريا. وكذلك قلة الدراسات السابقة بهذا المجال. لقد اخترنا أن نقسم هذا البحث إلى تمهيد وأربعة أبواب وخاتمة: تناولت المقدمة أهمية ومشكلة البحث ومنهج وفروض البحث وتقسيم البحث.

ويتألف هذا الكتاب من خمسة فصول. تناول الفصل الأول نظريات السيادة ويتكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول، خصص لتناول نظرية السيادة والنظريات الأخرى والمبحث الثاني خصص لتناول نظريات السيادة في القانون الدولي، والمبحث الثالث فهو استعراض السيادة في مواثيق الأمم المتحدة. أما الفصل الثاني بعنوان، سيادة الدول ويتكون من أربعة مباحث، المبحث الأول خصص لتناول أنواع الدول من حيث السيادة، والفصل الثاني مفهوم التدخل الإنساني، والفصل الثالث التدخل الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، والفصل الرابع: تعارض النظريات الجديدة مع السيادة.

وتتناول الفصل الثالث، القانون الإنساني الدولي والقضاء الدولي، ويتكون من ثلاث مباحث وخصص لدراسة أهم حالات تطبيق القانون الإنساني الدولي، والقضاء الدولي وخصوصا الجرائم ضد الإنسانية في فترة ما بعد الحرب الباردة. تناول الفصل الرابع، المتغيرات الدولية المؤثرة على سيادة الدولة، ويتكون من المبحث الأول: الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدولة، المبحث الثاني: منظمات المجتمع المدني، المبحث الثالث: العولمة وسيادة الدولة، يعتبر هذا الفصل هو محور البحث لأنه يتناول العوامل الرئيسية في سيادة الدولة من حيث هذه المتغيرات الدولية وبين إرادة الدولة الوطنية والتدخل العالمي في سيادتها.

تناول الفصل الخامس، سيادة العراق ويتكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول: انتهاك السيادة بموجب قرارات الأمم المتحدة والمبحث الثاني: سيادة العراق بعد الاحتلال، والمبحث الثالث: نقل السيادة للعراق .

مصطلحات هامة

مفهوم الوطن: Nation

ورد في لسان العرب، أن مفهوم الوطن Nation لغة يشير إلى المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله (١) وبصفة عامة، فاستخدام كلمة وطن في اللغة العربية، تعبر وتتم عن الأرض التي ولد فيها الشخص، أو اختار أن يعيش فيها، ومن ثم تعبر عن نوع من الهوية الأولية.

أما مفهوم المواطنة: في اللغة؛ هي مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، وورد في الموسوعة السياسية: أن المواطنة هي (صفة المواطن الذي يتمتع ويلتزم بالواجبات؛ التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن)، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها؛ مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد ومجتمع سياسي (دولة). ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد، والدولة، عن طريق أنظمة الحكم القائمة (٢).

ويرى د. جعفر شيخ إدريس؛ إن المواطنة انتساب جغرافي، والهوية انتساب ثقافي. المواطنة انتساب إلى أرض معينة، والهوية انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة (٣).

(١) ابن منظور، لسان العرب، ٢٠٠٠، ص ٢٣٩. تاريخ الإقتباس ٢٠٠٦/٧/١. (saaid.net/book/list.php)

وانظر أيضاً: أبي طاهر الشيرازي، القاموس المحيط، (بيروت، بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٤)، ص ١٨٣.

(٢) فتحي هلال: تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت، ٢٠٠٠، ص ٢٥.

(٣) د. جعفر شيخ إدريس، الإسلام لعصرنا، (الرياض، كتاب البيان، ٢٠٠٥)، ص ١١٥.

محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (بيروت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥)، ص ٢١.

ومن منظور نفسي: فالمواطنة؛ هي الشعور بالانتماء والولاء، وللقيادة السياسية، التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات، من الأخطار المصيرية وبذلك تشير العلاقة بين الأرض والبلد، والمواطنة بصفقتها مصطلحا معاصرا تعريب للفظـة (Citizenship)، التي تعني كما نقول دائرة المعارف البريطانية: (علاقة بين الفرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، وما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات، وحقوق، متبادلة في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات).

تعريف الوطنية: تعرف الموسوعة العربية العالمية الوطنية بأنها (تعبير قويم؛ يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض، والناس، والعادات، والتقاليد، والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن) وهذا المصطلح؛ يوحى بالتوحد مع الأمة، وفي اللغة الانجليزية جاء تعريف الوطني Patriot (وهو الشخص الذي يحب بلده، وعلى استعداد للدفاع عنها، ولذلك فالوطنية Patriotism تعني الإحساس بالوطن، وامتلاك الصفات الوطنية، من حب ورغبة في الذود عنه. وعلى المستوى العربي، فالوطنية^(٤) تعني بحسب لفظها؛ نزوعا انتسابيا إلى المكان الذي يستوطنه الإنسان، مثلما هو جار بالنسبة للأديان الأخرى أو للجماعة البشرية، وكان هذا النزوع موجودا لدى العرب منذ القدم وهو نزوع عاطفي برز في شعرهم تغنيا بالأوطان وحنينا إليها عند التغرب عنها، والعرب ينتسبون إلى أوطانهم، إن صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة، أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة، بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكن

(٤) د. عبد الرحمن الزبيدي، مبدأ المواطنة في المجتمع السعودي، www.google.com.

صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة، أو الدولة، وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة. الوطنية التزام والالتزام قيمة، والوطنية انتماء والانتماء مسؤولية. والوطنية نسبة الشيء إلى الوطن، والإنسان الوطني؛ هو الذي يحب التوطن بذاك الوطن، والعمل على بناءه، وعمارته، وتطويره، وإن تطويره يستلزم محبته ومحبة أهله المواطنين معه على تلك الأرض. لقيام أي دولة يجب توفر عناصر ثلاثة: الأرض، والشعب، السيادة، التي بتوافرها تنشأ الدول نشأتها الأولى. والتي تعني التعلق بالوطن، أو مسقط الرأس، حيث يشعر الإنسان بحبه لوطنه الذي نشأ وعاش فيه^(٥).

مفهوم العولمة Globalization:

يلاحظ أن الإسلام، كانت دعوته عالمية الهدف والغاية والوسيلة، ويرتكز الخطاب القرآني، على توجيه رسالة عالمية للناس جميعاً، ووصف الخالق عز وجل نفسه بأنه (رب العالمين)^(٦)، وذكر الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) مقترباً بالناس والبشر جميعاً، فإن حضارة الإسلام قامت على القاسم المشترك بين حضارات العالم، فقبلت الآخر وتفاعلت معه أخذاً وعطاءً، بل إن حضارة الإسلام تعاملت مع الاختلاف بين البشر باعتباره من حقائق الكون. لذلك دعا الخطاب القرآني إلى اعتبار فوارق الجنس والدين واللغة من عوامل التعارف بين البشر. اتساقاً مع نفس المبادئ، يوحد الإسلام بين البشر جميعاً رجالاً ونساءً، في جزئيات محددة: أصل الخلق والنشأة والكرامة الإنسانية والحقوق الإنسانية العامة، ووحدة الألوهية، وحرية الاختيار، وعدم الإكراه، ووحدة القيم والمثل الإنسانية العليا.

(٥) د. حسن الجلي، القانون الدولي العام، ج ١، (بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٤)، ص ٢٦٤.

(٦) القرآن الكريم، سورة الفاتحة الآية (٢).

الدولة العالمية في مفهوم الإسلام، ليست تلك التي تخضع الآخرين لسلطانها، وإنما الدولة العالمية هي تلك الدولة التي تركز على المعنى التوحيدي والعقائدي للحياة وترى وظيفتها وظيفة أخلاقية تتمثل في إقامة القسط، و العدل، و المساواة، والحق على أساس التوحيد، فهي تكتسي حلة عالمية وتحظى بجوهر عالمي عندما تبتني على ذلك المعنى التوحيدي وهذه الوظيفة الأخلاقية، المعنى التوحيدي يقودها إلى رؤية عالمية طبيعية، والوظيفة الأخلاقية تسلك بها اتجاهها عالمياً تلقائياً، إذ لا معنى للتوحيد لا يأخذ صفة «رب العالمين»^(٧). صفة الربوبية الشاملة لكل الناس من كل الجنسيات و الأقطار، بل لكل العوالم البشرية وغير البشرية، العالمية تسعى إلى إشاعة قيم ومعايير إنسانية تتفق وتطلعات أمم الأرض وشعوبها نحو العدالة والحرية والسلام والاستقرار والتكافؤ في العلاقات الدولية.

(٧) مصطفى جابر فياض العلواني، عالمية الخطاب القرآني، رسالة ماجستير غير منشورة، (ولاية الجزيرة

"السودان"، جامعة الجزيرة، ٢٠٠٤)، ص ١٥.

الفصل الأول الإطار النظري

المبحث الأول: نظريات السيادة.

المبحث الثاني: سيادة العراق بعد الاحتلال
الأمريكي.

المبحث الثالث: السيادة في ميثاق الأمم
المتحدة.

المبحث الأول نظريات السيادة

تعريف السيادة الوطنية

السيادة الوطنية؛ هي التي تمثلها سلطة وطنية، وهي تعبير عن سيادة سكان إقليم ما على أرضهم، وعدم تبعيتهم أو خضوعهم لقوى أجنبية، وهي لذلك رمز للاستقلال الوطني. لذا نجد أن السيادة هي المعيار القانوني للدولة، فقد اتجه الفقه القديم للبحث عن هذا المعيار في المجال القانوني الفني الصرف، فقال الفقهاء التقليديون إن أدق معيار للدولة فكرة السيادة، وحمل الفقه المعاصر على هذه الفكرة بعدما تأكد عجزها عن مماشاة تطور القانون الدولي العام، في وضعه الحالي ومجافاتها للمنطق القانوني القويم وتقدم العلاقات الدولية فدعي هذا الفقه إلى الأخذ بمعيار جديد للدولة هو معيار السيادة النسبية أو الاختصاصات الدولية. وتعرف السيادة أيضا، بأنها سمو الدولة في نطاق حدودها الإقليمية واستقلالها التام في علاقتها الخارجية، ويعرفها جان بودان Jean Bodin "هي سلطة عليا على المواطنين والرعايا لا يحد منها القانون"^(١). ويرى د. مهدي محفوظ أن اهتمام بودان بالسيادة، ينبع من محاولته إيجاد قاعدة مشتركة للسلام في عصر مزقته الخلافات الدينية، والحروب الأهلية فالسيادة عنده هي قوة تماسك الجماعة السياسية، وقوة اتحادها وبدون هذه القوة تتفكك هذه الجماعة^(٢).

(١) عبد الهادي عباس، السيادة، (دمشق، دار الحصاد والنشر، ١٩٩٤)، ص ٦٥.

(٢) د. مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات

والنشر، ١٩٩٠)، ص ٥٥.

يُعرف الأستاذ عبد الهادي عباس الدولة تامة السيادة "هي التي تتمتع بكافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المحيط الدولي، دون أن يكون لدولة أخرى أي أهمية على شؤونها".

السيادة المطلقة: كانت السيادة من أهم الوسائل السياسية والقانونية التي استعان بها ملوك أوروبا في أواخر القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر على تكوين دولهم وتثبيت سلطانهم فيها . فقد استدعى القضاء على نظام الإقطاع تصوير فكرة السيادة من الوجهة الداخلية بأنها السلطات العليا المطلقة التي تنفرد بها الدولة والممنوحة لحاكمها في التصرف بشؤون الإقليم والرعايا الذين تنظمهم.

كما استدعى القضاء كذلك على نفوذ الكنيسة والإمبراطورية الجرمانية تصوير هذه الفكرة من الوجه الخارجي بأنها؛ القدرة المطلقة للدول على التصرف في شئونها من دون الخضوع إلى أي سلطان خارجي في هذا الشأن. وبناء على ذلك فالسيادة لا تقبل التجزئة ولأتكسب وتسقط بالتقادم لان زوالها، زوال للدولة وفي تجزئتها تجزئة للدولة^(١). وأمكن للفقه في هذه الفترة تثبيت السيادة بمعناها المتقدم عن طريق صياغتها في صورة نظرية قانونية. فكتب الفقيه الفرنسي جان بودان Jean Bodin سنة ١٥٧٦ والذي يعرف فيه الدولة بما يلي: الجمهورية هي حكومة شرعية مكونة من أسر عدة، ومن ممتلكاتها المشتركة، مع سلطة غالبية^(٢). من خلال هذا التعريف، يرى د. مهدي محفوظ أن بودان يقصد بالجمهورية؛ الجماعة السياسية أي الدولة، وليس شكل نظام الحكم

(١) د. محمد علي العويني، العلوم السياسية دراسة في الأصول والتطبيقات، (الكويت، عالم الكتب، ١٩٨٨)، ص ١٢٢.

(٢) حسن الجلي، مصدر سابق، ص ١٨٨.

المقابل للنظام الملكي أو الإمبراطوري. وحسب رأيه، أن أهم مميزات السيادة هي:

١. سلطة دائمة: أي أن الأمراء نوو السيادة يمارسونها مدى الحياة وبلا انقطاع، وهذا يعني أن السلطة المؤقتة لا توصف بالسيادة، وهذا يكون بודان قد دعا إلى عدم الخلط بين السيد والحاكم، فالأول هو صاحب السيادة وهو من كانت سلطته دائمة، أما الثاني الحاكم، فلا يوصف بصاحب سيادة، لأنه ليس سوى موظف، أي مجرد أمين على السيادة.

٢. سلطة مطلقة: يعني أن السيادة لا يمكن أن تكون إلا مطلقة، ذلك لأن على صاحب السيادة أن لا يخضع لأية سلطة أخرى، فهو الذي يضع القوانين، ويلزم رعاياه بالخضوع لها، رغما عنهم.

٣. السلطة لا تقبل النقص: من علامات السيادة البارزة، أن صاحب السيادة يستطيع سن القوانين لكل أمر أو نظير له أو أدنى منه، فإذا كان ملزماً بالحصول على موافقة شخص أرفع منه ليسن القانون، يكون قد أصبح له شريك ولا تعود مطلقة^(١).

وهكذا من خلال ما تقدم، يظهر أن بودان فهم السيادة بالحق. الدائم والمطلق، وغير المشروط بسن القانون وتفسيره والعمل به، وقد رأى أن هذا الحق ضروري لأية دولة جيدة التنظيم لأنه يميزها عن المجتمعات الأكثر بدائية ومتخلفة.

ظهر اصطلاح السيادة في الفقه الدولي لأول مرة بهذا الكتاب، ومدافعا عنها، ومحددا أسسها وأوصافها القانونية حيث عرفها بأنها السلطة العليا على الرعايا والمواطنين والتي لا تخضع للقوانين وقائلا بأن السند القانوني الوحيد لوجود السيادة

(١) د. مهدي محفوظ، مصدر سابق، ص ٥٦ .

لا يكمن إلا في إرادة الذين يقومون بمباشرتها سواء أكان ذلك من ناحية السلطات المطلقة التي تنفرع عنها في إدارة الدولة لشؤون رعاياها وإقليمها من الناحية الداخلية أو من ناحية أوصافها الخارجية التي تقضي بعدم خضوع الدولة لأي سلطان خارجي ماعدا ما تلتزم به من معاهدات بمحض اختيارها ورضائها وما يقضي به القانون الطبيعي. وقد ذهب هوبز إلى أبعد من ذلك عندما قال (إن من بيده السيادة لا يتقيد بشي حتى بالدين)^(١) وكان فيما أبرمته دول أوروبا من معاهدات في وستفاليا سنة ١٦٤٨ تدعيم لهذه الفكرة وتثبيت لأوصافها بالنص عليها في هذه المعاهدات كأداة لتنظيم العلاقات بين الدول في تلك الفترة.

ويرى الدكتور عبد الوهاب المسيري؛ أنه مع توقيع معاهدات وستفاليا قد استخدم مصطلح العلمانية، "سيكولار Secular" لأول مرة مع توقيع صلح وستفاليا (West Phalia) (عام ١٦٤٨م)، الذي أنهى أثون الحروب الدينية المندلعة في أوروبا، وبداية ظهور الدولة القومية الحديثة (أي الدولة العلمانية) مشيراً إلى "علمنة" ممتلكات الكنيسة بمعنى نقلها إلى سلطات غير دينية أي لسلطة الدولة المدنية^(٢). كانت معاهدة وستفاليا (West Phalia) عام ١٦٤٨، عاملاً فعالاً في تنسيق العلاقات بين الدول المسيحية في أوروبا، وتنظيم علاقتها مع العالم الخارجي الذي لا يدين بالمسيحية وفي تمهيد السبيل لخلق مجتمع دولي. ترى الباحثة شيرين فهمي أن معاهدة وستفاليا^(٣) حققت ما يلي:

(١) د. عادل عزت السنجلقي، ميراث المعاهدات على الدول غير الأطراف، (بغداد، مطبعة السعدون، ١٩٧٥)

ص ٣٥٧ .

(٢) د. عبد الوهاب المسيري، العلمانية، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٦/٦ / www.elmessiri.com

(٣) شيرين فهمي، التحولات العالمية من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الهوية، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١

www.islamonline.net

١. أنها قضت على نفوذ البابا في رئاسته على الدول، فقضت بذلك على فكرة وجود رئيس أعلى يسيطر على الدول الأوروبية.

٢. أقرت مبدأ المساواة بين الدول المسيحية جميعها سواء الكاثوليكية أو البروتستانتية، الملكية أو الإقطاعية، وذلك باجتماعها في مؤتمر عام لم يدع إليه البابا.

٣. أحلت نظام السفارات الدائمة محل السفارات المؤقتة، مما أدى إلى دوام اتصال الدول فيما بينها.

لقد أنشأت معاهدة وستفاليا فكرة التوازن الدولي في أوربا، كوسيلة أساسية من وسائل حفظ السلام، ومفادها أن تتكاتف الدول على الحيلولة دون توسع أي دولة على حساب دولة أخرى. فقررت استئصال كثير من الدول التي ألهمت لها الإمبراطورية الجرمانية من قبل، وانهقد مؤتمر فيينا (١٨١٥-١٨١٤) ليتناول القضايا والمشاكل الأوروبية السياسية التي كانت عالقة بعد انهزام نابليون وقد نجح قادة أوربا في هذا المؤتمر في تكوين الأساس للنظام السياسي الدولي وفتحت باب تدوين قواعد القانون الدولي العام بتسجيلها في المعاهدات المقبلة تباعاً^(١). وبالرغم من التطورات السياسية والدستورية التي شهدتها أوربا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بانتقال حقوق مباشرة السيادة الملوك إلى الشعوب بفضل المبادئ الديمقراطية التي جاءت بها الثورة الفرنسية، والتي أطلقت فكرة سيادة الشعب، فقد ظلت السيادة في مظهرها الدولي محتفظة بمعناها التقليدي المطلق إذ تعهدا الفقه الألماني بعد ذلك ومنذ القرن التاسع عشر مؤكداً أوصافها المطلقة تحت تأثير نظريات هيغل في الدولة.

(١) إبراهيم أحمد حمراء، المنظمات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، (الخرطوم، مركز دراسات

السلام والتنمية بجامعة جوبا، ٢٠٠٦)، ص ٥ .

السيادة؛ هي بالمعنى القانوني التعبير عن احتكار القوة الذي تمتلكه سلطة الدولة، فانه يكون واضحا أن سيادة سلطة الدولة مرتبطة أساسا بوجودها ذاتها^(١). يرى د. محمد علي محمد أن السيادة Sovereignty هي الخاصية الرئيسية المميزة للدولة، وهي أساسا مفهوم قانوني يشير إلى السلطة العليا التي تخولها فرض إرادة الدولة إلى مجموعة صيغ قانونية نافذة المفعول، ومثل هذه الهيئة ذات السيادة قد تكون شخصا، أو مجموعة أشخاص لكن إرادتها تفرض على جميع الأفراد وكافة المنظمات الداخلة في نطاقها^(٢). فالسيادة شرط للاستقلال السياسي الذي تتمتع به الدولة عندما تعترف بها الدول الأخرى بوصفات المصدر للممارسة الشرعية للسلطة داخل أراضيها فالدلالة الجديدة للمصلح تدور معنيين هما:

١. مصدر السلطة السياسية داخل البلد، وتخول الحاكم سن القوانين وتنفيذها.
 ٢. الحرية من التدخل الخارجي التي تمتلك معها الدولة حق تصريف شؤونها الخاصة والتحكم بها، دون تدخل أية دولة أخرى أجنبية.
- والقانون الذي ينادي بان ليس القانون والدولة سوى مظاهر لإرادة الحاكمين المطلقة وأداة لتحقيق هذه الإرادة. وقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى في الفقه الألماني وخصوصا في أيام الحكم النازي^(٣).
- إن فكرة السيادة حديثة نسبيا، إذ أنها لم تكن معروفة بمعناها الحديث حتى القرن السادس عشر. وحقيقة الأمر فإن فكرة السيادة المطلقة نشأت في المجتمع الإقطاعي عندما كانت السلطة الملكية تخوض صراعا ضاريا ضد رجال الإقطاع،

(١) حسن الحاج علي، الآثار السياسية للعولمة-المدار الثقافية والاقتصادية والسياسية، مجلة السياسة الدولية، (الخرطوم، مركز الدراسات الإستراتيجية، يونيو ١٩٩٨)، ص ٣٦.

(٢) د. محمد علي محمد & د. علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٩٥.

(٣) د. مهدي محفوظ، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

و ضد البابا والإمبراطورية الجرمانية. وكانت الفكرة المذكورة تجسد سيادة الملوك المطلقة غير المشروطة بشرط الداخل كانت الدول الملكية لاتحد سلطانها أية حدود ولا تتقيد بأي التزام قانوني، ذلك أن الأمير أو الملك كان الحاكم المطلق، وهو الذي تتجمع في يده السلطة العليا وعلى رعاياه أن يخضعوا لسلطته هذه بدون قيد أو شرط. أما في الخارج فان السلطة العليا المتمثلة بالملك أو الأمير مطلقة التصرف في شؤونها الخارجية ولا يعد تصرفها هذا قيد أو قانون. إن تمتع الدولة بالسيادة يعني أن تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة أخرى. وهذا يجعلها تسمو على الجميع وتفرض نفسها عليهم باعتبارها سلطة أمرة عليا لذلك فسيادة الدولة تعني وببساطة أنها منبع السلطات الأخرى.

فالسيادة أصلية ولصيقة بالدولة وتميز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية الأخرى. والسيادة وحدة واحدة لا تتجزأ مهما تعددت السلطات العامة لان هذه السلطات لا تتقاسم السيادة وإنما تتقاسم الاختصاص. تستقر السيادة بالمعنى القومي عند الشعب ولا يمكن أن تتبثق من سلطة غير الشعب ولفائده بمجموعة^(١)، وهذا يعني أن الأنظمة السياسية قاطبة تأخذ بهذا المفهوم، فقد تستقر السيادة في هيئة قليلة العدد أو تستقر في شخص واحد كما الحال في الأنظمة الفردية، يرى الأستاذ عبد الهادي عباس أن مفهوم السيادة قام على علم السياسة الحديث، وهو يبرز سريان جميع القوانين ويقرر جميع العلاقات الدولية. وعلى هذا الأساس تكون الدولة هي السلطة العليا الحاكمة صاحبة السيادة قانونا ولا يمكن أن تكون هنالك حدود للقوة التشريعية التي تملكها المنظمة العليا التي تسن القوانين^(٢).

(١) د. مأمون مصطفى، القانون الدولي العام، (عمان، روائع مجدلوي، ٢٠٠٢)، ص ٣٧.

(٢) عبد الهادي عباس، مصدر سابق، ص ٥٦.

ويرى د.إبراهيم أبو خزام؛ إن فكرة السيادة بالمعنى المطلق لم تعد ملائمة لعصر التنظيم الدولي، حيث أجتهد فقهاء القانون الدولي لإيجاد توازن بين فكرة السيادة المطلقة الكلاسيكية ومتطلبات عصر التنظيم والتعاون الدولي وما يتطلبه ذلك من تنازل طوعي من الدول عن جزء من سيادتها لتحقيق المصلحة الدولية العامة، حيث أن التدخلات المفروضة من المجتمع الدولي لا تمس بسيادة الدولة مفترضة أن الدولة نفسها، عند قبولها لهذه الجماعية قد ارتضت مقدما التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها، ويؤكد د. إبراهيم أبو خزام "أن السيادة والمساواة بشكلهما المطلق هي افتراض نظري لا يستند إلى واقع ملموس"^(١).

السيادة هي قدرة استعمال السلطة المادية في الإقناع أو في القهر داخل المجتمع السياسي وذلك لتنظيم شؤونه المختلفة. وتعرف السيادة على الصعيد الخارجي بسلطة الدولة في إنشاء العلاقات مع الدول الأخرى سلمياً أو حربياً. فإذا كانت السيادة هي ملك الشعب بكامله، وظهرت نظريات الجيوبولتيك خلال القرنين التاسع عشر والعشرين على العلاقة بين الدولة والأرض، كمفهوم حديث يؤثر ويتأثر بالعلاقات الدولية الجديدة، حيث شكلت المساحة إطاراً مباشراً لسيادة الدولة، وترتبط «المساحة» بعوامل القوة والضعف في الدولة مما يقوي أو يضعف السيادة "حالة اتساع مساحة السودان مثلاً مليون ميل مربع"^(٢)، وكثرة الدول المجاورة فحين ينعدم الاستقرار، ينفجر الصراع المحلي (الذي ربما يدعم إقليمياً) أو دولياً، كما قد يؤدي ذلك الصراع إلى التدخل المباشر وإلى الفوضى، كما تطرح ذلك تجربة اللا دولة في ليبيريا والصومال، كما إن الحصار الاقتصادي أو الجزاءات الاقتصادية

(١) إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، (

بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٥)، ص ١٨٧.

(٢) ثامر محمد، تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية، مجلة الشرق الأوسط، العدد: ١٠٠، (لبنان، نوفمبر

٢٠٠٠)، ص ٣٦.

تؤدي إلى الانتقاص من سيادة الدولة، ومثال الحصار الاقتصادي على العراق منذ عام ١٩٩٠ ولغاية الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وهناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر في قوة الدولة وسيادتها مثل العامل السكاني (القلة أو الكثرة) العامل الثقافي (الهوية) وترتبط بالسيادة كذلك مسألة الأمن، حيث لم يعد (المكان) التقليدي، ولكي تكون الدولة قوية يرى د. عبد الرزاق عباس حسين فإنها يجب أن تتصف بثلاثة خصائص أساسية هي:

١. المساحة الواسعة، وخاصة إذا كانت محاطة ومحمية بتخوم طبيعية.

٢. حرية الحركة والمواصلات.

٣. ضمان درجة عالية من الوحدة الداخلية^(١).

علاوة على هذه الخصائص يمكن لنا إضافة الموارد الطبيعية وكفاءة التنظيم في أجهزة الدولة بجميع مرافقها، حيث الاقتصاد من أهم سمات الدولة القوية الذي يعزز مكانتها الدولية ويمكنها من تحقيق سياستها الخاصة.

لذا مساحة الدولة جدا مهمة لسيادتها، وهل هي كافية لطموحات وأنشطة شعبها فقد دعا المفكر الألماني كارل هسهوفر إلى الدولة وإلى تحديد مساحتها وفق متطلباتها الخاصة التي تكفي لشعبها، وهو بذلك أعطى الدول القوية الحق في التوسع على حساب الدول الضعيفة، وهنا يجب الإشارة إلى أن إسرائيل تطبق المبادئ الألمانية للجيوبوليتيكا، بالذات فيما يتعلق بأفكار هسهوفر الخاصة بالتوسع وإضافة أقاليم جديدة حسب حاجاتها وقدراتها العسكرية، لذا لا توجد لغاية اليوم حدود دولية معروفة لإسرائيل^(٢).

(١) د. عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، (بغداد، مطبعة اسعد، ١٩٧٦)، ص ٣٩١.

(٢) د. قاسم الدويكات، الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية، مقررات الماجستير في جامعة جوبا، (الخرطوم، مركز دراسات السلام والتنمية، ٢٠٠٥)، ص ١٧.

فدولة الاحتلال بدأت بعدة مستوطنات في نهاية القرن التاسع عشر ثم مع ما اكتسبته القوات الإسرائيلية من دعم بريطاني بدا التوسع التدريجي على حساب الأراضي العربية المحتلة في فلسطين. أن سيادة الدولة يجب أن تتصف بأربع خصائص هي:

١. القطعية: بمعنى أنها الشرعية العليا التي لا توجد أية حدود قانونية لسلطانها في سن قوانين الدولة.

٢. العمومية: الشاملة لجميع الأفراد والمنظمات داخل حدود الدولة.

٣. الدائمة: بحيث يستمر مفعول السيادة طالما أن الدولة قائمة، بصرف النظر عن تغير الأشخاص الذين يمارسون هذه السلطة، أو تغير شكل المؤسسات الدستورية التي تتم عبرها ممارسة السيادة.

٤. اللاتجزئية: أي عدم المشاركة والتقسيم، فلا يمكن أن يكون هناك أكثر من سيادة واحدة في دولة واحدة دون قيام صراع، يحسم في نهاية الأمر النتيجة لوحداية السيادة^(١).

أن خصائص الدولة وتداخلها مع مضمون السيادة أمر مهم للغاية إذ يعتبر اللاتجزئية تعني أن سيادة الدولة لا تقبل التجزئة أو التقسيم وليس هناك سوى سلطة واحدة عليا أيا كان شكل التنظيم الدستوري والإداري لهذه الدولة، حيث أن تقسيم السيادة يعني القضاء عليها^(٢).

ويرى الدكتور محمد علي محمد والدكتور محمد عبد المعطي في بحثهما المشترك أن سيادة الدولة تستند إلى خصائص أساسية فهي سيادة مطلقة، ودائمة

(١) مرزوق علاوة خنشالي، السيادة في نظام الخلافة، تاريخ الاقتباس ١١/٢/٢٠٠٦،

<http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=٥٦٩>

(٢) عبد الهادي عباس، مصدر سابق، ص ٦٣.

وعامة وغير قابلة للتجزئة، ولا يمكن انتقالها أو اغترابها وهذه الأفكار تتطابق مع أفكار د. مرزوق علاوة خشالي^(١). سيادة الدولة اليوم تتعرض لانتهاكات واسعة تحت مسميات شتى، لذا نرى اليوم صاحب القرار السياسي خصوصا في العالم الثالث يغض النظر عن هذه الانتهاكات من أجل مصلحة شخصية تضمن له البقاء في السلطة على حساب سيادة بلده.

المبحث الثاني

نظرية السيادة في القانون الدولي

كانت نظرية السيادة وعلاقتها بالقانون الدولي من أهم المواضيع التي جال فيها رجال الفكر والسياسة، لذا يدل فقه القانون الدولي العام، وهو يضم مجموعة كبيرة من مختلف الجنسيات، مجهودات كبيرة وجديرة بالتقدير لبناء النظام القانوني الدولي على أسس وطيدة ولتفسير التزام الدول بقواعد القانون الدولي. لذا قسم فقهاء القانون الدولي السيادة إلى مدارس مختلفة في هذا النطاق.

أولاً: مدرسة القانون الطبيعي: أقدم المدارس التي قيل بها في هذا الشأن وتؤسس هذه المدرسة القانون الدولي على مجموعة من المبادئ المستمدة من العقل وطبيعة الأشياء. والقانون الدولي العام بحسب هذه المدرسة؛ ليس سوى مجموعة من قواعد القانون الطبيعي التي تحكم علاقات الدول بعضها البعض، ولا تختلف في مصدرها وطريقة تعيينها عن مصدر وطريقة تعيين قواعد القانون الطبيعي الذي يحكم علاقات الأفراد^(٢). ويرى دافيد هيوم؛ أن

(١) د. محمد علي محمد & د. علي عبد المعطي محمد، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

(٢) د. مامون مصطفى، مصدر سابق، ص ٣٠.

القانون الطبيعي ليس سوى الانعكاس للتجربة الاجتماعية المستمرة للإنسان^(١).

ثانياً: المدرسة الوضعية: وهي التي تنظم القانون على الاتفاق الذي يتم بين الدول أصحاب السيادة، حيث إن القانون هو نتاج السيادة، وما يقيد الدولة لا بد أن يكون صادراً عن إرادتها ورغباتها، وبذلك اعتبرت السيادة سلطة مطلقة. فبحكم الضرورة أن ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية مطلقة. ويترتب على اعتبار أن السيادة سلطة مطلقة نتائج وخيمة من شأنها هدم قواعد القانون الدولي بأكملها، ولا يمكن أن تقوم دولة حقيقة إلا إذا توافر لديها القوة المادية الكافية لفرض إرادتها وتحقيق أغراضها ويتبع هذا أيضاً أن الدول القوية وحدها هي التي يمكن أن تقوم وتبقى كدول أما الدول الصغيرة فتزول وتسيطر عليها الدول الكبيرة، وتلك الفكرة التي هي قامت عليها سياسة ألمانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر لتتوصل عن طريقها لفرض سيادتها على أوروبا، حيث يرى هسهوفر أن البقاء للدول الكبيرة^(٢)، وتتلخص هذه السياسة في العبارة المشهورة التي نادى بها الكثير من مفكريها وساستها وهي (ألمانيا فوق الجميع)^(٣). أن نظرية السيادة المطلقة التي كانت تدافع عنها الدول، وفق القانون الدولي العام في القرون السابقة. لا يمكن الدفاع عنها بعد ظهور المدارس الاجتماعية التي سماها البعض بالمدارس الموضوعية التي تؤسس القانون الدولي على اعتبارات موضوعية خارجة عن إرادة الدول، وبذلك تفتح هذه المدرسة الباب أمام القول بالزامية هذه

(١) د. مهدي محفوظ، مصدر سابق، ص ١٨٣.

(٢) د. قاسم الدويكات، مصدر سابق، ص ١٦.

(٣) د. حسن الجليبي، القانون الدولي العام، ج ١، (بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٤)، ص ٢٥.

القواعد للدول كافة. في الواقع إن الدول تنقيد في تصرفاتها بما للدول الأخرى من حقوق يتعين عليها التعاون معها حيث أن ممارستها لسلطانها يجب أن يكون في نطاق قواعد القانون الدولي وفي حدود تعهداتها والتزاماتها الدولية، ولا يمكن أن يقال أن قيد تصرفها على هذا الوجه فيه انتقاص من سيادتها لأن هذا التقيد عام يشمل كافة الدول وفي صالحها جميعا ولأن السيادة لا تتنافى مع الخضوع للقانون أما الذي يتنافى معها هو الخضوع لإرادة دولة أخرى.

أولاً: مظاهر السيادة:

١. المظهر الداخلي: وهو أن تبسط السلطة السياسية سلطاتها على إقليم الدولة.

بحيث تكون هي السلطة الآمرة التي تتمتع بالقرار النهائي. ويرى الأستاذ الدكتور محمود حسن احمد أن من أهم مظاهر السيادة الداخلية هو امتلاك السلطات الشرعية في المجال المحلي أو الوطني على سائر أفراد المجتمع، وأي خروج عليها يعتبر انتهاكا للأوامر يستدعي المساءلة والمحاسبة^(١).

٢. المظهر الخارجي: يعني استقلالية الدولة وعدم خضوعها لدولة أخرى السيادة بالمظهر الخارجي مرتبطة بالاستقلال التام من جميع القيود التي تحد من سيادة الدولة ورسم سياستها الخارجية حسب المصالح العليا للدولة.

ويرى الدكتور حكمت شبر، أن للسيادة مظاهر متعددة يتصل بعضها مع غيرها من الدول، ويتصل البعض الآخر بإقليمها وبرعاياها وفي ما يلي أبرز هذه المظاهر:

(١) د. محمود حسن احمد، نص محاضرة بعنوان قرار مجلس الأمن والسلام الأفريقي بين السيادة الوطنية والتدويل.

١. السيادة الخارجية: وتعني قيام الدولة بإدارة علاقاتها الخارجية بدون أن تخضع في ذلك لأية سلطة عليا. وتتميز قواعد القانون الدولي عن قواعد النظام القانوني الداخلي، بكونها تنشأ برضا الدول وليس عن طريق القرض. وتتطوي السيادة الخارجية على السمات التالية:

الاستقلال: وهو مظهر مهم لسيادة الدولة، ومعناها استبعاد أية دولة أو هيئة أجنبية من التدخل في إدارة أمور الدولة لإقليمها بينما الدولة هي أعلى سلطة في إقليم معين يترتب على ذلك أنها مستقلة، وهي حرة في إقامة علاقاتها الخارجي^(١). إذ تستطيع التعامل مع من تشاء من الدول وإن تعقد ما تريده من المعاهدات، لكن ذلك لا يعني حرية الدولة المطلقة في التعامل مع الدول الأخرى.

فذلك لا يصح من الناحيتين القانونية والواقعية، إذ أن حرية الدولة في التعامل يجب أن تتم وفقا لاحترام سيادة بقية الدول. يرى د. عبد الرزاق عباس حسين (أن من أهم مظاهر السيادة هي حدود الدولة، لأنها تنفذ قوانينها النافذة على جميع مساحة إقليمها ضمن حدودها السياسية، بحيث تسري قوانين الضرائب والعقوبات على جميع سكان الدولة ضمن هذه الحدود)^(٢) لذا نلاحظ قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء معتقل غوانتانامو في كوبا من أجل عدم التقيد بالقوانين الأمريكية التي تنظم حقوق السجناء. رغم مطالبات منظمات حقوق الإنسان في العالم بإغلاق هذا المعتقل للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان. فقد ذكرت منظمة العفو الدولية إن الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا بمنع اللجان العسكرية التي أنشأها الرئيس جورج دبليو بوش يعتبر نصراً لحكم القانون وحقوق الإنسان وأشارت المنظمة

(١) د. حكمت شبر، السيادة في عالم متغير، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٣/١، www.alitthad.com/paper

(٢) د. عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق، ص ١٠٩.

كذلك إلى إن الرئيس بوش يجب أن يستخدم القرار كقاعدة ينطلق منها لضمان أن تكون جميع السياسات المتعلقة بالاعتقال في سياق "الحرب على الإرهاب" متمشية تماماً مع القانون الدولي. وهذا يشمل إلغاء المحاكمات أمام اللجنة العسكرية، وإلغاء الأمر العسكري الذي أنشأت بموجبه، وإغلاق معسكر الاعتقال في غوانتانامو، ووضع حد لجميع عمليات الاعتقال السري والتعسفي^(١).

أهم نظريات السيادة

أولاً: النظرية الثيوقراطية:

ترجع هذه النظرية إلى أن السيادة لله وحده، أي أن الحكم والقرار الأول والأخير لله وحده وتقوم هذه النظرية على أن الله يختار من يشاء لممارسة السلطة، فالحاكم يستمد سلطته من الله، لذلك تعلو إرادته إرادة المحكومين، وقد سادت هذه النظرية قديماً في كل من مصر والصين وفارس، حتى بعد ظهور المسيحية، ولكنها بدأت بالاندثار في العصور الوسطى بعد أن اشتد النزاع بين الكنيسة وملوك أوروبا، وظهور البروتستانتية على يد (مارتن لوثر) سنة ١٥٢٠م.

وقد اختلفت التفسيرات للنظرية الثيوقراطية فقسمت إلى ثلاث صور:

١. نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم.

٢. نظرية الحق الإلهي المباشر.

٣. نظرية الحق الإلهي غير المباشر.

(١) منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية قرار المحكمة العليا. لصالح حقوق الإنسان، مصدر سابق،

١- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم: Theory of Divine Right

هذه النظرية تقول إن الله موجود على الأرض يعيش وسط البشر ويحكمهم، ويجب على الأفراد تقديس الحاكم وعدم إبداء أي اعتراض، والخضوع للنظام، لأن السلطة بذاتها إلهية ويجب أن تقبل كل الأمور والأحداث لأن ذلك مدون ضمن خطة إلهية مسبقة وهذه النظرية كانت سائدة في الفكر السياسي للمسيحية القديمة فترة القديس أوغسطين (٣٥٤-٤٣٠) ^(١)

٢- نظرية الحق الإلهي المباشر: هذه النظرية تقول إن الحاكم يختار وبشكل مباشر من الله (أي أن الاختيار بعيدا عن إرادة الأفراد وأنه أمر إلهي خارج عن إرادتهم. وتمتاز:

أ- الحكام يستمدون سلطانهم من الله مباشرة.

ب- لا يجوز للأفراد مساءلة الحاكم عن أي شيء. (تبنّت الكنيسة هذه النظرية فترة صراعها مع السلطة الزمنية كما استخدمها بعض ملوك أوروبا لتدعيم سلطانهم على الشعب) ^(٢).

• الانتقادات التي وجهت للنظرية الثيوقراطية:

١. نظرية مصطنعة فقط لخدمة مصالح معينة، لذلك ظهرت الدعوة لفصل الدين عن الدولة ^(٣).

٢. نظرية لتبرير استبداد السلطة.

(١) جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ت: علي مقلد، ط٢، (لبنان، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ١٠٣.

(٢) د. حسن الجليبي، مصدر سابق، ص ١٥٤.

(٣) د. حيدر إبراهيم علي، العلمانية المفهوم والقضايا، (القاهرة، مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٥)، ص ٩.

٣. بعض الفقهاء نادى بعدم تسميتها بالنظرية الدينية على أساس أنها لا تستند في جوهرها إلى الدين.

الخلافة بالإسلام:

الدين الإسلامي ينص على انه سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان حراً وقد عبر الفاروق عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه) عن هذه الحرية بقوله (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً)^(١) لذا فإن الإسلام قد طرح نفسه كرسالة جاءت لتحرير الإنسان وإخراجه من عبوديته للعباد إلى عبوديته لرب العباد. وقال أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) في بيان سياسته أثناء توليه الخلافة: (الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له الحق، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه) ولم تكن تلك شعارات تلقى على الجماهير، بل كانت نبراساً حقيقياً يلتزم به، وكانت تلك هي أخلاقيات الخلافة الراشدة^(٢) لم يفصل الإسلام بين الدين والدولة كما فعلت المسيحية. وإنما جعل الإسلام الخلافة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا. وبالمقابل وفي الوقت الذي كانت فيه أوربا تعيش تحت ظلم العصور الوسطى المشبعة بالسلطان الكلي للدولة والسلطة المطلقة للحاكم دون حدود أو قيود، ولدت في الجزيرة العربية أول دولة متعددة الأديان والعرقيات والثقافات تكفل المواطنة المتساوية للنساء والعبيد والمسلمين من غير العرب والعرب من غير المسلمين بعدل وفق دستور المدينة أو (وثيقة المدينة) بهدف تنظيم للعلاقة التي تجمع كافة الفئات والقبائل والأديان التي كانت متواجدة في المدينة آنذاك إضافة إلى المهاجرين والأنصار، وذلك بعد هجرة الرسول

(١) د. عمر عبد الماجد، الديمقراطية والحكم الراشد المفهوم العام، مجلة أبحاث السلام والتنمية، العدد: ٤، (الخرطوم، اصدار دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا، ٢٠٠٤)، ص ٧.

(٢) د. عمر بن العزيز قريش، سماحة الإسلام، (الرياض، مكتبة الأنبياء، ٢٠٠٣)، ص ٧٧.

الكريم صلى الله عليه وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة عام ٦٢٢م، أهم عناصر الوثيقة هي الإقرار المتبادل بوجود الآخر، وعدم الاعتداء من قبل أحد الأطراف على الآخر والدعوة لبناء مجتمع لا يتحدد الانتماء إليه أسس دينية فقط^(١).

وظلت هذه الدولة قوية في عهد الخلفاء الراشدين والتابعين من بعدهم، حيث اكتملت منها جميع عناصر "الدولة القانونية" بالمفهوم العصري والتي تعتمد على وجود دستور وتدرج في القواعد ومن مميزات الخلافة الإسلامية هي المبايعة التي تعتمد على الشورى:

لغة: البيعة مصدر بايع ببيعة ومبايعة، وهي الصفقة على إيجاب البيع وعلى المبايعة والطاعة، والبيعة المبايعة والطاعة، وبايعه عليه -مبايعة- عاهده، وبايعته من البيع والبيعة جميعاً، وفي الحديث الشريف قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: ألا تبايعوني على الإسلام؟ هو عبارة عن المعاهدة والمعاهدة، كأن كل واحد منهما باع ما عنده له، وأعطاه خالصة نفسه وطاعته ودخيلة أمره^(٢).

وقد وردت لفظة بايع في القرآن الكريم: ("إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ" وفي الآية ١٨: "لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ")^(٣).

كما وردت لفظة البيعة في كثير من أحاديث الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- كما في قوله في مسند الإمام أحمد: ("من مات وقد نزع يده من بيعة كانت ميته ميتة ضلالة")، اصطلاحاً: هي إعطاء العهد من المبايع على السمع والطاعة للإمام في غير معصية، في المنشط والمكره والعسر واليسر وعدم منازعته الأمر

(١) د. كريم أبو حلاوة، مصدر سابق، ص ١٠٦.

(٢) محمد زيدان، البيعة، شرعية الشورى، وتمكين الأمة تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٧. www.islamonline.net/arabic.

(٣) القرآن الكريم، سورة الفتح الآية (١٠).

وتفويض الأمور إليه، وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته: "اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمور نفسه وأمر المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري، فسمي بيعة مصدر باع، وصارت البيعة مصافحة بالأيدي، هذا مدلولها في عرف اللغة وهو المراد في الحديث في بيعة النبي -صلى الله عليه وسلم- ليلة العقبة وعند الشجرة. وقد تلقى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيعتي العقبة بعد الإقناع بالحسنى، والموعظة الحسنة للدخول في الإسلام، فلما قبل المسلمون، وأعلنوا الشهادة أخذ منهم البيعة وفق مبادئ محددة، وهذه البيعة لم تكن لشخص الرسول (صلى الله عليه وسلم) وإنما كانت الدعوة والبيعة لله وحده، ومع هذا فلم تتم المبايعة كتفويض من المسلمين لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) وإنما كان في الطرف الآخر المقابل تعهده بالوقوف في صفهم والتناصر بين الطرفين، فهي أشبه برباط يوثق به طرفان ينشئ حقوقاً، وواجبات لكلا الطرفين، يحكمه في الأمور كلها منهج الشرع الذي هو منطلقه وغايته. وتنقسم إجراءات البيعة إلى مستويين متتابعين متلازمين:

١. بيعة الانعقاد: وبموجبها ينعقد للشخص المبايع السلطان ويكون له بها الولاية الكبرى دون غيره حسماً للخلاف حول من يتولى أمر المسلمين، وهذه البيعة هي التي يقوم بها أهل الحل والعقد، ودلائل هذه البيعة واضحة تماماً في انعقاد البيعة للخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم أجمعين - فقد كان أهل الاختيار يقومون باختيار الإمام ثم يبايعونه بيعة انعقاد أولية.

٢. البيعة العامة أو بيعة الطاعة: وهي بيعة شعبية عامة للكافة من الأمة، أي بيعة سائر المسلمين للخليفة، وهذا ما تم بالنسبة للخلفاء الراشدين جميعاً، فأبو بكر

الصدّيق - رضي الله عنه - بعد أن بايعه أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، دُعي المسلمون للبيعة العامة في المسجد، فصعد المنبر بعد أن أخبرهم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - باختيارهم له، ومبايعتهم إياه، وأمرهم بمبايعته فبايعه المسلمون، وما حدث مع أبي بكر الصدّيق حدث مع كل الخلفاء الراشدين، وهي البيعة التي تمت تاريخياً في عاصمة الدولة ومركز الحكم ثم كان يطلب من كل وال من ولاية الأمصار أخذها للخليفة.

من خلال ما تقدّم يظهر لنا من أهم سمات الخلافة الإسلامية هي:

١. حق الأمة في مراقبة الحاكم ومحاسبته: فقد قال أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه: فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني^(١).
٢. الخليفة لا يستمد سلطاته من الله. hawk
٣. لا تقوم على أساس النظرية الثيوقراطية وإنما على أساس رئاسة عامة في أمور الدين.
٤. يستمد الخليفة سلطاته من الأمة .
٥. سيادة العدل والمساواة بمفهومها الإسلامي الصحيح: وذلك أن التفاضل بين البشر قوامه الميزان الذي قرره الله في كتابه. قال تعالى: ((إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ))^(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى»^(٣).

(١) د. علي محمد محمد الصلابي، أبو بكر الصدّيق شخصيته وعصره، (مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٢)، ص ١٤٢.

(٢) القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية (١٣).

(٣) محمد بن صامل، معالم من تاريخ الخلفاء الراشدين. تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٨/٢. www.islamdoor.co/

٦. سيادة مبدأ الشورى قاعدة للتعامل بين الحاكم والمحكوم: مبدأ الشورى من المبادئ الإسلامية الهامة التي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد والاستقرار السياسي للدولة، ويؤدي إلى إشاعة المحبة وبث روح التعاون والتناصح بين الحاكم والرعية، وهو ضروري حتى لا ينفرد الحاكم بالأمر والرأي الذي قد لا يكون صواباً فإن رأي الجماعة خير من رأي الواحد لأنه يأتي بعد نظر ودراسة وتفكر في الأمر وعواقبه. وقد قال تعالى مثبِّهاً على المؤمنين ومعدداً بعض صفاتهم (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ)^(١).

ثانياً: نظرية سيادة الأمة:

بعض العلماء اخذ يقرب مفهوم سيادة الأمة إلى مفهوم الديمقراطية واعتبرهما تعبيران عن فكرة واحدة ولكن من ناحيتين، حيث أن الديمقراطية تعبير عن الشكل السياسي، أما مبدأ سيادة الأمة، فعبارة عن التعبير القانوني. وظهرت فكرة السيادة ظهرت على لسان القانونيين الذين كانوا يدافعون عن سلطات الملك في فرنسا ضد البابا والإمبراطور، مؤكدين أن الملك يتمتع بالسيادة الكاملة في ممتلكاته، وإن هذه السلطة العليا لا يناقسه عليها أحد في الدولة^(٢).

ومع قيام الثورة الفرنسية بقيت فكرة سيادة الأمة قائمة بما لها من صفة الإطلاق والسمو والأصالة ولكنها انتقلت من الملك إلى الأمة، لتصبح بذلك إرادة الأمة هي السلطة العليا. إن مبدأ سيادة الأمة يعني أن الصفة الأمرة العليا للدولة لا ترجع إلى فرد أو أفراد معينين بل إلى وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد أي الوحدة التي تمثل المجموع بأفراده وهيئاته وأنها بالإضافة إلى ذلك مستقلة تماماً

(١) القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية (٣٨).

(٢) حسين الفلوجي، الانظمة الانتخابية المتعارف عليها، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٨

عن الأفراد الذين تمثلهم، فقد رأى بودان أن الحكم الشعبي يحقق المساواة بين الجميع^(١).

ويرى الأستاذ عبد الهادي عباس أن النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الأمة هي^(٢):

١. إن سيادة الأمة عبارة عن كل لا يتجزأ.
 ٢. اختيار أفراد الشعب تبعاً لمبدأ سيادة الأمة.
- وهنا تلاحظ النتائج التالية لهذا المبدأ:
١. النظام النيابي التقليدي (مجموعة القواعد القانونية الضابطة والمنظمة لآليات اختيار المرشحين).
 ٢. الأخذ بالاقتراع المقيّد.
 ٣. النائب ممثل للأمة.
 ٤. التكرار لمفهوم الوكالة الإلزامية.
 ٥. الأخذ بنظام المجلسين.
 ٦. القانون تعبير عن إرادة الأمة.
- نقد مبدأ سيادة الأمة:

١. مبدأ سيادة الأمة يؤدي إلى الاعتراف للأمة بالشخصية المعنوية، وبالتالي إلى قيام شخصين معنويين يتشاركان على إقليم واحد وهما الدولة والأمة.
٢. لا توجد حاجة في الوقت الحاضر للأخذ بنظرية سيادة الأمة.
٣. مبدأ سيادة الأمة يؤدي إلى السيادة المطلقة وهذا بدوره يؤدي إلى الاستبداد.
٤. مبدأ سيادة الأمة لا يمثل نظاماً معيناً.

(١) د. مهدي محفوظ، مصدر سابق، ص ٥٩.

(٢) عبد الهادي عباس، مصدر سابق، ص ٣٧.

ثالثاً: نظرية سيادة الشعب:

التطور الذي لحق بالمذهب الفردي ،والانتقادات التي وجهت إلى مبدأ سيادة الأمة هي الأسباب الكافية لظهور أصوات تتادي بالتمثيل النسبي الحقيقي للشعب منظورا إليه في حقيقته وتكوينه، لا بوصفه المجرّد كوحدة متجانسة مستقلة عن الأفراد المكونين له.

تقوم نظرية سيادة الشعب على أن السيادة للجماعة بوصفها مكونه من عدد من الأفراد، لأعلى أساس أنها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها. وطبقا لنظرية سيادة الشعب تكون السيادة لكل فرد في الجماعة، حيث إنها تنظر إلى الأفراد ذاتهم وتجعل السيادة شراكة بينهم ومن ثم تنقسم وتتجزأ. الاختلاف بين مبدأ سيادة الأمة وسيادة الشعب.

مبدأ سيادة الأمة سيادة الشعب: السيادة لمجوع الأفراد تنظر للمجموع من خلال الأفراد وحدة واحدة مجردة لا تقبل التجزئة ومستقلة عن الأفراد. للشعب مدلولان:

١. المدلول الاجتماعي: ويشير هذا المدلول إلى كافة الأفراد الذين يقيمون على الإقليم، والذين يتنسبون إليه عن طريق تمتعهم بجنسيتها.
٢. المدلول السياسي: يحمل معنى أضيق من سابقة، يشمل الذين يتمتعون بالحقوق السياسية، وهم (جمهور الناخبين). ويلاحظ أن تحديد حجم جمهور الناخبين يتوقف على الفلسفة التي يعتمدها المشرع عند وضع قانون الانتخاب^(١).

(١) د. حسن الجلبي، مصدر سابق، ص ١٨٢.

النتائج المترتبة على مبدأ سيادة الشعب:

١. تجزئة السيادة بين الأفراد.
٢. الانتخاب حق لا وظيفة.
٣. الأخذ بالاقتراع العام.
٤. العودة لمفهوم الوكالة الإلزامية ونشأة الأحزاب السياسية.
٥. الأخذ بنظام التمثيل النسبي.
٦. القانون تعبير عن إرادة الأغلبية.

نقد سيادة الشعب:

١. تجسيد علاقة التبعية بين النائب والناخب.
٢. إن الأخذ بمبدأ سيادة الشعب لن يحل المشكلة لأنه في الواقع يجرى السيادة ويجعلها مقسمة بين أفراد الشعب. فقه القانون العام المعاصر انقسم في تقييمه للنظريتين إلى ثلاثة اتجاهات:
 - أ. اتجاه يقضي بأن سيادة الأمة مبدأ نشأ وانتشر لظروف خاصة مرت به شعوب معينة.
 - ب. اتجاه يميل إلى الأخذ بمبدأ سيادة الأمة ويفضله على مبدأ سيادة الشعب.
 - ج. اتجاه يسعى إلى ترجيح مبدأ سيادة الشعب على مبدأ سيادة الأمة.

هناك العديد من المذاهب والنظريات لتفسير وبيان نشأة الدولة:

١. نظرية العقد: هذه النظرية ترى أن الدولة مصدرها الأول القوة والصراع بين الجماعات البدائية.

هذه النظرية لم تجد صدى واسعا لدى الفقه العالمي لان الاختلاف بين الحاكم والمحكومين مصدره القوة والغلبة. فان الدولة في الوقت الحاضر لا

نقوم فقط على فكرة الاختلاف السياسي وإنما تلعب السلطة دورا هاما باعتبارها العنصر الرئيسي للتنظيم السياسي الحديث، وما الحاكم إلا ممارس لهذه السلطة فقط. إن عنصر القوة هام للدولة من أجل الوحدة والأمن، وبدونها تصبح الدولة فريسة للعوامل الهدامة.

٢. نظرية تطور الأسرة: تقوم هذه النظرية على كيفية تشكيل الإنسان البدائي لحياته في مجموعات؛ فمن الأسرة تكونت العشيرة، ثم القبيلة ثم المدينة ثم الدولة، كذلك تنتهي السلطة الأبوية بوفاة رب الأسرة، بينما تظل السلطة السياسية في الدولة حتى بعد زوال الأشخاص الذين^(١) يمارسون المسؤولية أو الحكم، هذه النظرية ترجع أصل الدولة إلى الأسرة وأساس سلطة الحاكم إلى السلطة الأبوية المتمثلة في رب الأسرة.

• الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية:

١. اثبت علماء الاجتماع أن الدولة لم تكن الخلية الاجتماعية الأولى لا غريزة الاجتماع والكائن ضد مخاطر الطبيعة هي التي دعت الأفراد إلى التجمع^(٢).
٢. من الخطأ القول أن كل دولة مرت بالمداخل التي يبينها أنصار هذه النظرية ومن أهم الانتقادات اعتبار الأسرة اللبنة الأساسية لنشأة الدولة وهو عبارة عن تفسير علاقة السلطة بالدولة^(٣).

(١) علي الشمري، قراءة في مبادئ المذاهب الاجتماعية و السياسية، تاريخ الاقتباس

www.annabaa.org/٢٠٠٦/٧/١ .

(٢) د. محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، ط٣، (بيروت، دن، ١٩٨٣)، ص ٨٥.

(٣) د. فاضل زكي محمد، الفكر السياسي العربي الإسلامي، ط٢، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦)،

النظريات العقدية:

ظهرت فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة، استخدمها الكثير من المفكرين في تأييد أو محاربة السلطان المطلق للحاكم. هذه النظريات ترجع إلى القرن السادس عشر، والتي ساهم في صياغتها وإبراز مضمونها كل من هوبز، ولوك، وروسو. علماء هذه النظرية أرجعوا نشأة الدولة إلى فكرة العقد وإن الأفراد انتقلوا من الحياة البدائية التي كانوا يعيشونها إلى حياة الجماعة المنظمة بموجب العقد. ركز فلاسفة هذه النظرية حول حياة الأفراد الفطرية والبدائية^(١).

يرى د. محمد علي محمد أن تصنيف السيادة مهم للغاية لذا يجب التفرقة بين (السيادة القانونية Legal Sovereignty) و (السيادة السياسية Political Sovereignty) فالأولى تعني السيادة في ضوء القانون الرسمي، ففي كل دولة يوجد شخص أو جماعة من الأشخاص يمتلكون السلطة العليا التي تمكنهم من إصدار الأوامر وتنفيذ القوانين، هؤلاء هم أصحاب السيادة القانونية، وعلى الشعب الانصياع لهذه السيادة القانونية بحيث أي انتهاك لها يترتب عليه العقاب، أما السيادة السياسية فهي تعني القاعدة الشعبية التي تم بواسطتها اختيار أصحاب السيادة القانونية ووفقاً لذلك يؤكد د. محمد أن النظام الديمقراطي النيابي هو الذي يوطر العلاقة بين السيادة القانونية والسياسية، فتصبح السيادة القانونية هي الأداة التي تنفذ أرادة السيادة السياسية^(٢).

(١) د. محمد علي العويني، مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٢) د. محمد علي محمد، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

توماس هوبز Thomas Hobbes (١٥٨٨-١٦٧٩):

إن الفترة التي عاش فيها هوبز وما رافقتها من اضطرابات في كل من إنجلترا وفرنسا كان لها بالغ الأثر على فكره الذي عبر عنه بالتأييد المطلق للحاكم. أغلب كتاباته تمثل الدفاع عن الملك وحقه في الحكم ضد أنصار سيادة البرلمان، حيث طالب هو بحق الملك المطلق في الحكم من خلال طبيعة العقد الذي أبرم بين الأفراد للتخلص مما رتبته الطبيعة الإنسانية ونزعتها الشريرة التي قاساها الأفراد في الحياة الفطرية قبل إبرام العقد. من خلال هذا العقد يتنازل الفرد عن حرياته وحقوقه الطبيعية للسلطة التي أقامها أيا كانت مساوئها واستبدادها، لأن السلطة مهما بلغت من السوء لن تصل إلى حالة الحياة الطبيعية التي كانوا يعيشونها، بل إن وضع أي قيد على الحاكم، أو ترتيب أي التزام عليه يجعل العقد الاجتماعي قاصرا عن تحقيق الغرض منه. وهكذا يتمتع الحاكم على الأفراد بسلطة مطلقة، ولا يحق للأفراد مخالفة هذا الحاكم مهما استبد أو تعسف. كان هوبز يشبه الدولة بالإنسان، والحاكم هو الروح فيها، والثروة، هي القوة، والداء الذي يقضي عليها هو الحرب الأهلية^(١). يرى توماس هوبز أن السيادة يجب أن تكون مطلقة للحاكم وغير قابلة للتجزئة، ويبرر ذلك أن السبب المباشر للحرب الأهلية في إنجلترا يكمن في أن الملك بدل الاحتفاظ بالسيادة الكاملة، أتاح للبرلمان أن يقوى ويصبح قوة مستقلة إلى جانبه. وبذلك أصبح للبلاد سيدان. الأمر الذي يعني فقدان معنى السيادة^(٢).

(١) د. أنور محمد فرج، مصدر سابق، ص ١٢٩.

(٢) د. مهدي محفوظ، مصدر سابق، ص ٨٣.

جون لوك John Locke (١٧٠٤ - ١٦٣٢):

إذا كان لوك يتفق مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي على العقد الاجتماعي الذي أبرم بين الأفراد لينتقلوا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة، و يختلف معه في وصف الحياة الفطرية والنتائج التي توصل إليها. فالحياة الفطرية الطبيعية للأفراد كما يصفها لوك تتصح بالخير والسعادة والحرية والمساواة، تحكمها القوانين الطبيعية. وبالرغم من وجود كل هذه المميزات لدى الفرد إلا أن استمراره ليس مؤكداً، بسبب ما يمكن أن يتعرض له من اعتداءات الآخرين. وهذا ما يدفع الإنسان إلى الحرية المملوءة بالمخاوف والأخطار الدائمة والانضمام إلى مجتمع ما مع الآخرين من أجل المحافظة المتبادلة عن أرواحهم وحياتهم وأموالهم.

إن العقد الذي أبرم بين الأفراد وبين الحاكم لإقامة السلطة لا يمنح الحاكم السلطة المطلقة وإنما يمنحه سلطة مقيدة بما يكفل تمتع الأفراد بحقوقهم الباقية والتي لم يتنازلوا عنها. الحاكم في نظرية لوك طرف في العقد كما الفرد وما دام أن شروط العقد قد فرضت على الحاكم الكثير من الالتزامات فهو مقيد وملتزم بتنفيذ الشروط، وإلا جاز للأفراد مقاومته وفسخ العقد.

جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau (١٧١٢-١٧٧٨):

تطورت وتعمقت على يد المفكر الفرنسي (جان جاك روسو) في كتابه (العقد الاجتماعي) وتتحدث أفكار روسو عن السيادة الشعبية التي ترى أن السلطة السياسية في كل مجتمع يجب أن تعود للشعب الذي يطبقها بالاستناد إلى العقد الاجتماعي. حيث يملك جميع أعضاء المجتمع حقوقاً والتزامات متساوية. ويرى روسو إن السيادة لا تتجزأ ولا تنتزع فهي باقية دائماً في أيدي الشعب ويؤكد على طبيعة السلطة الغير محدودة التي تمثل السيادة حيث يقول (إن الطبيعة تمنح كل إنسان سلطة غير محدودة على أعضاء جسمه ويصبح ذلك العقد الاجتماعي الذي

يمنح سلطة غير محدودة للتنظيم السياسي على جميع أعضاء المجتمع، والتي تتمثل في الإدارة العامة والمسماة بالسيادة^(١) الحياة الفطرية حياة خير وسعادة يتمتع بها الأفراد بالحرية والاستقلال والمساواة يختلف مع لوك على أسباب التعاقد وأطرافه ومن ثم النتائج التي تترتب على ذلك يختلف مع روسو على أسباب التعاقد وأطرافه ومن ثم النتائج التي تترتب على ذلك يرجع إلى فساد الطبيعة والحياة العصرية، وذلك كمظهر الملكية الخاصة وتطور الصناعة من إخلال بالمساواة وتقييد الحريات فسر رغبة الأفراد في التعاقد على أساس ضمان استمرارية المساواة والحريات العامة وضمان السلم الاجتماعي.

ويرى روسو إن صاحب السيادة هم الناس جميعا ولا يجوز أن تكون السيادة عملا للتصرف، لأنها ليست إلا مزاولة للإرادة العامة والإرادة العامة هي إرادة الشعب^(٢).

تقوم فكرة العقد الاجتماعي (Social Contract) على افتراض مفاده أن البشر قد وصلوا إلى حد تغلبت فيه العقبات التي تواجههم في حالة الطبيعة على القوى التي يستطيع الفرد استعمالها من أجل استمراره في تلك الحالة لذا لم يعد ممكنا دوام تلك الحالة البدائية. فقام الناس بتشكيل قوى جديدة عن طريق التوحد والدمج للعمل بدافع واحد وبشكل منظم^(٣).

وبالتالي ومن خلال نظرة روسو كان لابد للأفراد السعي للبحث عن وسيلة يستعيدون بها المزايا، فانفق الأفراد فيما بينهم على أبرام عقد اجتماعي، هذا العقد يقوم الأفراد من خلاله بالتنازل عن كافة حقوقهم الطبيعية لمجموعة من الأفراد

(١) د. حكمت شبر، السيادة في عالم متغير، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٣/١١. www.alithad.com

(٢) د. محمد علي العويني، مصدر سابق، ص ١٢٢.

(٣) د. كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، (دمشق، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)،

الذي تمثلهم في النهاية الإرادة العامة. هذا التنازل لا يفقد الأفراد حقوقهم وحياتهم لان الحقوق والحريات المدنية استبدلت بتلك الطبيعية المتنازل عنها للإرادة العامة. الحكومة لا تقوم على أساس تعاقد بينها وبين المواطنين وإنما هي هيئة من المواطنين مكلفة من قبل صاحب السيادة بمباشرة السلطات الذي له أن يستردها وان يمنحها إلى أشخاص آخرين.

يقول روسو: "لا تعتمد الحرية على أن يفعل الفرد ما يريد بإرادته الخاصة، بقدر ما تعتمد على ألا يخضع لإرادة شخص آخر، وهي تعتمد أكثر على عدم خضوع الآخرين لإرادتي الخاصة، ففي الحرية العامة ليس لأحد الحق في أن يفعل ما تحرمه عليه حرية الآخرين، أن الحرية الحق لا تدمر نفسها قط"، ويجادل روسو الفلاسفة الآخرين مؤكدا: "أن الناس بطبيعتهم يكرهون أن يكونوا مقيدين بالقوانين، ولكنهم يجدون أنفسهم في مأزق بدون قوانين، فالناس لا يكونون جيدين وصالحين في حالة الفوضى، فهم سيقتنعون بان غياب القوانين يخلق قيودا أكثر من وجود القوانين نفسها^(١).

الانتقادات التي تعرضت لها النظرية العقدية:

١. الخيالية: لان التاريخ لا يعطينا مثلا واحدا واقعيا بان جماعة من الجماعات قد نشأت بواسطة العقد.
٢. غير دقيقة من الناحية القانونية.
٣. غير دقيقة من الناحية الاجتماعية: تفترض أن الإنسان كان في عزلة قبل نشأة الجماعة وهذا قول غير دقيق لان الإنسان كائن اجتماعي.

(١) نضير الخزرجي، الحرية عند فلاسفة الغرب إضاءات في مدينتها وأشرطها، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١،

٤. نظرية التطور التاريخي: إن هذه النظرية تمتاز عن أخواتها من النظريات أنها لا ترجع أصل نشأة الدولة إلى عامل محدد بذاته وإنما إلى عوامل متعددة منها (القوة الاقتصادية الدين، والفكر .. الخ) هذه النظرية تقول أن هذه العوامل اجتمعت مع بعضها البعض وشكلت تجمع للأفراد وأدت إلى ظهور فئة من الأفراد استطاعت أن تفرض سيطرتها على باقي الجماعة (ظهور هيئة عليا حاكمة). تفاعل العوامل من اقتصادية واجتماعية وفكرية ومادية لم تحدث فجأة وفي تجمع واحد إنما حدثت في فترات زمنية طويلة ونطاقات مكانية متباعدة.

النظرية الماركسية:

• الدولة عند ماركس:

يرى د.حسان محمد شفيق (أن الماركسية تعتبر الدولة فيها لا تعدو أن تكون ظاهرة قانونية تمثل انعكاسا لتكوين الطبقات) والواقع انه على الرغم من التيارات الحديثة التي هاجمت فكرة السيادة ولا تزال تهاجمها، فإن العلاقات الدولية العالمية والإقليمية لا تزال تجعل من احترام السيادة الوطنية قاعدة أساسية، فقد نص عهد عصبة الأمم عليها، كما نصت عليها المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة بقولها (تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها). وسيطرة إحداها على المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة^(١).

ظهور الدولة عند ماركس مرتبط بالصراع بين الطبقات الذي يمثل في النهاية سيطرة طبقة العمال على مقاليد الدولة، وتعتمد في مفهومها لتحرير الإنسان من سيطرة الرأسمالية وإلغاء الدولة. فالغاء القيمة هو شرط التحرير من عبودية

(١) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية، (بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨٦)، ص ١٢٢.

الاقتصاد ، وهي تؤدي بدورها إلى أن تفرض القوانين الاقتصادية نفسها كقوى طبيعية. فقيمة أي شيء تحدّد بالعمل المبذول لذا الرأسمالية تُصدر بصورة غير مبررة ونسبة عالية، وهي الظاهرة هي مصادرة فائض القيمة من العامل التي تؤدي إلى تناقضات ومنها تركيز المؤسسات الصناعية بين مجموعة قليلة واختفاء الطبقة المتوسطة، وتملك وسائل الإنتاج العامة، فالدولة حسب رأي ماركس هي التنظيم السياسي للطبقة التي هي اقتصاديا في السلطة، أما الدولة فهي تعبير عن هيمنة طبقية وهيمنة قوانين الاقتصاد^(١). يرى د. مهدي محفوظ إن ظهور الأفكار الاشتراكية بشكل عام والماركسية بشكل خاص خلال القرن التاسع عشر لم يكن سوى الرد الحتمي على ما أفرزته الثورة الصناعية من تناقضات طبقية واجتماعية داخل المجتمعات الأوروبية السائرة في ركاب المذهب الفردي^(٢).

(١) د. أنور محمد فرج، نظرية الواقع في العلاقات الدولية، رسالة دكتوراة (الخرطوم، كلية الدراسات العليا بجامعة النيلين، ٢٠٠٥)، ص ٢١٦.

(٢) د. مهدي محفوظ، مصدر سابق، ص ٢١١. أرشيف الماركسيين على الانترنت .

<http://www.marxists.org/arabic/glossary/terms/>

المبحث الثالث

السيادة في ميثاق الأمم المتحدة

اعتبرت الأمم المتحدة مبدأ المساواة بين الدول من المبادئ الرئيسية للتنظيم الدولي الجديد.. فنصت المادة في الفقرة (٢) من الميثاق (أن الأمم كبيرها وصغيرها متساوية في الحقوق والالتزامات) ثم عادت في الفقرة (٢) المادة (١) فذكرت التسوية في الحقوق بين الشعوب وأخيراً أكدت في الفقرة (١) من المادة (٢) هذا المبدأ الرئيسي صراحة بقولها (تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها)^(١). ويظهر واضحاً من هذا المبدأ أن جميع الدول متساوية أمام القانون الدولي وتتمتع بالحقوق التي يقرها هذا القانون وتلتزم بالتزاماته، بصرف النظر عن مساحتها أو عدد سكانها أو مقدار تقدمها، بل أن الخط الفاصل بين مساواة الدول من ناحية وسيادة كل منها من ناحية أخرى أمر يصعب تحديده، فهما وجهان لعملة واحدة والاعتراف للدولة بالسيادة يقتضي تعاونها مع سائر الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، ولا يعني بأي حال من الأحوال خضوعها لها ويجب أن نفرق بين المساواة في الواقع والمساواة في القانون^(٢).

أولاً: المساواة في الواقع:

من الواضح أن الدول ليست متساوية في الواقع. فهي تختلف من حيث المساحة والسكان والموارد الطبيعية والقوة العسكرية. وعليه فإن ما ينطوي عليه في المساواة هو حق الدول في المساواة أمام القانون، ولكن المنظمة الدولية تميز بين الدول الكبرى والصغرى وبين الدول المتقدمة والدول النامية وحتى بين الدول

(١) الفقرة (٢) من الميثاق الأمم المتحدة.

(٢) مأمون مصطفى: مصدر سابق، ص ١٤٢.

الغنية والدول الفقيرة. ويتجلى هذا الأمر بوضوح تضمن في الفقرة الأولى من الميثاق، غير أن المادة (٢٣) من الميثاق نفسه تخرق فكرة المساواة ، هذه المساواة بمنحها الدول الخمس الكبرى مقاعد دائمة في مجلس الأمن بينما ينتخب الأعضاء العشرة الآخرون لمدة سنتين فقط وتتمتع الدول الكبرى بحق الاعتراض في مجلس الأمن الذي تمارسه الدول الخمس الكبرى دون الدول العشرة الأخرى وأعطى الأعضاء الدائمون حق نقض قرارات المجلس في المسائل غير الإجرائية والتي تدخل فيها قضايا حفظ السلام والأمن الدوليين^(١).

ثانياً: المساواة أمام القانون:

أقر مؤتمر سان فرانسيسكو في ميثاقه في الفقرة الأولى من المادة الثانية التفسير الآتي:

١. المساواة بين الدول من الناحية القانونية بمعنى أن تتساوى أصواتها قانوناً.
٢. تتمتع الدول بالحقوق الكاملة في السيادة التامة في النطاق الخارجي وفي النطاق الداخلي.
٣. احترام شخصية الدول وسلامة أقاليمها واستقلالها السياسي.
٤. التزام الدول بأداء واجباتها والتزاماتها الدولية التي أخذتها على عاتقها بمقتضى لميثاق بحسن نية أن المقصود بالمساواة أمام القانون هو لصوت اصغر الدول وزن صوت اكبر الدول الأعضاء في الجماعات الدولية، والواقع انه لا يوجد مبدأ في القانون الدولي مسلم به عملياً لمبدأ المساواة التامة بين الدول^(٢).

(١) د إبراهيم ميرغني محمد علي، مستقبل العالم في ظل الأمم المتحدة، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، ص ١٧٦.

(٢) ثامر العزي، مشروعية احتلال العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم، مركز دراسات السلام والتنمية

بجامعة جوبا، ٢٠٠٤)، ص ٤٨،

بسبب أهمية السيادة في العلاقات الدولية يرى د. جهاد نصري العقل أن ميثاق الأمم المتحدة أضاف السيادة القومية في دائرة التدويل، من خلال الأهداف التي نصت عليها المادة الأولى منه، كما يلي:

١. المحافظة على السلام الدولي، باتخاذ إجراءات جماعية للحيلولة دون أي شيء يهدد السلام، ولقمع أي عدوان، ولفض أي نزاع قد يؤدي إلى تهديد السلام.

٢. تنمية العلاقات الطيبة بين الشعوب على أساس احترام مبدأ المساواة، وحق تقرير المصير للشعوب.

٣. التعاون بين الشعوب من أجل حل المشكلات الدولية، أكانت اجتماعية، أم اقتصادية، أم ثقافية ، أم إنسانية..".

لقد فرضت الأزمات المتفجرة التي عصفت بالعالم، بعد قيام "منظمة الأمم المتحدة " عام ١٩٤٥ نمطا جديدا في الاحتياجات السياسية الدولية، خصوصا على صعيد حماية "السلام الدولي" من التهديدات التي تحدث داخل الدول أو في ما بينها، وتمتد تداعياتها السلبية إلى جسم "المجتمع الدولي". ولمواجهة هذه الأخطار كان "مجلس الأمن" التي تحدت مهمته "بصون السلام والأمن الدوليين"^(١).

وله وحده حق الفصل في المنازعات الدولية.."، وقد وافقت جميع الدول الأعضاء أن تضع تحت تصرفه أية قوات مسلحة أو تسهيلات عسكرية يطلبها أو يتفق عليها.

(١) د. جهاد نصري العقل، السيادة القومية وسيادة الدولة، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦ / ٦ / ٨ . www.ssno.info

من أهم القرارات التي تؤكد وتعزز سيادة الدولة من قبل الأمم المتحدة القرار الذي صدر عن قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) المؤرخ في ١٤/١٢/١٩٦٢ والمعنون "السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية"^(١) والذي أعلن فيه إن الجمعية العامة في الوقت. الذي قررت فيه إنشاء لجنة السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية، وطلبت إليها إجراء دراسة تامة عن وضع السيادة الدائمة علي الثروات والموارد الطبيعية كركن أساسي من أركان حق تقرير المصير، وتقديم التوصيات عند اللزوم بشأن تعزيزه، وقررت كذلك أن يصار، عند إجراء الدراسة التامة لوضع السيادة الدائمة للشعوب والأمم علي ثرواتها ومواردها الطبيعية، إلي التزام المراعاة المحقة لحقوق الدول وواجباتها المقررة بمقتضى القانون الدولي ولأهمية تشجيع التعاون الدولي في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية. الذي قررت به إنشاء لجنة السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية، وطلبت إليها إجراء دراسة تامة عن وضع السيادة الدائمة علي الثروات والموارد الطبيعية كركن أساسي من أركان حق تقرير المصير، وتقديم التوصيات عند اللزوم بشأن تعزيزه، وقررت كذلك أن يصار، عند إجراء الدراسة التامة لوضع السيادة الدائمة للشعوب والأمم علي ثرواتها ومواردها الطبيعية، إلي التزام المراعاة المحقة لحقوق الدول وواجباتها المقرر^(٢).

بمقتضى القانون الدولي ولأهمية تشجيع التعاون الدولي في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وإذ تذكر قرارها ١٥١٥ المؤرخ في ١٥/١٢/الأول/١٩٦٠، الذي أوصت فيه باحترام الحق المطلق لكل دولة في التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية.

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٠٣ في ١٤/١٢/١٩٦٢.

<http://www.un.org/documents/ga/res/15/ares15.htm> تاريخ الاقتباس ١٧/٧/٢٠٠٦.

(٢) أسامة صلاح محمد، حقوق الإنسان والتدخل في سيادة الدول، بحث غير منشور، (الخرطوم، كلية الشريعة

والقانون بجامعة إفريقيا، ٢٠٠٣)، ص ٥٦.

وإذ تري وجوب إقامة أي تدبير يتخذ بهذا الشأن علي أساس الاعتراف بما لجميع الدول من حق ثابت في حرية التصرف في ثروتها ومواردها الطبيعية وفقا لمصالحها القومية، وعلي أساس احترام استقلال الدول الاقتصادي^(١). وإذ تري أنه ليس في الفقرة ٤ أدناه ما يتضمن أي إخلال بموقف أية دولة عضو بشأن أي وجه من وجوه مسألة حقوق والتزامات الدول والحكومات الخلف بصدد الممتلكات المكتسبة قبل نيل البلدان التي كانت واقعة تحت الحكم الاستعماري كامل سيادتها، وإذ تري من المستوصي تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، ووجوب قيام الاتفاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية علي أساس مبدأي المساواة وحق الشعوب والأمم في تقرير المصير.

وإذ تري أن توفير المساعدة الاقتصادية والتقنية وتقديم القروض وزيادة الاستثمارات الأجنبية يجب أن لا يخضع لشروط تتنافى مع مصالح الدولة المستفيدة^(٢)، ونظرا للفوائد التي يمكن جنيها من تبادل المعلومات التقنية والعلمية الكفيلة بتعزيز إنماء تلك الموارد والثروات والانتفاع بها ، وللدور الهام المطلوب من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى القيام به في هذا الصدد، وإذ تعلق أهمية خاصة علي مسألة تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية وتأمين استقلالها الاقتصادي، وإذ تلاحظ أن إقامة وتعزيز سيادة الدول الدائمة علي ثرواتها ومواردها الطبيعية تعزز استقلالها الاقتصادي . وإذ ترغب في أن تمضي الأمم المتحدة في دراسة موضوع السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية بروح من التعاون

(١) د عصام العطية، القانون الدولي العام، ط ٢، (بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠)، ص ٢١٦.

(٢) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ١٥١٥ في ١٢/١٢/١٩٦٠. تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٩ .

<http://www.un.org/documents/ga/res/١٥/ares١٥.htm>

الدولي في ميدان التنمية الاقتصادية ولا سيما التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وتعلن ما يلي:

١. يتوجب أن تتم ممارسة حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة علي ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقا لمصلحة تنميتها القومية ورفاه شعب الدولة المعنية.

٢. ينبغي أن يتمشى التقيب عن تلك الموارد وإنماؤها والتصرف فيها، وكذلك استيراد رأس المال الأجنبي اللازم لهذه الأغراض، مع القواعد والشروط التي تري الشعوب والأمم بمطلق حريتها أنها ضرورية أو مستحسنة علي صعيد الترخيص بتلك الأنشطة أو تقييدها أو حظرها.

٣. تسري علي رأس المال المستورد والكسب الناجم عنه، في حالة الترخيص به، شروط هذا الترخيص وأحكام التشريع القومي الساري والقانون الدولي. ويراعي وجوبا تقسيم الأرباح المتحققة بالنسب المتفق عليها بحرية، في كل حالة من الحالات، بين المستثمرين والدولة المستفيدة، مع الاهتمام الحق بتأمين عدم الإخلال، لأي سبب من الأسباب، بسيادة تلك الدولة علي ثرواتها ومواردها الطبيعية.

٤. يتوجب استناد التأميم أو نزع الملكية أو المصادرة إلي أسس وأسباب من المنفعة العامة أو الأمن أو المصلحة القومية، مسلم بأرجحيتها علي المصالح الفردية أو الخاصة البحتة، المحلية والأجنبية علي السواء. ويدفع للمالك في مثل هذه الحالات التعويض الملائم، وفقا للقواعد السارية في الدولة التي تتخذ تلك التدابير ممارسة منها لسيادتها وفقا للقانون الدولي. ويراعي، حال نشوء أي نزاع حول مسألة التعويض، استنفاد الطرق القضائية القومية للدولة التي تتخذ تلك التدابير. ويراعي مع ذلك، إذا اتفق

علي ذلك بين الدول ذات السيادة والأطراف المعنية الآخرين، تسوية النزاع بطريق التحكيم، أو القضاء الدولي.

٥. تشجيع الممارسة الحرة المفيدة لسيادة الشعوب والأمم علي ثرواتها ومواردها الطبيعية، بالاحترام المتبادل بين الدول علي أساس المساواة المطلقة.

٦. يراعي في التعاون الدولي في ميدان التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، سواء جري علي صورة استثمارات رساميل عامة أو خاصة، أو تبادل سلع أو خدمات، أو مساعدة تقنية أو تبادل معلومات علمية، أن يكون مشجعاً للتنمية القومية المستقلة لتلك البلدان، وأن يقوم علي أساس احترام سيادتها علي ثرواتها ومواردها الطبيعية.

٧. يعتبر انتهاك حقوق الشعوب والأمم في السيادة علي ثرواتها ومواردها الطبيعية منافياً لروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومعرقلاً لإنماء التعاون الدولي وصيانة السلم.

٨. يراعي حسن النية في التزام الاتفاقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والمعقودة من قبل الدول ذات السيادة أو فيما بينها، وتراعي الدول والمنظمات الدولية الاحترام الدقيق للصادق لسيادة الشعوب والأمم علي ثرواتها ومواردها الطبيعية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ المقررة في هذا القرار^(١).

وتبين من ما سبق ان الموارد الطبيعية هي أساس الثروة التي يعتمد عليها رفاه سكان الدول فتؤثر في مستواهم المعاشي وعليها تعتمد قوة الدولة. لذا نجد أن بعض

(١) حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، رقم المبيع

A.٩٤.XIV ميثاق الأمم المتحدة مادة ٣٢.

الدول المتقدمة قد أنشأت هيئات حكومية أشبه بحكومية علمية لدراسة مشاكل البيئة والعمل على إيجاد حلول لها أو العمل على المحافظة على البيئة Conservation of the Environment وكذلك انعقاد المؤتمرات الدولية التي توصي بوجوب توزيع الموارد الطبيعية بعدالة وحق الدول في ممارسة سيادتها على ثرواتها، إلا أن الظروف الدولية وزيادة عدد سكان العالم دعت إلى ضرورة تضيق الهوة المتزايدة الاتساع في مستويات المعيشة بين البلدان النامية والدول الصناعية فقد ورد في تقارير الأمم المتحدة حول مؤتمر البيئة الذي انعقد في استكهولم سنة ١٩٧٢، إن الغرض الأساسي من المؤتمر هو دراسة مشاكل البيئة التي تؤثر في الموارد والثروات الطبيعية ومنها زيادة تلوث البيئة وتدهور خصوبة التربة وغيرها من الموارد الطبيعية^(١).

ويتضح مما سبق أن اهتمام الأمم المتحدة بالثروات الطبيعية كان من أجل حماية الأمن والسلم الدوليين وكذلك الاستخدام الأمثل لاستغلال هذه الموارد والعمل على مراقبة البيئة لكي يتم تحقيق الفائدة أكبر لجميع سكان الكرة الأرضية. وهكذا من خلال ما تقدم ، يظهر لنا أن قرار الأمم المتحدة يعزز سيادة الدولة في التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية كالنفط، والمعادن، والذهب وجميع الثروات القيمة التي من أهم عوامل قوة الدولة الناحية الاقتصادية، لذا نلاحظ دول صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان إلا أنها مؤثرة في الحياة السياسية، للعالم اليوم، ومنها علي سبيل المثال سويسرا والدول النفطية.

المادة الثانية أكدت إن الدول بموجب هذا القرار يمكن لها أن تتصرف في ثرواتها وفق مصالحها القومية الخاصة من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات

(١) د. وفيق حسين الخشاب & د مهدي محمد علي المحاف، الموارد الطبيعية، (بغداد، دار الحرية للطباعة،

١٩٧٦)، ص ١٦.

والتعامل مع تلك الشركة أو المؤسسة حسب متطلباتها وحجم أسواقها الخاصة، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ (للأمم المتحدة) المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ مارس ١٩٧٦ طبقاً للمادة ٤٩ حيث ورد فيه ما يعزز قرار الأمم المتحدة حول تصرف الدول في ثرواتها الطبيعية وفق سيادتها على إقليمها المعترف به دولياً.

الجزء الأول:

المادة الأولى: لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

المادة الثانية: لجميع الشعوب، سعيًا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. و لا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة^(١).

يمثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة آنف الذكر والمتضمن (السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية) وفي أهمية الموضوع وما نتج عنه من توصيات عبر لجان علمية متخصصة في ظل رعاية المتحدة الأمم، يمكن لنا أن نستخلص ما يلي:

(١) موقع القضية الاحوازية، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٩ <http://www.alahwaz.org>

١. يعتبر حق إنساني باعتباره ثمرة من ثمار التنمية بل أحد الشروط الحيوية لتحقيقها.

٢. إن حقوق الإنسان أمرا واجبا لا يمكن تحقيق التنمية البشرية في غيابه، ومن ثم فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي حافر الاقتصاد القوي وجائزته على حد سواء.

إن الحقيقة الأساسية في الموضوع المشار إليه يتطابق بين ما جاء في الموضوع أعلاه من الناحية الاقتصادية مع منظور حقوق الإنسان كما ورد ذلك من إعلان المادة الأولى من الحق في التنمية الصادر في ١٩٨٦/١٢/٤، بأن الحالة الاقتصادية أو التنمية حق من حقوق الإنسان وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. تبين لنا مما سبق أن متغيرات السياسة الدولية وما أصاب العالم من تغير في موازين القوى على أثر انتهاء الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة على العالم اليوم أسفرت عن نتائج تختلف عن تلك القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة ويقع في المقدمة منها القرار موضع البحث (السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية).

الفصل الثاني سيادة الدول

المبحث الأول: انتهاك السيادة بموجب
قرارات الأمم المتحدة.

المبحث الثاني: مفهوم التدخل الإنساني.

المبحث الثالث: التدخل الإنساني وقرارات الأمم
المتحدة.

المبحث الأول

أنواع الدول من حيث السيادة

إن فقهاء القانون والسياسة اتبعوا مناهج متعددة في تقسيم الدول وذلك تبعاً لطبيعة اختصاصاتهم واهتماماتهم والزاوية التي ينظرون منها إلى الدولة يصنف الأستاذ الدكتور محمود حسن احمد الدول الناقصة السيادة إلى خمسة أنواع، تتمثل في الدول المشمولة بنظام الانتداب، المشمولة بالوصاية، التابعة، المحمية، والمستعمرة^(١). وإذا كان القانون ركز في دراسته لأنواع الدول على مقدار ما تتمتع به الدول من سيادة حيث قسمها إلى دول تامة السيادة: وهي التي لا تخضع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لرقابة أو هيمنة من دولة أخرى، وبعبارة أدق هي الدولة المستقلة تماماً في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية^(٢) وليس تمام سيادة دولة ما إنها مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية، بل إنها تخضع دائماً للقانون الدولي العام وما يفرضه من قيود على حريتها في التصرف.

وأخرى ناقصة السيادة: وهي الدول التي تخضع في مباشرة شؤونها الداخلية، أو الخارجية أو في بعض هذه الشؤون، لسلطان دولة أجنبية. ولقد عَرَف القانون الدولي عدة أنواع من الدول ناقصة السيادة ، كالدول التابعة^(٣).

والدول المحمية، والدول تحت الانتداب، والدول الموضوعة تحت الوصاية، والدول الموضوعة في حالة حياد دائم، والأقاليم التي تخضع لنظام التدويل كان سائداً في أوروبا خلال القرون الوسطى.

(١) د. محمود حسن احمد، قرار مجلس الأمن والسلام الإفريقي بين السيادة الوطنية والتدويل، نص محاضرة غير منشورة، (الخرطوم، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، ٢٠٠٦).

(٢) د. خليل حسين، السيادة في النظام الدولي الجديد، شبكة مدل إيست أونلاين، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٧.

(٣) د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٢٥٠.

التبعية نظام قانوني تنشأ بموجبه رابطة بين دولتين متبوعة وتابعة، بحيث تباشر عن الدولة التابعة بعض أو كل اختصاصاتها الدولية والداخلية. ونظام التبعية هذا مقتبس من النظام الإقطاعي الذي إذ كان سادة الإقطاع يدينون بالولاء والخضوع للملوك والأمراء على نحو يخول لهؤلاء مباشرة الكثير من الاختصاصات الداخلية والخارجية للإقطاعيات. ثم انتقل هذا النظام إلى الميدان الدولي حيث اتخذ شكلا قانونيا يعتبر وسطا بين الخضوع السياسي والاستقلال الكامل^(١). ويختلف الوضع القانوني للدولة التابعة باختلاف حالات التبعية. وهناك خصائص مشتركة بينها وهي:

١. تقوم الدولة المتبوعة عادة بمباشرة الاختصاصات الدولية للدولة التابعة، فهي التي تمثلها في العلاقات الخارجية، وهي التي تعقد المعاهدات، وتعلن الحروب باسمها وتتولى الدفاع عنها وفي مقابل ذلك تقوم الدولة التابعة، بدفع ضريبة سنوية معينة، أو تقديم مساعدة عسكرية للدولة المتبوعة.
٢. تقوم الدولة المتبوعة بمباشرة بعض الاختصاصات الداخلية للدولة التابعة كتقرير الضرائب، وسك النقود، وتنظيم الخدمة العسكرية. ولا توجد في الوقت الحاضر دولة تابعة، من أهم الأمثلة التاريخية على ذلك صربيا، ورومانيا، وبلغاريا، وكانت جميعها تابعة للإمبراطورية العثمانية. ثم تحررت بمقتضى معاهدة برلين عام ١٨٧٨ ما عدا بلغاريا التي أعلنت استقلالها عام ١٩٠٨، واعترفت تركيا بها بعد مفاوضات طويلة عام ١٩٠٩.

(١) د. عبد الطيف محمود، الإعراق والنزاعات، (الخرطوم، مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا،

٣. الحماية: هي علاقة قانونية تنتج عن معاهدة دولية، بمقتضاها تضع دولة نفسها في حماية دولة أخرى أكثر منها قوة في العادة، وتلتزم الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية، وفي مقابل ذلك يعطي لها حق الإشراف على الشؤون الخارجية للدولة المحمية والتدخل في إدارة إقليمها.

إن فقه القانون الدستوري والنظم السياسي، قد اهتم بتقسيم الدولة من حيث شكلها إلى دولة بسيطة، (موحدة) ودولة اتحادية:

أولاً: الدولة البسيطة:

هي التي تتفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة، وأغلب دول العالم دول بسيطة مثل (فرنسا، الأردن، لبنان، المغرب) ولا يؤثر في كون الدول بسيطة اتساع رقعتها، أو كونها من عدة أقاليم تخضع للنظام اللامركزية في الإدارة، مادامت هنالك حكومة واحدة تتفرد بتصريف شؤون الدولة، فالسيادة في مثل هذه الدول غير مجزأة تمارسها سلطة تشريعية وتنفيذية^(١)، وقضائية، واحدة كما هو مبين في دستورها الواحد، الذي يطبق على كافة أنحاء إقليم الدولة.

وحدة الدولة تتجسد من خلال:

• من حيث السلطة: تتولى الوظائف العامة في الدولة سلطة واحدة لها دستور واحد ينظمها.

- السلطة التشريعية (Legislative Power) لوضع القوانين (سلطة تشريعية واحدة).

- السلطة التنفيذية (Executive Power) واحدة يخضع لها كافة الشعب.

(١) د . عصام العطية: مصدر سابق، ص ٢٥٢ .

- السلطة القضائية (judicial Power) واحدة يلتجأ إليها كافة الشعب.
 - من حيث الجماعة: أفراد الدولة هم وحدة واحدة يتساوون في معاملاتهم بغض النظر عما يوجد بينهم من فوارق واختلافات.
 - من حيث الإقليم: الإقليم وحدة واحدة في جميع أجزائه، ويخضع لقوانين واحدة، دون تمييز إلا ما تقرره بعض القوانين المحلية في المسائل الإدارية فقط وهذا، وتبقى الدولة الموحدة بسيطة، إذا بقيت تتصف بما بيناه في النواحي الثلاث السابقة نبغض النظر عن طبيعة نظام الحكم فيها فقد تكون (ملكية كالأردن والسعودية، أو جمهورية كمصر ولبنان، وقد تكون مطلقة دكتاتورية، أو ديمقراطية مقيدة) .
- اللامركزية الإدارية في الدولة الموحدة؛ ويقصد بالمركية الإدارية قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة (وهم الوزراء دون مشاركة ما من هيئات أخرى)^(١). اللامركزية الإدارية تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات أخرى محلية، أو مصلحية، تباشر اختصاصات محددة بقدر من الاستقلال، تحت رقابة ووصاية الحكومة المركزية. واللامركزية الإدارية، في التنظيم الإداري الحديث تتخذ صورتين:
١. اللامركزية الإقليمية: (الإدارة المحلية) وهي إعطاء جزء من إقليم الدولة لجهة معينة (مثلاً مديرية الحكم المحلي) وتكون هذه الجهة تحت رقابة السلطة المركزية (وزارة الحكم المحلي).

(١) د . حسن الجبلي: مصدر سابق ، ص ٩٧ .

٢. اللامركزية المرفقية المصلحية: تمنح من خلالها مرفق عام لشخصية معنوية، لتمارس نشاطا معيناً بقدر من الاستقلال تحت إشراف السلطة المركزية (كالجامعات والهيئات والمؤسسات).

ثانياً: الدولة المركبة:

وتتألف الدولة المركبة من دولتين، أو مجموعة دول اتحدت لتحقيق أهداف مشتركة، فتوزع سلطات الحكم فيها على الدول المكونة لها تبعاً لطبيعة ونوع الاتحاد الذي يربط بينها.

تقسم الدول المركبة إلى:

١. الاتحاد الشخصي: ينشأ هذا النوع من الاتحاد، من اجتماع دولتين فأكثر، تحت حكم رئيس دولة أعلى واحد، وهو لا يقوم عادة إلا بين دول ملكية، فجميع الدول التي دخلت في مثل هذا الاتحاد، قد دخلته نتيجة وصول الحكم فيها إلى ملك واحد طبقاً لما تقرره نظم وراثته العرش لبعض الأسر المالكة، ويرى د. حسن الجليبي، أنه لا يعبر بالضرورة عن وجود تضامن سياسي بين الدول المنظمة^(١). وتمارس الدولة فيها سيادتها الكاملة وتنظيمها الداخلي المستقل وبالتالي فمظاهر الاتحاد هنا لا تتجسد إلا في شخص رئيس الدولة فقط، فهو المظهر الوحيد للاتحاد الشخصي، الأمر الذي يجعله اتحاداً عرضياً، وموقوتاً، يزول وينتهي بمجرد اختلاف رئيس الدولة. الدول المشتركة في الاتحاد الشخصي تبقى متمتعة بكامل سيادتها الداخلية والخارجية، ويترتب على ذلك:

أ- احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية وانفرادها برسم سياستها الخارجية.

ب- تعد الحرب بين دول الاتحاد الشخصي حرباً دولية.

(١) د. حسن الجليبي، مصدر سابق، ص ٢١٨.

ت- إن التصرفات التي تقوم بها إحدى دول الاتحاد الشخصي، إنما تتصرف نتائجها إلى هذه الدولة فقط، وليس إلى الاتحاد.

ث- يعتبر رعايا كل دولة أجنبيا على الدولة الأخرى.

ج- لا يلزم في الاتحاد تشابه نظم الحكم للدول المكونة له.

ح- تحتفظ كل دولة من دول الاتحاد، باستقلالها الداخلي، وبكامل اختصاصاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومثال ذلك الاتحاد الشخصي بين إنكلترا وهانوفر، الذي تم سنة ١٧١٤ على أثر تولي أمير هانوفر جورج الأول عرش إنكلترا، وفقا لقوانين وراثة العرش في هذه الدولة. وقد زال هذا الاتحاد عندما اعتلت الملكة فيكتوريا عرش بريطانيا سنة ١٨٣٧، وذلك لأن قانون وراثة العرش في هانوفر لا يسمح بتولي النساء العرش إلا إذا انعدم وجود الرجال تماما في الأسرة المالكة^(١).

٢. الاتحاد الحقيقي (الفعلي) : يقوم بين دولتين أو أكثر، وتخضع كل الدول فيه، إلى رئيس واحد مع اندماجها بشخصية دولة واحدة، تمارس الشؤون الخارجية. وتبقى كل دولة في الاتحاد محتفظة بدستورها وأنظمتها الداخلية. ومثال ذلك كانت الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ تم الاتحاد في دولة واحدة، ذات ممثل واحد في الأمم المتحدة وفي عام ١٩٦١ عندما انهار هذا الاتحاد تقدمت سوريا بطلب إعادة عضويتها، فتمت الموافقة على ذلك دون إجراءات قبول^(٢). ويترتب على الاندماج في الاتحاد الحقيقي (فقدان الدولة لسياستها الخارجية) :

أ- توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.

ب- تعتبر الحرب التي تقوم بين الدول الأعضاء حربا أهلية.

(١) د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٢٢٣.

(٢) د. مأمون مصطفى، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

ومثال ذلك الاتحاد الذي قام بين السويد والنرويج، في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وأصبح بمقتضاه ملك السويد ملكا للنرويج في نفس الوقت وأسنت إليه جميع المهام الخارجية للدولتين أما المهام الداخلية فقد ظلت الدولتان محتفظتين بها، وقد انقضى هذا الاتحاد عام ١٩٠٥، بناء على رغبة النرويج بالانفصال^(١). ومنها النظام الإتحادي، هو تجمع دول وانصهار في كل كيان قانوني جديد معترف به دولياً.

٣. الاتحاد الاستقلالي الكونفدرالي: ينشأ من اتفاق دولتين أو أكثر في معاهدة دولية على تكوين الاتحاد أو الانضمام إليه مع الاحتفاظ كل دولة باستقلالها الخارجي، وسيادتها الداخلية صك الاتحاد أو المعاهدة، والاتفاقية هي الأساس في الاتحاد الاستقلالي. يقوم الاتحاد الكونفدرالي على تكوين مجلس، يتكون من مندوبين عن الاتحاد، وهذا المجلس لا يختص إلا بالمسائل التي تضمنها الصك. وهذا لا تعتبر الهيئة التي تمثل الدول في الاتحاد دولة فوق الدول الأعضاء، وإنما مجرد مؤتمر سياسي. في هذا الاتحاد، تبقى كل دولة متمتعة بسيادتها الداخلية ومحتفظة بشخصيتها الدولية، رعايا كل دولة من الإتحاد يبقون محتفظين بجنسيتهم الخاصة، العلاقة بين الدول مجرد ارتباط تعاهدي. حق الانفصال عن الإتحاد ممنوح للدول الأعضاء، تقرر حسب ما تراه مناسبا ومتماشيا مع مصالحها الوطنية.

٤. الاتحاد المركزي **Federal union** : ليس اتفاقاً بين دول، ولكنه فسي الواقع دولة مركبة تتكون من عدد من الدول، أو الدويلات اتحدت معاً، ونشأت دولة واحدة. وينشأ الاتحاد المركزي عادة بطريقتين:

أ- تجمع رضائي أو إجباري لدول كانت مستقلة.

ب- تقسيم مقصود لأجزاء متعددة من دولة سابقة، كانت بسيطة وموحدة.

• الاتحاد المركزي لا يشمل الدول فقط، إنما شعوب هذه الدول أيضاً.

(١) د. حسن الجبلي، مصدر سابق، ص ٢٢٠ .

- في هذا الإتحاد تتصهر السيادة الخارجية للدول بشخصية الإتحاد.
- يبقى لكل دولة دستور يحكمها لكن بما يناسب دستور الإتحاد.
- هذا الإتحاد عبارة عن مجموعة من الدول تخضع بمقتضى الدستور الإتحادي لحكومة عليا واحدة، هي الحكومة الفدرالية^(١).

مظاهر الإتحاد المركزي (الكونفدرالي)

أولاً: من الناحية الداخلية:

تتكون دولة الإتحاد، من عدد من الدويلات، هذه الدويلات تتنازل عن جزء من سيادتها للدولة الاتحادية ولها حكومة يطلق عليها الحكومة الاتحادية، لكل ولاية أو دولة سلطاتها الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) التي لا تخالف السلطات الثلاث العامة للإتحاد (هذا ما يسمى ازدواجية السلطات) يوجد رئيس واحد للإتحاد، والشعب داخل في الإتحاد، يحمل جنسية واحدة.

ثانياً: من الناحية الخارجية:

تتولى الدولة الاتحادية إعلان الحرب، وعقد الصلح، وإبرام المعاهدات، والإشراف على القوات المسلحة للإتحاد - للدولة الاتحادية وحدها حق التمثيل الدبلوماسي، والانضمام إلى المنظمات الدولية. والتميز بين الإتحاد المركزي الفدرالي والإتحاد الاستقلالي الكونفدرالي ينشأ من خلال عمل قانوني داخلي، وهو الدستور الاتحادي، يستمد وجوده من معاهدة تتم بين الدول الأعضاء؛ كما هو الحال لاتحاد شمال أمريكا الذي نشأ عام ١٧٨١، حيث تحول إلى إتحاد فيدرالي سنة ١٧٨٧ تحت أسم الولايات المتحدة الأمريكية^(٢). اختصاصاتها على الأفراد

(١) دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) د. حسن الجبلي، مصدر سابق، ص ٢٢١.

مباشرة تتولى الاختصاصات وتحقيق الأهداف هيئة مشتركة، ممثلين عن دول الأعضاء، جنسية الشعب واحدة لكل شعب جنسية، في الإتحاد حسب دولته.

أهم مزايا نظام الاتحاد المركزي الفيدرالي:

١. توزيع السلطة بين المركز والأطراف. وعليه فإن من الضروري الأخذ بالفيدرالية القائمة على أساس توزيع الصلاحيات وليس تقطيع صلاحيات السلطة، وعلى أساس تقسيم وليس تركيز صلاحيات السلطة بيد شخص واحد أو مجموعة معينة.
٢. يساعد النظام الفيدرالي على تكوين دولة كبيرة، إذ يضم في دولة اتحادية واحدة، شعوبا ليست متجانسة إلى الدرجة التي تسمح بقيام دولة موحدة.
٣. يوفق نظام الفيدرالية بين الوحدة الوطنية والاستقلال الذاتي، إذ يترتب عليه توحيد التشريع بالمسائل الجوهرية، التي تهم دول الإتحاد الفيدرالي في مجموعها، ويترك بعد ذلك حرية كبيرة للولايات، أو الأقاليم أو المقاطعات في إصدار التشريعات في المسائل الثانوية المحلية التي تهم كل ولاية على حدة بوصفها تشريعات تتفق مع ظروفها خاصة وتتلاءم مع أحوالها.
٤. للنظام الفيدرالي قيمة ديمقراطية كبيرة، فهو يسمح بوجود تشريعات ونظم إدارية خاصة محلية تكون أكثر ملائمة لصالح الولاية التي تصدر منها.
٥. يحقق الاتحاد الفيدرالي خبرة واسعة، في الشؤون الدستورية، إذ إن استقلال الولايات، في كثير من الأمور الداخلية، يجعل كل ولاية مستقلة بتشريعاتها ولكل منها دستور لها الخاص.
٦. يعمل على التوفيق بين مزايا الدولة الموحدة ومزايا الدولة المركبة.

مسئبات الاتحاد المركزي:

١. ازدواجية السلطات العامة سيؤدي إلى نفقات مالية كبيرة.
 ٢. يؤدي هذا النظام إلى تفتيت الوحدة الوطنية.
 ٣. إن تعدد السلطات، واختلاف التشريعات، كثيراً ما يسبب منازعات ومشاكل.
- ومثال ذلك؛ الاتحاد الكونفدرالي، الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن سنة ١٩٥٨ والذي نصت المادة الثانية من هذا الاتفاق على أن (تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة، وبسيادتها على أراضيها ونظام الحكم القائم فيها)^(١).

*الدولة في الإسلام

تستمد الدولة في الإسلام أصولها من الشريعة الإسلامية ومصادرها الأساسية، التي تتمثل في القرآن الكريم على أساس أنه المصدر الأول للإسلام، والسنة النبوية المطهرة، على أنها مكملة للمصدر الأول، والإجماع والقياس على أنهم مصدران تاليان للقرآن الكريم والسنة^(٢). وقد ثبت من هذه الأصول جميعاً أن الإسلام جاء للناس بنظام شامل لما يتصل بالعقائد والأخلاق والمعاملات بما يحقق صلاحهم قال تعالى (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ)^(٣)

أركان الدولة:

للدولة العديد من الأركان، وهي ست أركان، عند بعض العلماء وعند البعض الآخر ثلاثة، لكن الثلاثة تشمل الباقي (السكان، الإقليم، الحكومة، الاستقلال،

(١) د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

(٢) د محمد احمد عبد الغفار، القانون الدولي الانساني ومسئولية الدولة، (الخرطوم، مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا، ٢٠٠٥)، ص.

(٣) القرآن الكريم، سورة النحل (٨٩).

الاعتراف الدولي، السيادة). كانت الدولة أبرز ظاهرة في الحياة الاجتماعية المعاصرة، وتتميز بأنها مؤسسة سياسية ذات سلطة ملزمة ومن خلال الدراسة الاستقرائية للنصوص الإسلامية والسيرة العملية، توصلنا إلى أن الفكر الإسلامي اعتنى عناية خاصة بمسألة الدولة والسلطة، واعتبرها ركناً أساسياً من أركان البناء الإسلامي، والفكر العربي الإسلامي سبق الفكر الأوروبي المعاصر بقرون عديدة، وفي هذا يؤكد الدكتور فاضل زكي محمد أن أغلبية مفكري الحضارة الغربية يربطون ما بين الفكر الأوروبي الحديث وبين الفكر اليوناني باعتباره القاعدة التي انطلقت منه الأفكار الديمقراطية^(١). في حين أن عمر الفكر اليوناني لا يتعدى الألف قبل الميلاد إلا قليلاً والذي ظهر فيه فلاسفة كبار من أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو ونجد أن الجزيرة العربية خرجت منها أقدم الموجات البشرية في التاريخ، والتي شكلت فيما بعد حضارة وادي الرافدين التي تعود حضارتها إلى حوالي (٣٥٠٠ ق م) ووادي النيل وقد تميزت بالقوانين والأنظمة ومنها مسلة حمورابي بتمييزها بين شخصية الدولة وشخصية الحاكم، فقد كانت شخصية الدولة قبل مجيء الإسلام مندكة بشخصية الحاكم، يُعتبر هذا التمييز انجازاً حضارياً عظيماً في عالم السياسة والعدالة، والدولة، واحترام حقوق الإنسان . يرى الشيخ د. يوسف القرضاوي أن العدل من القيم الإنسانية الأساسية التي جاء بها الإسلام، وجعلها من مقومات الحياة الفردية والأسرية، والاجتماعية والسياسية (العدل)^(٢). حتى جعل القرآن إقامة القسط (أي العدل) بين الناس هو هدف الرسالات السماوية كلها. يقول تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ

(١) د فاضل زكي محمد، الفكر السياسي العربي الإسلامي، ط٢، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦)، ص ١٢٨.

(٢) د. يوسف القرضاوي، ملاحح المجتمع المسلم الذي نشده. تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٥/٣.

بِالْقِسْطِ^(١). فبالعدل أنزلت الكتب، وبعثت الرسل، وبالعدل قامت السموات والأرض. ولا يعلى عليها. قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْتُوا الْأَمَانَاتَ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)^(٢).

أن المجتمع الإسلامي لا يكتمل إلا بقيام سلطة شرعية فيه تحفظ الدين وتقويم شرائع الله كما جاءت في القرآن والسنة ، ولا يتم ذلك إلا بعد أن تقام دولة الإسلام ومبادئها هي^(٣): ١. الحاكمية لله. ٢. سيادة الشعب كخليفة في الأرض. الشريعة تعلو، وورد عن الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم): «كَلِّمُ رَاعٍ وَكَلِّمُ مَسْئُولٍ عَنْ رَعِيَّتِهِ» ويمكن القول أن المسؤولية في الإسلام هي تطبيق قيم العدل والمساواة والشورى والتعاون بين الحاكم والمحكومين، ومراعاة إصلاح المجتمع وحمايته من الرذائل وتوفير الحياة الكريمة لأبنائه. والإسلام لا يريد إلا الخير لأبنائه وإن الجميع أخوة فقد قال الرسول (صلى الله عليه وسلم) (المسلم أخ المسلم لا يسلمه ولا يخذله) لذا ينبغي على المسلمين التعامل مع بعض وفق هذا المنهج النبوي وأن مقياس الأخوة هو الواجب العمل به. لقد حرر الإسلام الناس من عبوديتهم لبعضهم البعض حينما أخرج سلطة التشريع من أيدي البشر والخلائق جميعاً، وجعل ذلك من خصائص الربوبية، فالإنسان في ظل الإسلام هو حر حقا، لأنه يخضع إلا للذي خلقه ورزقه، وحتى المسائل التي لم يأت بشأنها نص قاطع، فإن الرأي فيها لا يكون قولاً بالاختيار عن طريق أكثر الأصوات، وإنما يكون بحثاً في النصوص والدلائل للوصول إلى الحكم القاطع. الدولة تُقام على الأرض التي تُقيم عليها الأمة كلها أو بعضها، وتُمارس عليها سلطة ولايتها وفق القانون. ولا دخل للأرض في

(١) القرآن الكريم: سورة الحديد الآية (٢٥)

(٢) د. محمد يوسف، نظام الحكم في الإسلام، دار المعرفة ١٩٦٤. ص ٣٢.

(٣) محمد بن شاكِر الشريف، أسلمة الديمقراطية، مجلة البيان، العدد ٢٢٦، يوليو ٢٠٠٦، ص ٢١.

تكوين شخصية الدولة، بل الأرض شرط في قيام الدولة، فلا تُقام دولة إلا على أرض تملكها الأمة، وتُقيم عليها. لذا يُقال قامت دولة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين في المدينة المنورة، وقامت الدولة الأموية في الشام، وقامت الدولة العباسية في العراق والدولة الأموية في الأندلس.. إلخ^(١). والمسألة الثانية في تكوين الدولة هي أن القرآن الكريم اعتبر القانون ركناً أساساً من أركان تكوين الدولة، جاء هذا البيان في قوله تعالى: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيما اخْتَلَفُوا فيه..)(٢).

إنَّه يَعْنِي أَنَّهُ أَرْسَلَ رَسُولًا يُبَشِّرُونَ مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ بِجَزَائِلِ الثَّوَابِ، وَكَرِيمِ الْمَأْبِ؛ وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ {وَمُنْذِرِينَ} يُنْذِرُونَ مَنْ عَصَى اللَّهَ فَكَفَرَ بِهِ، بِشِدَّةِ الْعِقَابِ، وَسُوءِ الْحِسَابِ وَالْخُلُودِ فِي النَّارِ فالقرآن الكريم يوضح في هذه الآية، نشأة الدولة على يد الأنبياء، كما يوضح عناصر تكوين الدولة^(٣) الأربعة، وهي:

أ. الأمة.

ب. القانون (الكتاب).

ج. الحكومة (الأنبياء).

د. الولاية (السيادة) التي يمارسها الأنبياء بالحكم بالكتاب. وهكذا يرتبط مفهوم السلطة بالقانون والأخلاق اللذين حملهما الكتاب.

(١) إبراهيم محمد آدم، منظمات المجتمع المدني ودورها في التكامل السياسي في السودان، مجلة أبحاث السلام والتنمية، العدد ٤، ٢٠٠٤، ص ٤٥.

(٢) القرآن الكريم، سورة البقرة الآية (٢١٣).

(٣) تفسير القرآن الكريم للطبري، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٦ : quran.al-islam.com .

• خصائص الدولة

هناك العديد من الخصائص للدولة (شخصي معنوي، السيادة) يرى الدكتور عبد الرحمن الحاج أن (الجغرافية المستند إليها الكيان السياسي المسمى بالخلافة تقوم على مفهوم "الدار"، والدار هذه ليست ذات حدود مرسومة جغرافياً، بل قابلة للتمدد بتمدد النفوذ، أو بعبارة أدق ببسط سلطان الخلافة الذي يعني بسط الشريعة الإسلامية، فالدار مفهوم متحول شديد المرونة، مرتبط بالنظام السياسي والعقدي في آن واحد، والرعية هم كل من يدخل في إطار الدار).^(١) وحفظ مصالح الجماعة و"استقرار" الخلافة، فإن الإمامة التي لم تكن في صورة مؤسسة سياسية بالمعنى المتعارف عليه اليوم لها وظيفة "حراسة الدين" أو بتعبير ابن تيمية "إصلاح دين الخلق"، أي أن العلاقة مع الدين علاقة جوهرية، مما يجعل طرح فصل الدين عن الدولة أمراً غير ممكن، خصوصاً أن مفهوم الخلافة ذاته قام على أساس الارتباط بالدين منذ اللحظة الأولى التي أسس فيها، أي في عهد الخليفة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه). هكذا يبدو واضحاً أن مفهوم الدولة مفهوم مفارق إلى حد بعيد لمفهوم الخلافة، فالدولة الحديثة ذات وظيفة سياسية بحتة، ورهاناتها متعلقة بالتالي بمصالح الجماعة (الأمة) في إطار جغرافي محدد (التراب الوطني)، وعلاقتها مع أطراف المجتمع علاقة اتفاقية تعاقدية لتحقيق مصالح الأمة، وهكذا يكون من مقتضياتها أن تكون على مسافة واحدة من الإثنيات والملل، والطوائف في إطار مفهوم "المواطنة"، ومن مقتضيات ذلك أن تقف حيادية تجاه الدين، ولأن الدين نفوذ

(١) د. عبد الرحمن الحاج، الدولة في الفكر الإسلامي، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٦/١٣ www.islam-.net

وسلطات ذات شأن عام، تمتلك رصيذا في الفعل الاجتماعي فإن العلاقة مع الدين أصبحت إحدى إشكاليات الدولة الحديثة.

ويرى د. عبد الله شاكِر الطائي أن النظام الإسلامي قسم الدولة إلى دار الإسلام ودار الحرب فعرف الأولى بالدولة التي تحكم سلطان المسلمين وتكون فيها المنعة والقوة للمسلمين، أما دار الحرب فهي الإقليم الذي لا يكون فيه السلطان والمنعة الحاكم المسلم، ويشترط في دار الحرب أن يكون إقليمها متاخما للديار الإسلامية وتهدد دار المسلمين بالاعتداء^(١).

الدكتور محمود حسن أحمد يختلف مع د. عبد الله الطائي في هذا الموضوع ويؤكد أن هناك دار ثالثة هي دار المتعاهدين وسكانها غير مسلمين ولهم عقد أمان مع المسلمين وفق معاهدة^(٢).

ووثيقة أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب مع أهل إيليا (القدس) حين فتحها وأعطاهم العهد والأمان في أموالهم وكنائسهم تؤكد سماحة هذا الدين حيث أعطى الحرية لهم في معاملات الأحوال الشخصية من زواج وطلاق بالإضافة إلى حرية ممارسة شعائر دينه، امتثالاً لقوله تعالى: (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن، إلا الذين ظلموا منهم)^(٣) وقال النبي محمد عليه الصلاة والسلام (من آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة ومن خصمه خصمته) الإسلام بسماحته الإنسانية، يدعو إلى عدم البدء بالحرب والقتال إلا بعد نفاذ جميع الوسائل السلمية الأزمة لمنع حدوثها ومنها تحذير العدو من مغبة الحرب وأثارها، وقد ذكر التاريخ احترام سيادة الدول من قبل المسلمين، حيث واقعة

(١) د. عبد الله شاكِر الطائي، النظرية العامة للمضايق، (القاهرة، مطبعة الاستقلال الكبرى، ١٩٧٤)، ص ١٩.

(٢) أ. د. محمود حسن أحمد، العلاقات الدولية في الإسلام، (الشارقة، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٧٧.

(٣) القرآن الكريم، سورة العنكبوت الآية (٤٦).

دخول القائد العربي المسلم قتيبة بن مسلم الباهلي مدينة سمرقند دون التقيد بالقواعد التي قررها الإسلام وقيام أهل المدينة بالشكوى إلى الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز الذي طلب بدوره من القاضي في الولاية المجاورة التحقيق في الموضوع، فتبين صحة الشكوى التي قدمها أهل سمرقند، رغم تبرير القائد قراره بسبب الظروف الجوية التي قد تمنعه من فتح المدينة، انسحب الجيش الإسلامي من سمرقند وهنا لنا أن نقارن بين موقف القائد العربي المسلم قتيبة ابن مسلم، وبين سياسة الولايات المتحدة في احتلال العراق دون قرار من الأمم المتحدة تحت ذرائع ومسميات شتى منها تحرير العراق والبحث عن أسلحة الدمار الشامل وحقوق الإنسان وتنتشر وسائل الإعلام كيف تتعامل قواتها التي تنتهك حقوق الإنسان واستعمال القوة العسكرية المفرطة، بل أنها استعملت الأسلحة المحرمة دولياً والتي جاءت تبحث عنها بحجة حماية العالم من شرورها^(١) وفي هذا خرق واضح لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي الذي وضع ضوابط لحماية المدنيين والتي تحرم استخدام أسلحة الدمار الشامل.

(١) فيلم وثائقي بثته قناة RAI الإيطالية الحكومية حول استخدام "أسلحة محرمة" خلال عمليات جرت في الفلوجة بواسطة القوات الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٤، وفي سياق الفيلم الوثائقي الذي نشرت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية تقريراً عنه الثلاثاء ٨-١١-٢٠٠٥، يؤكد جنود أمريكيون بالإضافة لعلماء جيولوجيين عراقيين، بأن الأمريكيين استخدموا قنابل "سفورية" محرمة دولياً في ذلك الوقت. وفي الفيلم، يقول جندي أمريكي ممن قاتلوا في مدينة الفلوجة يدعى جيف إيغل هارت إنه سمع حين كان هناك، بأنه "يتوجب علينا الانتباه لأننا سنقوم باستخدام قنابل تحتوي الفسفور الأبيض".

المبحث الثاني

مفهوم التدخل الإنساني

Humanitarian Intervention

تعريف التدخل الإنساني:

عرّف د.ج. فينست التدخل الإنساني بأنه "نشاط قسري تقوم به دولة ، مجموعة داخل دولة، أو مجموعة دول، أو منظمة دولية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، فهو حدث متفرد له بداية ونهاية، ولا أهمية لكونه قانونياً أو غير قانوني ولكنه يكسر نوعاً تقليدياً من العلاقات الدولية.

مفهوم التدخل الإنساني ليس فكرة جديدة ذلك أن هذا المفهوم كان منذ القدم جزءاً من مبتكرات سياسات القوة الأوروبية ، فقد رفع فلاسفة قانونيون مثل هوغو غروتيوسHugo Gretius، وامير دي فاتيل Emer de Vattel^(١)، رفعوا ولو بأسلوب غامض شعار ما أسموه بالحق الطبيعي لكل شعب في اللجوء إلى حمل السلاح ضد استبداد دولة مجاورة ومع ذلك، فقد تطورت نظرية التدخل الإنساني بأسلوب واضح ومحدد وطبق لإعطاء مبرر أخلاقي من نوع ما لتدخلات القوى الأوروبية المتكررة في شؤون الإمبراطورية العثمانية لحماية الأقليات من الاضطهاد عام ١٧٧٤^(٢) نوع من المشروعات القانونية لحملات عسكرية مثل الحملات العسكرية الفرنسية ضد سوريا عام ١٨٦٠ التي تطلب القيام بها إعطاء مبرر ليس من الناحية عامة بل من الجوانب القانونية أيضاً من هنا نشأ مبدأ. الذي أصبح سمة بارزة ومميزة بصورة كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد

(١) هانز كوشلر، مفهوم التدخل الإنساني، ت: د. خضير الدليمي، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ١٥.

(٢) جمال الشيخ احمد، التدخل الإنساني بعد الحرب الباردة. <http://www.alsahafa.info/> تاريخ الاقتباس

الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن بروز قطب سياسي واحد أدى إلى فقدان العالم توازنه الاستراتيجي، وتفاشي الصراعات الداخلية في الكثير من الدول مما أدى إلى انتشار العديد من المظالم والحروب والصراعات الإقليمية وخاصة ما يتعلق بالعرقيات، ففرض هذا على الدول والمنظمات الدولية مبرر التدخل لحماية هذه الأقليات تحت شعار حماية حقوق الإنسان وحماية الأقلية وتقديم المساعدة الإنسانية، فقد برر أدولف هتلر التدخل العسكري في بوهيميا ومورافيا عام ١٩٣٩ بحماية الأقليات الألمانية، ورأى أن الاحتلال الألماني يهدف إلى نزع سلاح القوات التشيكية والعصابات الأخرى التي تهدد حياة الأقليات وحرياتها. في حين كان تدخله لمصالح قومية خاصة بالأمن الألماني وليس له علاقة بالتدخل الإنساني أو حماية الأقليات الألمانية، فقد تصرف وفق هذه المصالح.

يعتبر موضوع التدخل الإنساني من أدق الموضوعات التي أثارت جدلاً فقهيّاً منذ ظهوره على مسرح الأحداث الدولية، ولعل السبب في احتدام الجدل هو انقسام الفقه الدولي حول مشروعية التدخل الإنساني بسبب الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ومن له حق التدخل، وأسبابه وضوابطه كما إن السبب الجوهرى في احتدام الخلاف هو ارتباط مسألة التدخل بسيادة الدولة وممارستها لاختصاصات السلطة ومظاهرها، واختصاصها الشخصي والإقليمي تجاه رعاياها دونما خضوع لجهة أعلى، ودون مشاركة من أي جهات مماثلة أو ادني داخليا أو خارجياً، وفي حرية شبه مطلقة لا يحدها سوى الخضوع لقواعد القانون الدولي الذي استقرت قواعده على وجوب عدم التدخل في شئون دولة ما مع المساواة في السيادة بين الدول، وإذا كانت هذه القاعدة في القانون الدولي فإن هناك ثمة استثناءات تخول التدخل، مثل

التدخل الجماعي طبقاً لإحكام الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة والذي أعطى مجلس الأمن الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين^(١). استثنى ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فئة محدودة منها أنشأ إدارتها نظاماً خاصاً أطلق عليه في الفصل الثاني عشر من الميثاق اسم نظام الوصاية الدولي حيث بينت المادة (٧٦) من الميثاق الأغراض الأساسية لنظام الوصاية وهي:

١. توطيد السلم والأمن الدولي.

٢. التشجيع على احترام حقوق الإنسان للجميع دون استثناء ومثال ذلك عندما قررت الجمعية العامة وضع ليبيا تحت الوصاية حتى عام ١٩٥٢، وقد عينت الأمم المتحدة مندوباً لها للإشراف على إدارة ليبيا^(٢).

وإذا كانت المادة ٤/٢ في ميثاق الأمم المتحدة تنص على امتناع هيئة الأمم المتحدة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي. أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، فإن ثمة استثناء لتلك المادة قد ورد في المادة ٢/٧^(٣). أن ذلك المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من إحكام الميثاق، والذي أعطى مجلس الأمن الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين، ويتخذ ذلك التدخل الحماية للجانبايات الأجنبية في دولة ما، والحماية الدولية للأقليات، أو ما يسمى بالمجموعات المحمية العرقية، والدينية، والثقافية، وحماية المدنيين في حالات

(١) عادل الجبرري، السيادة والتدخل الإنساني، جريدة الصباح العراقية، ٤/٤/٢٠٠٦، ص ٣.

(٢) د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٢٦٥.

(٣) ميثاق الأمم المتحدة، مادة (٤/٢).

النزاعات، وفقا للبروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك حالات الدفاع الشرعي عن النفس إعمالا لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويعتبر البعض التدخل الإنساني نافذ المفعول من الناحية القانونية حين تعامل دولة ما شعبها بطريقة تنكر عليه حقوق الإنسان الأساسية، وتهز ضمير البشرية، ومن تسمو الاعتبار الإنسانية، على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبرر اتخاذ قرار التدخل. وكما ذكرنا فقد انقسم الفقهاء حول التدخل الإنساني، وهناك من يرى عدم مشروعية التدخل، ويمثل ذلك الجانب من الفقه براونلي، ويرى ذلك التيار أن تدخل دولة بإرادتها المنفردة في أراضي دولة أخرى^(١). على أساس حماية حقوق الإنسان أو التهديد باستخدام القوة، أمر غير مشروع، باعتبار أن الممارسات الخاصة بالتدخل والتي تمت قبل العام ١٩٤٥ لا ترسي قاعدة دولية بمشروعية التدخل الإنساني، أما ما أتى به الميثاق بعد العام ١٩٤٥ فيثير الشك في مشروعية التصرف المنفرد للدول ويفضل عليه العمل الجماعي سواء في شكل دفاع مشترك أو في شكل ترتيبات إقليمية من خلال أهداف الدفاع المشترك، شريطة ألا يخل ذلك التدخل بأحكام الفصل الثاني من الميثاق وإن يكون بتفويض من الأمم المتحدة. ويرى ذلك التيار أنه لا يمكن الاستثناء للمادتين ٢/٤، ٥١ من الميثاق بحجة أن التدخل لا يؤثر على سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي للدول المتدخل فيها، وذلك لأن الشرط أدرج في مؤتمر سان فرانسيسكو بطلب من الدول التي كانت تتطلع لوضع ضمانات أقوى ضد التدخل وذلك ما أثبتته الأعمال التحضيرية للمؤتمر، التيار المؤيد لمشروعية التدخل دفاعا عن الإنسانية إذا ما وقع انتهاك أو اضطهاد، صارخ لأقليات أو لفئة من رعايا الدولة المتدخل ضدها أو ما يسمى بحماية المدنيين جراء انتهاك حقوق الإنسان الأساسية كالحق في الحياة، والحق في

(١) انظر المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.

التمتع بالكرامة الإنسانية، وقد تبنى الدفاع عن ذلك التيار مجموعه من فقهاء القانون على رأسهم الفقيه الفرنسي روجيه، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث ذكر أنه، حتى إذا لم توجد قاعدة قانونية تبرر التدخل دفاعاً عن حقوق الإنسان في دولة ما، واتضح أن هذه الدولة تعامل فئات من رعاياها، معاملة تشوبها القسوة، والهمجية، فإنه من الجائز للمجتمع الدولي أن يتدخل لحماية هؤلاء المضطهدين، وذلك من منطلق وجوب تكافل الشعوب، بغية الوصول إلى حد أدنى من الأمن للإنسانية. ولكن من المجتمع الدولي؟ وكيف يكون يمكننا القول بأن هناك إجماعاً دولياً، فإنه، من الناحية النظرية، يذكر بأن كل الدول، قد وافقت على قرار معين أو اتفقت على قضية معينة، لكن الأمر ليس كذلك من الناحية العملية. عملياً، لا يمكن الحديث عن مجتمع دولي، وإنما عن طبقات في المجتمع الدولي، منها من يقرر ويصف العالم بمجتمع دولي وفق هواه ومنها من لا يقرر ويكتفي بدور ثانوي، فيما يلي تصنيف لهذه الطبقة:

أولاً: تشكل الولايات المتحدة وإسرائيل الطبقة الأولى في العالم، وهما الأكثر نفوذاً وفي كثير من الأحيان، تعتبر رغباتهما فوق كل الرغبات، ويطلب من الدول المختلفة تبنيها والدفاع عنها.

ثانياً: تؤلف الدول الأوروبية المساندة تلقائياً لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة الطبقة الثانية. هذه الدول هي بريطانيا وأستراليا وهولندا والدنمارك، والنرويج، وإيطاليا، وكندا، وألمانيا. هذه الدول لا تراحم من أجل أن تكون من الطبقة الأولى، لكنها لا تتردد في الانضمام، إن دعيت للمشاركة في اتخاذ القرار^(١)، ولا تجد حرجاً في تقديم الدعم للطبقة الأولى، فيما إذا اتخذت قراراً أو اتبعت سياسة معينة. إنها ليست هامشية في مجتمع السادة لكنها ليست أصيلة،

(١) د. عبدالستار قاسم: تعريف للمجتمع الدولي، www.asharqalawsat.com بتاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/٢.

وأحداث لبنان في ١٢/٧/٢٠٠٦، خير شاهد على ذلك، وكيف أن الدول الكبرى أخرت إصدار قرار وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، وذلك في إشارة واضحة من هذه الدول لإسرائيل للاستمرار في تدمير البنى التحتية في لبنان، وقد صدر القرار ١٧٠١ بتاريخ ١٠/٨/٢٠٠٦، بشأن وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، والقرار يلبي مطالب إسرائيل وما عجزت عن تحقيقه بالقوة العسكرية، سوف تأخذه بهذا القرار، وقد صرح شيمون بيريز في حديث لإذاعة إسرائيل (أن قرار مجلس الأمن ١٧٠١، يلبي كل مطالب إسرائيل، لقد حصلنا على ما كان يمكننا الحصول عليه في مجلس الأمن، وأضاف أن القرار يلبي غالبية مطالبنا)، هذا أمر لا سابق له، رغم مجزرة قاتا الثانية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، من قبل إسرائيل التي تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية^(١)..

أن القانون الدولي المعاصر، لا يستسيغ فكرة التدخل الإنساني، لأنها تشكل محاولة لبعث الاتجاه الاستعماري القديم الذي يبيح التدخل لعوامل إنسانية في الظاهر، ولكن القصد الحقيقي منه، هو فرض الهيمنة الاستعمارية على دول الجنوب^(٢). غير أن الفقيه براونلي، يضيف لحجة معارضته لمشروعية التدخل أن التدخل الذي يتم بموافقة الدولة المتدخل لديها، لا يعتبر تدخلا وضرب لذلك مثلا بتدخل الأمم المتحدة في الكونغو عام ١٩٦١، وقد اشترط أنصار التدخل الإنساني الحصول على مشروعيته في حدود عدم توجيهه نحو الوحدة الإقليمية لدول المتدخل فيها، وأن يكون التدخل بعد استنفاد كافة محاولات وقف انتهاكات حقوق الإنسان، سواء من جانب المستهدفين أنفسهم، أو من جانب بعض المؤسسات الوطنية

(١) جريدة الاهرام المصرية العدد ٤٣٧٠٩ في ٨/٨/٢٠٠٦، ص ١.

(٢) غسان عبد الهادي، التدخل الإنساني ظاهرة غير إنسانية، www.rezgar.com، تاريخ الاقتباس ٢٥/٥/٢٠٠٦.

والدولية ذات الصلة، وإصرار المستهدفين من هذه الانتهاكات الصريح على طلب الحصول على الدعم الخارجي من أي جهة كانت لقضاء حقوقهم، أو وقف ما يتعرضون له من مخاطر وانتهاكات لحقوق الإنسان^(١).

ويرى د. احمد الرشيدى وجوب توافر عدة شروط للتدخل الإنساني منها:

١. أن ينسجم مع أهداف الأمم المتحدة.
٢. أن لا يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي، للدولة المتدخل فيها.
٣. ألا يكون التدخل الدولي انتقائياً.
٤. وجوب ألا يتم هذا التدخل بعمل فردي تقوم به دولة واحدة، وإنما يتم بإرادة دولية جماعية، تستند إلى قرار صحيح صادر عن الأمم المتحدة أو إحدى المنظمات الدولية ذات الصلة^(٢).

في حين يرى د. محمود حسن أحمد انه من الناحية القانونية، وجود تدخل وقوات أممية لا يلغى السيادة الوطنية، مادامت الدولة عضواً في منظومة الأمم المتحدة. ومن الناحية السياسية، إن الوجود الأممي لا يتعارض مع السيادة الوطنية، ولا ينال منها متى كان ذلك بإرادة دولية موضوعية^(٣). يثير التدخل الإنساني القائم على المفهوم الأمني إشكاليات عديدة كونه، يمس بأحد أركان الاستقرار في النظام الدولي، والمتمثل في تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن التدخل الإنساني يجد سنداً له في الإعلان العالمي، لحقوق الإنسان، الذي يركز على ضرورة احترام حقوق الإنسان، لكن وبخصوص ميثاق الأمم المتحدة، الذي يكرس حق تقرير المصير، آراء فقهاء القانون الدولي، في إجازة التدخل لأغراض إنسانية،

(١) قرار مجلس الأمن ١٧٠١.

(٢) د. احمد الرشيدى، مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٣) أ. د. محمود حسن احمد، مصدر سابق، ص ١٢.

انقسم فقهاء القانون الدولي إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية، الاتجاه الأول ينحصر إلى رفض التدخل الإنساني بدعوى أنه يمس الأمن، والاستقلال الإقليميين للدولة، وفي هذا الاتجاه يرى أيان برونلن Ian Brownlin بعدم وجود أي سند في ميثاق الأمم المتحدة، أو المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، يقدم شرعية للتدخل^(١). أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى تضيق مجال التدخل الإنساني ليقصر على العمل الجماعي، في إطار الأمم المتحدة، فإذا لم تراع السلطة الوطنية حقوق مواطنيها، فيجوز للمجموعة الدولية اتخاذ التدابير المناسبة، شرط الحصول على ترخيص من مجلس الأمن^(٢) الاتجاه الثالث يتزعمه النزعة الإنسانية في القانون الدولي، مثل Hersh Lauterpacht و Oppenhin اللذان يدعوان إلى أجازة أي عمل جماعي حتى خارج المظلة الأممية لوقف أعمال الاضطهاد الوحشية، التي ترتكب في حق الأفراد والمجموعات، واقعياً يمكن إيجاد إسناد للاتجاهات الثلاث، سواء في القانون أو الممارسة، فالمادة (٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة تجري لصالح الاتجاه الأول، وتنص على أن جميع الدول الامتناع عن استخدام القوة، أو التلويح باستخدامها ضد دولة بما يمس بسلامة إقليمها أو استقلالها، وبأي شكل يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة وعليه يمكن اعتبار أن التدخل الإنساني إنما يستهدف بالدرجة الأولى توفير الحماية الإنسانية الواجبة بالفعل لجماعات من الأفراد يعانون من الاضطهاد، أو ظلم بين، واقع عليهم، فإنه يمكننا إيجاد سند قانوني، لهذا التدخل في أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن معاملة المدنيين، في أثناء النزاعات المسلحة أو تحت الاحتلال. ورغم صراحة ووضوح هذه المادة، إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان دعا في دورة الجمعية العامة الخاصة بسبتمبر ١٩٩٩ إلى

(١) احترام القانون الدولي الإنساني ومساندة العمل الإنساني في النزاعات، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة

مينسوتا، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٦، www1.umn.edu/humanrts/arabic.html،

(٢) انظر المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة.

دراسة آليات إجازة التدخل^(١) ، وطلب من الدول التي تعارض بشدة هذا المسعى (وهي الصين، الهند، والجزائر) إلى تقديم رد عما كان موقفها سيؤول إليه لو أن المجموعة الدولية وجدت آلية للتدخل في منطقة البحيرات الكبرى عام ١٩٩٤، لوقف أعمال الإبادة التي ذهب ضحيتها ٨٠٠ ألف من التوتسي. إلا أن الفصل السابع من الميثاق ذاته جرى على إعطاء مجلس الأمن صلاحية اتخاذ إجراءات عقابية إذا ما ارتأى أن وضعية ما تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وهو ما يدعم الاتجاه الثاني^(٢). ولكن هذه السلطة التقديرية الممنوحة للأعضاء الدائمين، في مجلس الأمن أثارت نقاشا حادا حول الأهلية الحصرية للدول دائمة العضوية، في تحديد ماهية هذه التهديدات. فالدول الصغيرة ظلت على موقفها المتحفظ إزاء إمكانية استغلال هذه الثغرة للتدخل في شؤونها الداخلية، تحت غطاء حماية حقوق الإنسان^(٣)، الذي أصبح وبشكل متزايد أحد دعائم الأمن الدولي، بمفهومه الذي ما فتى يميل إلى الجوانب الإنسانية على حساب المخاطر العسكرية الصرفة، ومع ذلك، فقد أثبتت حالة كوسوفو صعوبة تجسيد مثل هذا التصور، الذي يلتزم بالمرجعية الأممية، فقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عائق الفيتو الصيني _ الروسي عام ١٩٩٨، ما حال دون تدخلها لصالح الأقلية الألبانية. وباصطدامها بشل أعمال المجلس لجأت دول الناتو إلى شن حملة قصف جوي لـ ٧٨ يوما ضد بلغراد لإرغامها على وقف التجاوزات الصربية في حق ألبان كوسوفو^(٤).

(١) د. محمد احمد عبد الغفار، انظر قضايا السلام والامن الدولي جامعة جوبا، (مقررات برنامج الدبلوم العالي -

مركز دراسات السلام والتنمية) ٢٠٠٥.

(٢) كوفي عنان، مجلة الايكونومست البريطانية، ١٨/٩/١٩٩٩ .

(٣) د.هانز كوشلر، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٤) غسان العزي، سياسة القوة، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٠٠، نوفمبر ٢٠٠٠، بيروت، ص ١٣٢.

المبحث الثالث

التدخل الإنساني وقرارات الأمم المتحدة

موضوع التدخل الإنساني بالغ الأهمية، إذ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد أعلنت أن الإبادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي، تتعارض مع روح الأمم المتحدة، وأهدافها، ويدينها العالم المتمن بموجب إعلان حقوق الإنسان، وإذ تعترف بأن الإبادة الجماعية قد ألحقت، في جميع عصور التاريخ، خسائر جسيمة بالإنسانية، وإيماننا منها بأن تحرير البشرية، من مثل هذه الآفة البغيضة يتطلب التعاون الدولي تتفق علي ما يلي: المادة^(١) تصادق الأطراف المتعاقدة علي أن الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، وتتعهد بمنعها والمعاقبة عليها. المادة^(٢) في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أيا من الأفعال التالية، المرتكبة علي قصد التدمير الكلي، أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية، أو عنصرية، أو دينية، بصفتها هذه:

١. قتل أعضاء من الجماعة.
٢. إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير، بأعضاء من الجماعة.
٣. إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها، تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

(١) قرار مجلس الأمن ٩٦ في ١١/١٢/١٩٤٦.

(٢) Forbes-Martin : نساء لاجئات ، مديرة معهد الهجرة الدولية التابع لجامعة جورج تاون تاريخ الاقتباس

Susan Forbes Martin has been involved in the . www.lexingtonbooks.co ٢٠٠٦/٧/٩ research on and development of immigration and refugee policy for over twenty years. She was the executive director of the U.S. Commission on Immigration Reform from ١٩٩٢ to ١٩٩٧ and is currently the director of the Institute for the Study of International Migration at Georgetown University.

وقد ذكرت فروبس مارتن Forbes-Martin التي قامت بتصنيف المبادئ الأساسية للتدخل الإنساني^(١) وهي:

أ- التطبيق الشامل للمبادئ.

ب- حق اختيار الملجأ في البلدان الأخرى.

ج- سيادة الدولة تعني مسئوليتها تجاه مواطنيها.

أن اختلال ميزان القوة الدولي الراهن ، قد يتيح ثغرات لاستخدام هذا التعريف الجديد لمفهوم (السيادة) ، كذريعة لتحقيق أجندات خاصة بقوى الهيمنة الدولية. الذي أصبح يتعامل مع قضايا حقوق الإنسان، باعتبارها الهدف الأسمى الذي يجب أن تسعى الدول للارتقاء إليه، وإلا وجدت نفسها في حالة عداء مع المجتمع الدولي، حيث لن تشفع لها مقولة حقها في السيادة الوطنية^(٢).

أثير موضوع السيادة فيما يتعلق بمسؤولية الدولة، وتعاونها مع الجهات المعنية في مسائل الحماية، وتوفير المساعدات للنازحين. إذ كثيرا ما يحدث خلاف بين المسؤولين المعنيين في الحكومات وبين هذه الجهات خاصة فيما يتعلق بمواقع التوطين، ونوع ومستوى الخدمات المطلوب توفيرها وكذلك الحماية وهناك حالات يحتد فيها الخلاف وتمنع السلطات مسئولية الأمم المتحدة من الوصول لمواقع النازحين وتلوح بمبدأ السيادة. وكان الأمين العام المتحدة، كوفي انان، قد تعرض لموضوع السيادة في خطابه أمام القمة الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة عندما طلب من الدول الأعضاء عدم التسلح بمبدأ السيادة وإن تبدي روح التعاون لمساعدة وحماية المدنيين في مناطق النزاعات والحروب. بعد الهواجس والمخاوف التي

(١) كمال الجزولي، سيادة من، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٦/١٤، www.google.com

(٢) روني برومان، اللاوعي الكولونيالي من مهمة التمدن الى التدخل الانساني www.alonysolidarity.ne

تاريخ الاقتباس ٢٠٠٥/٩/٢٧.

أعلنتها بعض الدول إزاء أماكن استغلال الولايات المتحدة لمبرر حماية الإنسان، للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا أن التدخل الإنساني أصبح واجبا في كثير من الحالات، بإقرار مجلس الأمن له في البوسنة، والصومال، وهاييتي، ورواندا. تحت الفصل السابع من الميثاق في كوسوفو، وتيمور الشرقية، وسيراليون، والكونغو. وهكذا فإنه ومع أواخر التسعينات، فإن النقاش لم يتمحور حول ما إذا كانت حماية حقوق الإنسان تعتبر مبررا مقبولا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، بل فيما إذا كانت هذه التداخلات تقتضي الرجوع إلى مجلس الأمن للحصول على ترخيص بذلك وفي هذا النطاق يقوم الاتجاه الثالث الذي يجيز التدخل خارج إطار الشرعية الأممية^(١).

وإذا كان الاتجاهان الأولان اللذان تم التعرض لهما يرتكزان على سند قانوني، فإن الاتجاه الثالث لا يدعو إلى التمرد على الشرعية الأممية، بل يدعو إلى التفكير في آليات بديلة عندما يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات المناسبة بسبب استعمال حق النقض ومن أجل تفادي تكرار كارثة رواندا يمكن إيجاد سند قانوني من أجل التدخل لأغراض إنسانية حسب إعلان فيينا لحقوق الإنسان، فالفقرة ٢٧ من الإعلان تجري على أن كل الدول ملزمة بإيجاد آليات لمعالجة خروقات حقوق الإنسان، وبما أن ١٧١ دولة صادقت على هذا الإعلان، فإن ذلك يجعل منها طرفا ثالثا ملزمة بالتدخل، أو دولا موضوع إجراءات عقابية بسبب التجاوزات المرتكبة على أقاليمها^(٢). يقول الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي (إن زمن السيادة المطلقة والحصريّة للدولة قد ولى فلم تعد النظرية التي تقوم عليها مناسبة للواقع

(١) مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينسوتا، www1.umn.edu/humanrts/arabic. تاريخ الاقتباس

. ٢٠٠٦/٢/١٧

(٢) الفقرة (٢٧) من إعلان فيينا لحقوق الإنسان.

وعلى زعماء الدول أن يفهموا ذلك، وأن يبحثوا عن توازن بين الحاجة إلى حكم داخلي راشد، وبين متطلبات عالم يقوم على الاعتماد المتبادل). (وأصبح الآن، ما أطلق عليه حق التدخل الإنساني، على حساب السيادة الداخلية^(١) في الدولة مشروعاً، وذكر الأمين العام (إن المفهوم التقليدي للسيادة بات غير محقق لتطلعات الشعوب في المجتمع بحرياتها الأساسية) وفي ذات الإطار فإن الأمن القومي الاقتصادي، يفرض مقتضياته (تقليص دور القطاع العام مثلاً).

إن (السيادة) بصورتها الداخلية والخارجية لا ينفصلان فحقوق الإنسان لم تعد مسألة سيادة داخلية، إذ أصبحت موضوعاً دولياً، وفي إطار هذا الفهم للسيادة يطرح النظام الداخلي نفسه في مواجهة مباشرة مع رؤى العولمة، أو بالتحديد في مواجهة النظام الدولي الجديد، فقد ذكر وزير الدولة الانجليزي للشئون الخارجية تيموثي فيروث Timothy Verworth (إن الشعوب يمكن أن تحكم عن طريق المنشآت الدولية بدل الحكم على مستوى وطني محض وهو ما يتحقق بالفعل على مستوى تغيير مسارات السلطة)^(٢).

يرى فرانس. هـ. دينك Franis H. Deng وآخرون في كتابهم المعنون Sovereignty as Responsibility^(٣)، حيث يعتبرون أن السيادة التي تحظى بها الدولة لا يجب النظر إليها كامتياز مطلق وإنما يمكن تعليقه إذا ما أخفقت في أداء واجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها. لذا نجد أن امتيازات السيادة، يتعين على

(١) كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في (المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان) بفيينا عام ١٩٩٣.

(٢) موقع وزارة الخارجية البريطانية: <http://www.fco.gov.uk> تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٣.

Sovereignty as Responsibility Conflict Management in Africa Francis M

(٣) Deng, I Sadikiel Kimaro, Terrence Lyons, Donald Rothchild, and I. William

تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/٣ Zartman/www.brookings.edu/press/books.

الدول أن تحافظ على السلام والأمن الوطني، وإن تهتم برقاهية مواطنيها وحمايتهم. أما إذا عجزت عن ذلك فعليها أن ترحب بالمساعدة الخارجية، وإلا فستعرض لرد فعل وضغوطات خارجية وذلك يبرر إصدار مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات حول دارفور والتي تخفي وراءها أجندة ليس لها علاقة بموضوع التدخل الإنساني بل هو في حقيقته صراع بين قوى متعددة، على موارد دارفور، ولا يكتفي Deng بذلك، بل يرى أن السيادة يجب أن تتضمن واجبا خارجيا يقضي بالتدخل، عسكريا إن لزم الأمر، إذا أخفقت الدول الأخرى في تحمل مسؤولياتها. إن هذه الأفكار تلقى معارضة شديدة من أغلب الدول التي ترى أنها ستخسر كل شيء، دون أن تستفيد كثيرا من نسق كهذا، وتقف في الاتجاه دول مثل الصين وسنغافورة اللتان تحددان التزاماتهما الداخلية بشكل مختلف عن الغرب. وقد ذكرت الصين أن الحجة التي تساق حول حقوق الإنسان، يجب أن لا تلو على مسألة السيادة، وأنها ترفض التدخل في الشؤون الداخلية.

في عام ١٩٩٤ صرحت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين السابقة، السيدة سادكو أوقاتا ذكرت فيه أن (موضوع اللاجئين والنازحين أصبح يشكل حدا فاصلا في العلاقات الدولية ليس فقط لمدلوله الإنساني ولكن أيضا لأثره على السلام والأمن والاستقرار). وفي تحول جديد للعلاقات الدولية إصدار مجلس الأمن في ١٩٩١/٤/٥ القرار ٦٨٨، الذي تجاوز بموجبه موضوع السيادة، الذي كانت الحكومة العراقية تتمسك به لمنع وصول المساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين الكرد.

وكانت رؤية مجلس الأمن أن وضع اللاجئين الكرد وصل إلى مرحلة حرجية شمل أعداداً ضخمة، منهم وأجبر المجلس الحكومة العراقية، على أن تسمح للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول إلى المناطق المتأثرة في العراق. الذي يشير

إلى قرار مجلس الأمن المرقم (٦٨٨) والمؤرخ في ٥ / ٤ / ١٩٩١ والذي طالب المجلس فيه بوقف قمع السكان المدنيين العراقيين وأصر على أن يتعاون العراق مع المنظمات الإنسانية الدولية وأن يكفل احترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين العراقيين، وقرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٦ المؤرخ في ٢ / ٣ / ١٩٩١ الذي طلب فيه المجلس العراق إطلاق سراح جميع الكويتيين، ومواطني الدول الأخرى الذين لا يزالون محتجزين، وقراري مجلس الأمن ٦٨٧ المؤرخ في ٣ / ٤ / ١٩٩١ و ٩٨٦ المؤرخ في ١٤ / ٤ / ١٩٩٥ اللذين أذن المجلس بموجبهما للدول بأن تسمح باستيراد النفط العراقي من أجل السماح للعراق بشراء إمدادات لأغراض إنسانية، فضلاً عن قراري مجلس الأمن ١١١١ المؤرخ في ٤ / ٦ / ١٩٩٧ و ١١٢٩ المؤرخ في ١٢ / ٩ / ١٩٩٩، الذي أورد الفقرات الآتية ويدين بشدة:

١. الانتهاكات الواسعة النطاق والبالغة الخطورة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي من جانب حكومة العراق، مما نتج عنها حدوث عملية قمع واضطهاد شاملة يعززها التمييز وبث الرعب على نطاق واسع.
٢. حرية الفكر والتعبير والحرية الدينية وحرية الإعلام وتكوين الجمعيات والتجمع والانتقال، عن طريق بث الخوف من الاعتقال والسجن وفرض جزاءات أخرى^(١)، بما في ذلك عقوبة الإعدام.
٣. حالات الإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي، بما في ذلك الاغتيالات السياسية، وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعمليات إلقاء القبض والاحتجاز التي تمارس بشكل تعسفي الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعمليات إلقاء القبض، والاحتجاز التي تمارس بشكل تعسفي لا تعلو على مسألة

(١) قرار مجلس الأمن ١١٢٩ في ١٢ / ٩ / ١٩٩٧.

السيادة ، وأنها ترفض التدخل في الشؤون الداخلية^(١). وكذلك عدم احترام الإجراءات القانونية، قمع الواجبة التطبيق وسيادة القانون، وذلك على نحو ثابت وروتيني.

لذا كان القرار مهم من أجل وقف الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، ويرى المراقبون أن مسألة السيادة كانت تحول دون إيصال المساعدات لمناطق النازحين بالمقارنة مع وضع اللاجئين وتلى ذلك إنشاء مناطق أمنة للكرد العراقيين، في شمال العراق بموجب قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٨^(٢)، تحت حراسة وإشراف قوات أمريكية، وبريطانية، وفرنسية، وهولندية، الأمر الذي شكل نقطة تحول في تطور أساليب وأخلاقيات العمل الإنساني.

ترى الباحثة عبير بسيوني؛ أن انتهاك حقوق الإنسان يعد من الاتهامات الرئيسية التي توجهها الولايات المتحدة لأعدائها، بينما تغض الطرف عن أصدقائها ومثال ذلك تدافع عن حقوق الكرد في العراق في حين إن أكراد تركيا تغض الطرف عن مطالبهم وهي بذلك تستخدم حقوق الإنسان كورقة ضغط للحصول على تنازلات سياسية^(٣).

إن اهتمام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان، ليس بالأمر الجديد عليها، بل هو اهتمام تمت صياغته بأساليب مختلفة، مروراً بمحاربة الشيوعية وهي المرحلة التي تميزت بها الحرب الباردة، ثم أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان يعبر عن مصلحة قومية أمريكية تتمثل في المقام الأول في نشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في الفكر الرأسمالي باعتبار أن التحرر الفكري يواكبه تحرر اقتصادي^(٤).

(١) قرار مجلس الأمن ٩٨٦ في ١٤/٤/١٩٩٥.

(٢) إبراهيم أحمد حمرا، مشاكل اللاجئين والنازحين، (مركز دراسات السلام والتنمية ٢٠٠٥)، ص ٥٣.

(٣) قرار مجلس الأمن ٦٨٨ في ٥/٤/١٩٩١.

(٤) قرار مجلس الامن الدولي المرقم ٦٨٨ في ٥/٤/١٩٩٢.

وهنا برز موضوع السيادة كمبدأ وممارسة، باعتبار أن السيادة هي المبدأ الذي يبني عليه النظام السياسي الدولي المعاصر. وقد جرت دراسات تركز على آثار التدخل الإنساني فيما يتعلق بمبدأ وممارسات السيادة. ويأتي التركيز على موضوع السيادة، كونه عنصرا بارزا في قلب العلاقات الدولية ولحقيقة ان العالم يتشكل من دول ذات سيادة. هذه السيادة كانت حتى وقت قريب، ولا تزال شبه مقدسة من واقع أن الشعوب تعيش في حدود تحميها هذه السيادة، وتمنحها الأمن، والسلام، والاستقرار، والرفاهية، وحقوق الإنسان، الأحداث التي حدثت في العراق، والصومال، ورواندا، والسودان. لذا نجد الآن، أن إعادة مفهوم السيادة أصبح واضحا في العلاقات الدولية الجديدة، حيث يرى بيسك Basic أن هناك ثلاثة مؤشرات، تدفع إلى التساؤل حول تغير هذا المفهوم، يتعلق الأول بتنازل دول اتحاد الأوروبي عن الكثير من امتيازاتها السيادية لصالح هيئات فوق قومية (وأبرز مثال على ذلك هو إنشاء محكمة متخصصة في حقوق الإنسان)^(١). إما المؤشر الثاني فيتمثل في عجز الحكومات، عن ممارسة سلطاتها السيادية بشكل كامل في مواجهة التدفقات الدولية، التي تفرضها ظاهرة العولمة المتزايدة، ولكن أبرز هذه المؤشرات يتمثل في العدد المتزايد من الدول العاجزة، التي تعطي مبررا للمتدخلات الإنسانية^(٢).

يرى د. أحمد الرشيد (أن الاعتبار السياسية، كانت هي الصفة الأساسية للتدخل الإنساني، أيا كانت تطبيقاته، بحيث يمكننا القول أن الدوافع الإنسانية،

(١) عبير بسيوني، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥، ص ١٤٨.

(٢) عادل زقاغ، السيادة والتدخل الإنساني تاريخ الاقتباس ٢٧/٩/٢٠٠٥/adelzeggagh/www.geocities.com

بمفهومها الأوسع كانت القاسم المشترك، لتبرير الكثير من التدخلات التي جرت منذ القدم تحت مسميات التدخل الإنساني^(١).

يرى د. سعيد حسين غلاب (أن مفهوم التدخل العسكري الإنساني، قد ظهر نتيجة وجود صراعات داخلية أثنية، داخل الدول ناتجة عن غياب القانون وانهيار الحكومات مدفع بعض الدول للتدخل منفرد لإيقاف التعدي على حقوق الإنسان)^(٢). الولايات المتحدة تستخدم التدخل العسكري، تحت مسمى التدخل الإنساني لاعتبارات إنسانية لتحقيق أهدافها وليس لتحقيق ما تدعيه حالات التدخل العسكري، لاعتبارات إنسانية لم توت ثمارها بل أدت بمزيد من الحروب والدماء وإهدار حقوق الإنسان، وقد نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) أن التحقيق الذي أجراه الجيش الأمريكي إلى أدلة تؤكد أن الضحايا، المدنيين الذين سقطوا في مذبحة مدينة حديثة في محافظة الأنبار (غرب العراق) كانوا قد قتلوا بالرصاص، وهذا ما يتناقض مع مزاعم عناصر المارينز بأنهم سقطوا في انفجار قنبلة على جانب الطريق، وحسبما ذكرت (صحيفة النيويورك تايمز) الأمريكية أن التحقيقات التي أجريت في شهر مارس ٢٠٠٦ اكتشفت أن شهادات وفاة الضحايا توضح أنهم قتلوا اثر طلقات نارية في الرأس والصدر^(٣).

الولايات المتحدة احتلت العراق دون قرار من مجلس الأمن تحت مسميات متعددة كان من أهمها هو التدخل الإنساني لحماية الشعب العراقي، و يتضح لنا كيفية تطبيقها للقانون الإنساني الدولي أثناء المنازعات المسلحة. ووفقا لاتفاقيات

(١) د. احمد الرشيدى، حقوق الانسان في اربعة عقود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، ٢٠٠٥، ص ٣٢.

(٢) د سعيد حسين غلاب، التطورات الراهنة في النظام الدولي واثرها في مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات

الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢، اكتوبر ٢٠٠٥، ص ٢٥٠.

(٣) جريدة الاهرام المصرية العدد ٤٣٦٤١ في ٢٠٠٦/٦/١ الصفحة الاولى.

١٩٤٩ نرى أن القانون الدولي حدد فئات أربع وكفل لها حقوقاً ، على أطراف النزاع مراعاتها أثناء النزاع المسلح، وهي:

- الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان.
- الغرقى والجرحى والمرضى من القوات المسلحة في البحار.
- أسرى الحرب والمدنيين.

يرى الدكتور بأسيل يوسف (أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت منهجاً سياسياً مؤسسياً، يقضي بالتدخل في صميم السلطان الداخلي للدول، إلى درجة التدخل المسلح ضد الدول لأسباب متعددة الجوانب وتتصل جميعها بالمصالح الأمريكية، دون التزامها بالقانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة)^(١) ، لقد استخدمت الولايات المتحدة قرارات مجلس الأمن ضد العراق لأجندة أمريكية خاصة فهي تدخلت في شمال العراق لحماية الكرد العراقيين ضد انتهاكات الحكومة العراقية لحقوق الإنسان، ونجد في الوقت نفسه تفرض حصاراً شاملاً استمر أكثر من ١٢ سنة على شعب كامل وقد بينت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية من نتائج استمرار هذا الحصار ليس على الأمد القريب فحسب وإنما على الأمد البعيد فال تقرير الذي نشره الفريق الدولي المكون من (٨٧) بحثاً، من جامعة هارفارد الأمريكية خلال زيارته للعراق من ٨/٢٣ ولغاية ١٩٩١/٩/٥ ، لدراسة آثار الحرب الأمريكية، والحصار الاقتصادي، على الصحة والرعاية الاجتماعية لسكان العراق عام ١٩٩١ أشار إلى الانتهاكات وخروقات كبيرة لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الإنساني الدولي فقد زاد معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى

(١) د. بأسيل يوسف، المنهج التدخل الأمريكي في موضوع حق تقرير الشعوب، مجلة دراسات قانونية، العدد ٣،

(بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٢٢.

(٣٨٠%) كما كان عليه قبل آب/ اغسطس ١٩٩٠^(١). لقد حظي الطفل باهتمام المجتمع الدولي ووضعت الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل عام (١٩٨٩) في محاولة لتثبيت القواعد القانونية الملزمة للمجتمع الدولي بأسره، لاحترام حقوق الطفل كونه مستقبل الإنسانية، وتأمين أفضل السبل الكفيلة بالمحافظة على حياته وكرامته. غير أن ما جرى في العراق خلال الفترة السابقة، من جراء فرض الحصار الاقتصادي واستمراره بالشكل الذي جرى تطبيقه هناك يتناقض مع القيم والقواعد التي دعت لها اتفاقية حقوق الطفل، والتزمت الدول بموجبها باحترام هذه الاتفاقية وتنفيذ مفرداتها بشكل كامل^(٢).

فقد نصت المادة (٦) من الاتفاقية وكما يلي:

- تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة.
- تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن، بقاء الطفل ونموه^(٣).

في حين تعرض أطفال العراق إلى النقيض الكامل وذلك حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في شباط / فبراير ٢٠٠٢، عن الوضع في العراق بأن معدل وفيات الأطفال الرضع قد بلغ ضعف ما كان عليه في الثمانينات، ومعاناة الأطفال من سوء التغذية فقد أدى نقص البروتين الحيواني ونقص الفيتامينات الأساسية لنظام المناعة أدى إلى إصابة ٦١% من الأطفال بأمراض فقر الدم، كذلك معاناة الأطفال جراء استخدام اليورانيوم المنضب، حيث زادت حالات النشوهات الجينية بسبب تعرض هؤلاء الأطفال أو تعرض أحد والديهم إلى

(١) تقرير جامعة هارفرد الأمريكية، الأوضاع الإنسانية في العراق دراسة أثر حرب عام ١٩٩١، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، (بغداد، دار الحرية للطباعة، نوفمبر ١٩٩١).

(٢) د. عقيلة الهاشمي، مسؤولية المجتمع الدولي بموجب اتفاقية الطفل (١٩٨٩) وآثار الحصار على أطفال العراق، العدد ٣، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٤٥.

(٣) اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام ١٩٨٩، المادة (٦).

اليورانيوم المنضب، وكانت الولايات المتحدة تتهم الحكومة العراقية السابقة باستخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضده الكرد^(١).

في حين تنص المادة (٢٤) من الاتفاقية على:

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي، وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن إلا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية."

يرى دينس هاليداي المنسق الإنساني السابق للأمم المتحدة في العراق والذي استقال من منصبه احتجاجاً على استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق إن الأمم المتحدة أصبحت أداة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة التي تسعى إلى فرض هيمنتها لتحقيق أهدافها الخاصة بعيدة كل البعد عن الشعارات التي تطرحها من حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية^(٢).

وهكذا من خلال ما تقدم يتضح إن التدخل الإنساني يخضع إلى اعتبارات سياسية، قبل الحديث عن حقوق الإنسان والمرأة والطفل فقد انتهكت الولايات المتحدة سيادة العراق من خلال الحرب عام ١٩٩١ وفرض الحصار عليه واحتلاله عام ٢٠٠٣ جميع القواعد والأعراف الدولية والإنسانية، وبشكل خاص المتعلقة بحقوق الإنسان تحت ذريعة التدخل الإنساني.

(١) تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فبراير/شباط ٢٠٠٢.

(٢) د. عبده مختار موسى، أولويات البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية في عصر العولمة، مجلة بحوث

ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد الأول يناير ٢٠٠٦، ص ٣٥٢.

الفصل الثالث

القانون الإنساني الدولي والقضاء الدولي

**المبحث الأول: السيادة في ظل المفهوم
العالمي الانساني.**

**المبحث الثاني: تطبيق القانون الانساني الدولي
في النزاعات المسلحة.**

**المبحث الثالث: تعارض القرارات الوطنية
مع القانون الدولي والسيادة.**

المبحث الأول

السيادة في ظل المفهوم العالمي الإنساني للعمل

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (charge de gouvernance) وبناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية و خاصة في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بأنه " طريقة تسير سياسة، أعمال و شؤون الدولة". كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة ومع القطب المسير وبقية المجتمع. - يقصد بالحاكمية "gouvernance" أسلوب وطريقة الحكم و القيادة، تسير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية تركز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار. ويرى الدكتور الأخضر عزي أن مفهوم الحاكمية يركز على ثلاث أسس رئيسية:

- الأساس الأول يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم (crise de gouvernabilité) فقدان مركزية هيئة الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي.

- الأساس الثاني يظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.
- الأساس الثالث يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية^(١).

في بداية التسعينيات بدأت وسائل الإعلام تردد مصطلح الحكم الراشد بل أصبح ملازماً ومكملاً لمصطلح الديمقراطية في أدبيات النظام العالمي الجديد^(٢)، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه يندرج في إطار الإدارة الراشدة للأمور الاقتصادية والمالية في البلاد^(٣).

وعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه الطريقة التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية التنمية، فإن الحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل وللإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة. هناك انطباع غالب في الأمم المتحدة وأجهزة الحكم في الدول المانحة الديمقراطية أن سبب مشكلات الفقر والجوع والمرض وغيرها من الأوبئة المنتشرة في الدول الفقيرة، سببها الأساسي هو سوء الحكم ولمحاربة هذه الأمراض الاجتماعية، لابد من استبدال أنظمة الحكم الاستبدادية القائمة في الدول الفقيرة بنظم تعتمد الأسس الديمقراطية في أسلوب الحكم، فيما يسمى بالحكم الرشيد. ففي الكثير

(١) الدكتور الأخضر عزي، التنمية البشرية للحكم الراشد، تاريخ الاقتباس

<http://www.freemediawatch.org> ٢٠٠٦/٧/٢٣

(٢) إبراهيم أحمد حمراء، الحكم الراشد كإحدى مرتكزات التعاون التنموي، مجلة أبحاث السلام والتنمية عدد ٤، ٢٠٠٤، جامعة جوبا، ص ١٨.

(٣) د. عمر عبد الماجد، الديمقراطية والحكم الراشد المفهوم العام، مجلة أبحاث السلام والتنمية، عدد ٤، (الخرطوم، مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا، ٢٠٠٤)، ص ١٤.

من بقاع العالم، أصبحت المنظمات الطوعية مكلفة أن تحل محل الدولة في عملية إيصال الخدمات للمواطنين^(١).

ليس فقط في حالات الكوارث أو الحروب الأهلية بل شاركت الدول الكبرى في تسييس العمل الإنساني وكان هذا واضح في تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء بين العراق والأمم المتحدة وتم تكليف منظمات الأمم المتحدة أن تحل محل الحكومة العراقية في إدارة البرنامج في شمال العراق ثلاث محافظات هي أربيل ، دهوك ، والسليمانية وسمي حساب ١٣% وكان هذا القرار خرق واضح لسيادة الدولة حيث نص القرار على مساعدة الشعب العراقي، وقد اتضح فيما بعد التجاوزات في برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء حتى أنها طالت الأمين العام كوفي عنان شخصياً وذلك بتعيين ابنه في شركة كوتكنا التي كانت تدقق على البضائع التي تدخل للعراق بموجب البرنامج^(٢) وقد احتج العراق على قرار الأمم المتحدة لتخصيص ٣٠ مليون دولار من عائدات النفط مقابل الغذاء للمساهمة لتغطية نفقات التحقيقات التي تجريها الأمم المتحدة حول مزاعم فساد في البرنامج الإنساني التي مكنت الحكومة العراقية السابقة من تحقيق عائدات غير مشروعة بلغت عشرات المليارات من الدولارات، واستند الخطاب الذي بعثه ممثل العراق لدى الأمم المتحدة على أن قرارات مجلس الأمن الدولي لا تعزز مبدأ استخدام عائدات "النفط مقابل الغذاء" للتحقيق حول ممارسات داخلية لتمكين المنظمة الدولية من النهوض بواجباتها. وذكر السفير في خطابه على أن، عائدات البرنامج تعود ملكيتها للشعب العراقي ويجب تخصيصها لصندوق التنمية. مشيراً إلى أن تخصيص جزء منها

(١) موقع برنامج النفط مقابل الغذاء على شبكة المعلومات الانترنت. تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١ .

(٢) د . محمد بن عبد الله السلومي، مصدر سابق، ص ١٥٠.

يجعل من العراقيين "ضحايا للمرة الثانية. وقد كشفت هذه الفضيحة، الأسلوب والعمليات التي تقوم بها المنظمات الدولية في إطار ما يسمى التدخل الإنساني. وهنا يبرز السؤال الآتي من يحاسب ويقيم أداء منظمات العمل الإنساني؟

في مشكلة دارفور جمعت المنظمات الإنسانية^(١) أكثر من ٣،١ بليون دولار من المانحين والأمم المتحدة والخيرين في العالم من أجل تقديم مساعدات إنسانية في دارفور ، ولو وزع هذا المبلغ على سكان السودان البالغ عددهم ٣٥ مليون نسمة لأصبحوا من الأثرياء ، وذكرت المصادر أن ما صرف حقيقة على النازحين واللاجئين في دارفور لم يتعد ١،٥% من المبلغ وذهب الباقي للمخصصات والحوافز فمن كل (١٠) دولارات تذهب (٧) منها إلى النثریات ومتطلبات العمل الإداري والسيارات الفارهة لموظفي المنظمة بينما تذهب (٣) دولارات إلى النازحين واللاجئين في دارفور^(٢) علاوة على أن جزءاً كبيراً من الأموال يعود إلى أوروبا لحل مشكلة البطالة المتفشية هناك، وفي هذا الصدد يرى محمود مراد أن هذه العملية مقصودة والقصد فيها ثلاثي الأبعاد:

١. أن يستفيد المنتجون في البلاد المانحة، فيرفعون الأسعار ويدفعون للوسطاء والسماسرة ونفس الأسلوب خلال عمليات النقل فتصل تكلفة سلعة ما إلى مستحقيها بعشرة دولارات مثلاً بينما قيمتها الفعلية لا توازي دولارين .

٢. أن يستفيد المسئولون عن توزيع المساعدات وهم المنظمات الدولية^(٣) وقد تكونت فلسفة جديدة عرفت فيما بعد بالتدخل لأسباب إنسانية ، يصبح

(١) د. عقيلة الهاشمي، مصدر سابق، ص ٤٦.

(٢) د احمد حمودة حامد، معضلات العون الإنساني، (الخرطوم، مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا، ٢٠٠٥)، ص ٢٤.

(٣) محمود مراد، من يسرق مساعدات دارفور، جريدة الاهرام المصرية، العدد ٤٣٩٠٣، في ٢٠٠٧م ٢/١٨، ص ١٠.

التدخل المباشر لاحتواء الكوارث والانتهاكات والحروب دونما اعتبار لسيادة الدول . ولهذا الجدل مازال مستمراً بين المنظمات غير الحكومية، وحكومات الدول المتلقية مرده إلى أن كل واحد منهما ينطلق من منطقته الخاص، والمتعارض مع الطرف الآخر. بينما تصر الدول على ممارسة حقها في سيادتها فوق أراضيها، وتخضع المساعدات الإنسانية إلى الازدواجية وعدم الموضوعية ، عندما حدث إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الذي اجتاح الشواطئ وشرد وقتل الآلاف، وتعلن الولايات المتحدة الأمريكية عن فتح باب التبرعات بكافة أشكاله من جميع الدول والمنظمات في العالم وهي من الدول الغنية، ونلاحظ أن تسارع أكثر من ٨٠ دولة ومنظمة إلى التبرع في الوقت الذي يتضرر فيه ثلاثة ملايين مسلم في النيجر من المجاعة والأمراض المهلكة ولا يجدون غير مساعدات الأمم المتحدة التي تأتي بشكل قليل ونجد أيضاً الزلزال الذي حدث في باكستان وضعف المساعدات الإنسانية التي قدمت من المجتمع الدولي ، لذا نجد أهمية تعزيز التعاون الدولي أثناء الكوارث الطبيعية .

لذلك بادرت لجنة حقوق الإنسان في الدورة ٥٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار ٧٠/٢٠٠٠ الذي ينص على أن لجنة حقوق الإنسان :

١. إذ تضع في اعتبارها أن من بين مقاصد الأمم المتحدة تنمية العلاقات الودية بين الدول استناداً إلى احترام مبدأ المساواة في الحقوق للشعوب وحقها في تقرير المصير، واتخاذ تدابير مناسبة أخرى من أجل تدعيم السلم العالمي، فضلاً عن تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وكذلك في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، وإذ تشدد

على أن إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان يعتبر أمراً أساسياً في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة تحقيقاً كاملاً، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال، وإذ تؤكد أن التفاهم المتبادل والحوار والتعاون والشفافية وبناء الثقة تعد عناصر هامة في جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإذ تذكر بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢٨/١٩٩٨ المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ والمعنون "تعزيز الحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان"، تؤكد من جديد أن من بين مقاصد الأمم المتحدة ومسؤوليات الدول الأعضاء كافة العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بطرق منها التعاون الدولي.

٢. ترى أن التعاون الدولي في هذا الميدان، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، من شأنه أن يسهم إسهاماً فعلياً وعملياً في المهمة الملحة التي تتمثل في منع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة.

٣. تؤكد من جديد ضرورة أن تهتدي الأعمال المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها إعمالاً تاماً بمبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية والشفافية، على نحو يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ هذه الفقرة تحتاج إلى عدة تفسيرات بعد كشف تقرير لجنة فوكر حول الفساد والتلاعب وعدم الشفافية والموضوعية في تنفيذ البرنامج. حيث أن مقاصد الأمم المتحدة وأسلوب العمل وهنا تبرز أهمية معرفة أسس ومعايير الممارسة حيث العمل الإنساني يحتاج على الأقل

إلى المعايير التالية كما يرى الدكتور احمد حمودة حامد في بحثه حول

معضلات العون الانساني:

أ- الطوعية: يعرف التطوع بأنه الجهد الإداري الذي يقوم به فرد أو جماعة

من الناس لتقديم خدماتهم للمجتمع أو لفئات أو أفراد من دون توقع لجزاء مادي لقاء مجهودهم سواء مبنولا بالنفس أو المال.

ب- الإنسانية: هي أن يكون تقديم العون والمساعدات للفرد أو الجماعة لاعتبار

إنسانيتهم وأنهم بشر يتعين تكريمهم بغض النظر عن اعتبارات الدين والعرق والثقافة، فالإنسانية هي العامل المشترك الذي يربط كل البشر، وإغاثة الإنسان ينبغي أن تأتي من هذا الفهم إن البشر سواسية كأسنان المشط.

ج- الحياد: يعني هذا أن المنظمات التطوعية هي منظمات تعمل بحياد دون

تأثيرات خارجية توجه نشاطها، أو تدخلات من السلطة أو الحكومات تملّي عليها شروط عملها، وبهذا تكون مستقلة في الاشتغال بالسياسة وبعيدة عن تأثيرات قوى السلطة.

د- الجماعية: العمل الطوعي لابد أن تقوم به جماعة، وهذا شرط تسجيل

المنظمات الطوعية، إذ تقوم الجماعة بتحديد النشاط الطوعي الذي تود القيام به للمجتمع، وتقوم بتنظيم نفسها ووضع نظامها الأساسي وتوزيع الأدوار على أعضائها وكيفية جمع أموالها^(١).

هـ- المشاركة: المشاركة تعني أن تستعين الجمعية الطوعية بطاقات وإمكانات

المجموعة المستهدفة، وذلك بإشراكهم في التخطيط وإدارة وتمويل وتنفيذ العمل الطوعي. والمشاركة تساعد الشباب لتحقيق طموحهم، وكذلك بناء

(١) د. احمد حمودة حامد، مصدر سابق، ص ٢٥.

القدرات الذاتية حيث إن مشاركتهم يساعدهم لاكتساب مهارات وقدرات حرفية.

وقد أشار البنك الدولي في تقريره : "الدولة في عالم متغير" ، الصادر في سنة ١٩٩٧ إلى أهمية استمرار الدولة، إلا أنه حرص في الوقت ذاته على تفعيل دورها، وصك البنك مفهوم الحكم الجيد Good Governance الذي استخدمه في تقريره لعام ١٩٩٠ كأحدى ضروريات دولة الألفية الثالثة. ويضع التقرير ثلاثة شروط لجودة الحكم هي: إنشاء مؤسسات عامة قادرة وكفوءة ، والحد من الفساد والتصرفات التحكيمية للدولة ، وتسهيل العمل الجماعي الدولي.^(١) وهذه الشروط الثلاثة مهمة للغاية في دول العالم الثالث، حيث غياب الشفافية والرقابة وعدم توفر سياسة مخطط لها مستقبلاً.

إن معايير الحكم الراشد هي:

- أ- إقامة دولة الحق والقانون وترسيخ الديمقراطية الحقة، والمراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي.
- ب- الشفافية في تسير شؤون الدولة، حيث أن الفساد الإداري والسياسي أهم معوقات التنمية في الدول النامية، لذا نجد أن تقارير منظمة الشفافية العالمية تشير إلى صدارة هذه الدول لقضايا الفساد الإداري والمالي، وأن ذلك يبرر تدخل الآخرين في سيادة دولهم تحت مسميات وحجج شتى.^(٢)

(١) د. محمود خليل، العولمة وسيادة الدولة، كراسات استراتيجية، إصدار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣٦، فبراير ٢٠٠٤.

<http://www.ahram.org.eg/acpss/> تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٦/٥ .

(٢) تقرير منظمة الشفافية العالمية ٢٠٠٦. (منظمة غير حكومية وغير ربحية تعتبر مراقباً يرصد الفساد) الموقع على شبكة المعلومات ، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٠/٧/٣

http://www.transparency.org/publications/gcr/download_gcr

المبحث الثاني

تطبيق القانون الإنساني الدولي

في النزاعات المسلحة

يعرف الدكتور محمد أحمد عبد الغفار القانون الدولي الإنساني بأنه مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحد من استخدام العنف أثناء المنازعات المسلحة وأهدافه هي:

١. حماية الأشخاص غير المشتركين بصورة مباشرة في النزاع.
 ٢. حماية الذين كفوا عن الاشتراك بصورة مباشرة في الأعمال العدائية أي الجرحى والغرقى وأسرى الحرب المدنيين.
 ٣. الحد من أثار العنف أثناء القتال.^(١)
- وترى د. فاطمة شحاتة أن القانون الإنساني الدولي يشمل قواعد القانون الدولي التي تستهدف في حالات النزاع المسلح حماية الأشخاص الذين يعانون من ويلات هذه النزاع^(٢).

١. لقد كانت وصايا الرسول القائد عليه الصلاة والسلام إلى المسلمين أثناء الحرب هي أفضل المبادئ التي تحد من استعمال العنف والمثل النموذجي في تطبيق أحكام الشرع الدولي أثناء الحرب مع المشتركين والأعداء، عدم الترويج إلى الانتقام والغدر والتمثيل. حين أوصى قواد جيشه قائلاً: (اغزوا باسم الله وفي سبيل الله وقاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا

(١) محمد احمد عبد الغفار، القانون الدولي الإنساني ومسئولية الدولة، (الخرطوم، مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا، مقرارات برنامج الماجستير ٢٠٠٥)، ص ٤.

(٢) د.فاطمة شحاتة زيدان، الحماية الدولية للأطفال في النزاعات المسلحة، مجلة السياسة الدولية عدد ٢٠٠٥، ص ١٢.

تقتلوا وليد) وقد اقتفى أثر الرسول الكريم في هذا ، الخليفة أبو بكر الصديق عندما خاطب قواد جيشه (ولا تخونوا ولا تغلو ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة)^(١) لقد كانت تلك هي أحكام القانون الإسلامي وكيف يضمن حماية الأشخاص المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، ولنا أن نقارن هنا بين الدولة الأولى في العالم اليوم الولايات المتحدة حاملة شعار حقوق الإنسان والتي بسببه احتلت العراق دون موافقة مجلس الأمن الدولي من أجل نشر مفهوم الحرية، والديمقراطية في المنطقة. فقد أقتحم عدد من الجنود الأمريكيين في آذار ٢٠٠٦ منزلاً وقتلوا رب الأسرة وزوجته وابنتيه الكبرى (١٥) سنة الطفلة عبير الجنابي والصغرى وعمرها (٧) سنوات وتناوب الجنود على اغتصاب البنت الكبرى قبل إطلاق الرصاص على أنحاء حساسة من جسدها. وهنا لم يعد الآن مقبولا أن نسمع منها أن تقدم لنا دروساً في الديمقراطية وحقوق الإنسان^(٢) والأخلاق وجنودها يغتصبون العراقيات ويعذبون المعتقلين، ويدمرون المدن فوق رؤوس أصحابها دون أن تستطيع الحكومة العراقية أن تطلع حتى على التحقيقات التي ستقوم بها القوات الأمريكية رغم قرار مجلس الأمن المرقم ١٥٤٦ والذي اعتبر أن الحكومة العراقية تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها^(٣). علما إن القواعد السبع الأساسية للقانون الدولي الإنساني والبروتوكولان الملحقان لا تجيز هذه الانتهاكات وهي:

(١) د. فاضل زكي محمد، مصدر سابق، ص ٢٠٩.

(٢) شبكة cnn الاخبارية. تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/٧.

(٣) موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٣.

- أ- يحق للأشخاص العاجزين عن القتال أو غير المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية أن تحترم أرواحهم وسلامتهم المعنوية والبدنية، وأن يتمتعوا بالحماية والمعاملة الإنسانية دون أي تمييز مجحف.
- ب- يحظر قتل أو إصابة أحد أفراد العدو الذي يستسلم أو يكون عاجزاً عن القتال.
- ت- يتم جمع الجرحى والمرضى ورعايتهم من قبل طرفي النزاع الخاضعين لسلطته. وتشمل الحماية أيضاً الأفراد العاملين في المجال الطبي، والمنشآت، ووسائل النقل والمعدات. وشارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر هي علامة هذه الحماية ويجب أن تحترم.
- ث- يحق للمقاتلين والمدنيين الواقعين تحت سلطة الطرف الخصم أن تحترم أرواحهم، وكرامتهم وحقوقهم الشخصية ومعتقداتهم، وأن يتمتعوا بالحماية من كافة أعمال العنف والأعمال الانتقامية. ويحق لهم مراسلة عائلاتهم وتلقي الإغاثة.
- ج- يحق لكل فرد الاستفادة من الضمانات القضائية الأساسية. ولا يعد مسؤولاً عن عمل لم يرتكبه. ولا يكون معرضاً للتعذيب البدني أو النفسي، أو العقاب البدني أو المعاملة الوحشية أو المهينة.
- ح- ليس لأطراف النزاع وأفراد قواتها المسلحة خيار غير محدود بالنسبة لوسائل وأساليب الحرب. ومن المحظور استخدام أسلحة أو أساليب الحرب التي تسبب خسائر غير ضرورية أو معاناة مفرطة.
- خ- على أطراف النزاع التمييز في كافة الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين من أجل الحفاظ على حياة السكان المدنيين وصيانة الممتلكات المدنية. ولا

يجوز أن يكون السكان المدنيون أو الأشخاص المدنيون عرضة للاعتداء، بل توجه الاعتداءات ضد الأهداف العسكرية فقط.

يمنح القانون الدولي الإنساني النساء حماية عامة مساوية للحماية التي يمنحها للرجال. كما تعترف معاهدات القانون الإنساني بالحاجة إلى منح النساء مزيداً من الحماية طبقاً لاحتياجاتهن الخاصة. وتحمي اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الثلاثة الإضافية النساء، والرجال باعتبارهم مدنيين غير مشاركين في النزاع المسلح. كما تمنح الحماية للنساء والرجال الأعضاء في القوات المسلحة عند الوقوع في قبضة العدو. فهل تعاملت قوات الولايات المتحدة مع النساء العراقيات ومع الطفلة عبير وفق اتفاقيات جنيف؟ وظهر لنا فيما بعد فضائح الاغتصاب الجنسي للنساء في سجن أبو غريب^(١).

يحمي القانون الدولي الإنساني النساء بأكثر من شكل. فالقيود التي يضعها القانون على وسائل وأساليب القتال تحمي النساء من المقاتلات، كما تنطبق القواعد الخاصة بحماية الأسرى والمرضى والجرحى والغرقى عليهن. أما غير المشاركات في الأعمال العدائية فتتطبق عليهن القواعد الخاصة بحماية السكان المدنيين. وقد تم النص على أشكال الحماية في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩^(٢) والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ وفي عدد من الوثائق الأخرى. وتتضمن النصوص المذكورة أشكالاً عامة للحماية تنطبق على الجميع، نساءً ورجالاً، إلى جانب أشكال خاصة للحماية تعكس الاحتياجات المتميزة للنساء. فالنساء اللواتي لا يشاركن، أو لم يعدن يشاركن، في العمليات العدائية، تتم حمايتهن ضد آثار القتال وأيضاً ضد المعاملة المسيئة من جانب أطراف النزاع المسلح. فللنساء الحق في المعاملة الإنسانية وفي

(١) د. فنروزين حسن، مصدر سابق، ص ٩٠.

(٢) مركز عمان للدراسات لحقوق الإنسان، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٣.

<http://www.achrs.org/arabic/arCovenants.asp>

احترام حياتهن وأجسامهن وعدم تعرضهن للتعذيب أو المعاملة المهينة أو العنف والتحرش. وعلى سبيل المثال، يجب حماية النساء بشكل خاص من الاعتداء والاغتصاب واللباء القسري أو أي شكل آخر من التحرش الجنسي. اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب، المادة ٢٧-٢. البروتوكول الأول الإضافي، المادتان ٧٥ و٧٦) وتطبق الحماية الخاصة للنساء على الحالات التي يتعرضن فيها للحجز أو الاعتقال. إذ يلزم، على سبيل المثال، توفير أماكن للنوم ومرافق صحية لهن مستقلة عن أماكن الرجال. كما ينص القانون الدولي الإنساني على مراعاة احتياجاتهن الخاصة في حالات الحمل والرضاعة، سواء كن رهن الاحتجاز أو ضمن السكان المدنيين.

أدت التحولات التي شهدتها النظام الدولي اثر انتهاء الحرب الباردة التي استمرت زهاء (٤٥) عاما إلى ظهور التدخل الإنساني العسكري، فمنذ مطلع تسعينات القرن الفائت صدرت دعوات الإنسانية وتأمين وصول العاملين في حقْل العمل الإنساني إلى المناطق التي تحتاج إلى مساعداتهم، بيد أن «التدخل الإنساني» كان مثار جدل حين حدث، كما في كوسوفو حيث قامت صربيا بحملات إبادة شديدة هناك^(١)، لم تجد أوروبا وأمريكا بُدًا من التدخل عسكريا ضد صربيا للقضاء على هذه الحملات بعد أن فشلت جهود التفاوض السلمي التي كان في حل الأزمة وقد طالبت منظمات حقوق الإنسان بالتدخل العسكري الخارجي، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات، ووقف الجرائم ضد الإنسانية مطلع عام ١٩٩٩ نتيجة لتعنّت الجانب الصربي مقابل قبول ألبان كوسوفو للشروط الدولية لحل هذا النزاع، وهو ما تحقّق بالضربات الجوية من حلف الناتو لصربيا في مارس ١٩٩٩ إلى أن دخلت القوات البرية لحلف الناتو إقليم كوسوفو في ٩ يونيو ١٩٩٩، لتبدأ مرحلة

(١) قرار مجلس الأمن الدولي، ١٢٤٤ في ١٠/٦/١٩٩٩.

جديدة في تاريخ كوسوفو لا يكون الحكم فيها للطرف الصربي أو للجانب الألباني وإنما لإدارة مدنية دولية مؤقتة تابعة للأمم المتحدة.^(١)

إن تغيير المصطلح من «التدخل» إلى «الحماية» يبتعد عن لغة «التدخل الإنساني»، ولا سيما أن المصطلح الأخير كان دائما مصدر القلق العميق لمنظمات الإغاثة الإنسانية التي كرهت ربط «الإنسانية» بالعمل العسكري، بالإضافة إلى أن الحديث عن «مسؤولية الحماية» بدلا من «حق التدخل» له مزايا عظيمة، منها أن المفهوم الأول يتضمن ليس فقط «مسؤولية القيام برد فعل»، ولكن أيضا «مسؤولية المنع أو الوقاية» و«مسؤولية إعادة البناء» بعد التدخل، وكل من هذين البعدين قد تم إهماله كثيرا في المناقشة التقليدية حول التدخل الإنساني.

يرى د. هانز كوشلر؛ ضرورة إيجاد حل للتناقض الظاهر بين قواعد القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان دون التشكيك بشرعية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير كقاعدة عامة من قواعد القانون الدولي، وذلك إعادة تعريف مفهوم السيادة على أساس حق المواطن بالاستقلال الذاتي غير القابل للتصرف الذي هو أهم شيء للدولة، ووفقا لهذا المفهوم فإن سيادة الدولة تعد أمراً ثانوياً قياساً بالسيادة الشخصية للمواطن، إلا أنه يحدد التدخل الإنساني أن يكون حالة بحالة وليس أمراً مطلقاً، ومثال ذلك عملية التدخل في كوسوفو^(٢).

وينبغي أن تساعد عملية إرجاعهما إلى وسط المسرح في جعل مفهوم القيام برد فعل أكثر قبولا. ونجد في هذه المقاربة المفاهيمية الجديدة التي تعمل عليها الدراسة تحولا في النظر إلى جوهر السيادة من السيطرة إلى المسؤولية وفي ذلك يقول الباحثون الثلاثة: «منذ اتفاقية وستفاليا المبرمة عام ١٦٨٤ غدا احترام سيادة

(١) هاني صلاح، أي مستقبل ينتظر إقليم كوسوفو؟، الاقتباس ٢/٨/٢٠٠٦. www.islamonline.net

(٢) هانز كوشلر، ت: خضير الدليمي، مصدر سابق، ص ٢٨.

الدول المبدأ الموجه للعلاقات الدولية، وهو المبدأ الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها الموقع عام ١٩٤٦ كما أكدته الممارسة المتطورة للدول منذ ذلك الوقت، ولكن العمل عكس هذا المبدأ كان يمثل التأثير المتزايد في العقود الأخيرة لمبادئ حقوق الإنسان: «تعني مسؤولية الحماية واجب القيام برد فعل إزاء المواقف التي توجد فيها ضرورة قاهرة للحماية الإنسانية، وإذا فشلت التدابير الوقائية في حل مثل هذا الموقف أو احتوائه، وكانت الدولة المعنية بذلك غير قادرة أو غير مستعدة للتدخل، حينها ربما يتطلب الأمر التدخل من قبل دولة أخرى أو المجتمع الدولي، وبعد ذلك ربما تشمل التدابير القسرية خطوات سياسية أو اقتصادية أو قضائية، وربما تشمل هذه الخطوات أيضا العمل العسكري في بعض الحالات القصوى، ولكن ما هي الشروط أو الضوابط التي يجب أن تطبق عند تحديد ما إذا كان التدخل يجب أن يحصل، وبأي كيفية، ومن الذي يملك سلطة التدخل»، ولذلك تطرح الدراسة «لتبرير التدخل العسكري في دولة ذات سيادة يجب الوفاء بستة مبادئ، هي: حد «القضية العادلة»، وأربعة مبادئ احترازية، والشرط الذي يتمثل في التفويض الصحيح. ينطلق المبدأ الأول، حد القضية العادلة، من إن التدخل العسكري لأغراض الحماية الإنسانية هو إجراء استثنائي فوق العادة، لذا حتى يكون هذا التدخل^(١) مسوغا يجب أن تكون الدوافع مشروعة، وتتمثل هذه الدوافع في تدارك خطر وقوع أعمال قتل أو تطهير عرقي واسعة النطاق أو منع هذا الخطر. أما المبادئ الاحترازية لتبرير التدخل فهي: أولا الهدف الرئيسي للتدخل، مهما كانت الدوافع الأخرى للدول التي تقوم بالتدخل، يجب أن يكون وقف المعاناة الإنسانية أو تفاديها، وهناك طرق عدة تضمن الوفاء بشروط هذا المعيار، الأولى أن يحدث

(١) د. فخر زين، القانون الدولي الإنساني، رسالة دكتوراة، (بغداد، دار الشؤون الثقافية بجامعة بغداد، ١٩٩٩)،

التدخل العسكري على أساس جماعي أو متعدد الأطراف، أما الطريقة الأخرى فهي معرفة حجم الدعم الفعلي الذي يلقاه التدخل من جانب الناس الذين يكون التدخل من أجلهم^(١).

عملية التدخل الإنساني تخضع للمصالح السياسية وهي ورقة ضغط ليس لها علاقة بالمبادئ والأخلاق ومثال ذلك في العراق حقيقة القتل الجماعي والإبادة الجماعية التي تقوم بها فرق الموت الطائفية وحتى وسائل الإعلام تخشى التعرض لها، وكل يوم أكثر من مئة جثة ملقاة في الشوارع وذلك حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة في بغداد فان ٣٦ ألف مدني تعرض للقتل بيد فرق الموت^(٢). هناك طريقة ثالثة تتمثل في معرفة الدرجة التي تدعم بها الدول الأخرى في المنطقة التدخل.

والمبدأ الاحترازي الثاني هو «الملاذ الأخير»، إذ يمكن تبرير التدخل العسكري فقط بعد استقصاء كل بديل غير عسكري من أجل منع الأزمة، أو حلها على نحو سلمي، مع توافر أسباب معقولة للاعتقاد بأن التدابير غير العسكرية لن تنجح.

أما المبدأ الثالث فهو «الوسائل المتناسبة»، إذ يجب أن يكون حجم التدخل العسكري المخطط له ومدته وشدة في الحد الأدنى الضروري لضمان تحقيق الهدف المحدد لحماية الناس، ويجب أن يكون حجم العمل الذي يتم القيام به متساوياً مع هدفه المعلن، ومع حجم الاستفزاز الأصلي. والمبدأ الاحترازي الأخير هو «الاحتمالات المعقولة»، إذ يجب أن تكون هناك فرصة معقولة للنجاح في وقف المعاناة التي بررت التدخل أو تفاديها، فعواقب العمل يجب ألا تكون أسوأ من

(١) د. رياض القيسي، الوجيز في القانون الدولي، مجلة دراسات اجتماعية، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٧٨.

(٢) موقع المختصر الاخباري، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٧/١/٣.

عواقب عدم اتخاذ أي إجراء، ويجب ألا يحمل العمل العسكري معه خطر إشعال حريق أكبر.

أما المبدأ الذي يتصف بأكبر قدر من الصعوبة، ويثير أكبر قدر من الجدل عند التطبيق فهو «التفويض الصحيح»، فعندما يتعلق الأمر في التفويض بالتدخل العسكري لأغراض الحماية الإنسانية، نجد أن الحجة الغالبة تكمن في إن الأمم المتحدة، خصوصاً مجلس الأمن التابع لها، يجب إن تكون المحطة الأولى للحصول على ذلك التفويض». واستناداً إلى ما تقدم تتضح لنا مسؤوليات الأمم المتحدة على النحو التالي:

١. «إن ما يشكل أساس سلطة الأمم المتحدة ليس القوة القسرية ولكن دورها كجهة تطبق الشرعية، ويؤدي مفهوم الشرعية حلقة الوصل بين ممارسة السلطة واللجوء إلى القوة، ويمكن القيام بمحاولات لفرض السلطة فقط عن طريق الوكلاء الشرعيين لتلك السلطة، وتنتظر الدول إلى التدخل الجماعي الذي تباركه الأمم المتحدة على أساس أنه شرعي لأن هيئة دولية تمثيلية قد خولت هذا التدخل على نحو ملائم، بينما ينظر إلى التدخل الأحادي على أنه غير شرعي لأنه ينبني على المصلحة الذاتية».

٢. «إن المطلوب ليس إيجاد بديل لمجلس الأمن كمصدر للسلطة، ولكن جعل المجلس يعمل بشكل أفضل مما قام به حتى الآن، ويجب الحصول على تفويض من مجلس الأمن في كل الحالات قبل تنفيذ أي تدخل عسكري، وإذا كان مجلس الأمن غير قادر على العمل في حالة استدعي التدخل أو غير راغب في ذلك، فهناك خياران مؤسسيان بديلان، أحدهما يتمثل في دراسة الجمعية العامة للأمر في دورة خاصة استثنائية تعقد بموجب إجراء «الاتحاد من أجل السلام»، الذي استخدم في حالات سابقة، مثل كوريا عام ١٩٥٠، ومصر عام ١٩٥٦، والكونغو عام ١٩٦٠. والخيار الثاني هو أن

يكون التدخل الجماعي من قبل منظمة إقليمية ضمن حدودها لا يبدو واضحاً ما إذا كان العالم مكاناً أكثر عدلاً أو سلماً مما كان عليه في بداية ما يسمى ثورة حقوق الإنسان، ففي أغلب الحالات نجد أن من الأفضل بالنسبة إلى العمل الإنساني أن يركز على إنقاذ الأرواح، بغض النظر عن التنازلات التي يضطر إلى تقديمها في هذا المسعى، فليستمر في رعاية الضحايا والالتفات إلى مظاهر المعاناة والبؤس التي تغطي على أجزاء كثيرة من هذا العالم، فهذا في بحد ذاته، يعد إنجازاً كافياً، فهل يجب أن يصر العاملون في حق العمل الإنساني، سواء نتيجة لليأس أو للتكيف مع النزعة الفكرية والأخلاقية أو للأمل الذي لا يقوم على أساس عملي، على خلق عالم أكثر إنصافاً وإن يكونوا رافعة لحكم القانون في العالم^(١). وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت بمناسبة الألفية الجديدة إعلاناً حول الدول الأعضاء لنظام المشاركة الديمقراطية. وقد نص الإعلان (أن أهداف الألفية الثالثة سيتم بلوغها من خلال الحكم الرشيد على مستوى كل دولة من الدول الأعضاء).

ويطالب الإعلان الدول الأعضاء بالالتزام وسعاً في ترسيخ دعائم الديمقراطية وتقوية حكم القانون وتطبيق مبادئ وممارسات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان في أراضيها^(٢). أن صندوق النقد والبنك الدوليين تعامل مع أجندة الحكم الرشيد بمسائل تثير الشك والريبة أهمها الخطر الذي يمكن في عدم توفر العدالة الدولية،

(١) دراسة مشتركة وضعها كل من غاريث إيفانز و محمد سحنون وديفيد ريف، بعنوان "مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني" المسائل القانونية والسياسية، وقد صدرت عن مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية في أبو ظبي.

(٢) د. عمر عبد الماجد، "الديمقراطية والحكم الرشيد المفهوم العام"، مجلة السلام والتنمية، مركز دراسات السلام والتنمية، العدد ٤، ٢٠٠٤، ص ١٠.

وتعزيز سيطرة مجموعة الثمانية على الدول النامية وعدم إشراكها في اتخاذ القرارات في المسائل المالية الدولية التي تتفرد بها الدول الكبرى^(١). ويرى د. كينث أندرسون أن نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية يعتبر أهم تنقيح للقانون الإنساني الدولي منذ صدور البروتوكولين الإضافيين لسنة ١٩٧٧. ولذا، فإن القانون الإنساني الدولي ذو أهمية طليعية عميقة وأكثر من كونه مجرد سلوك في أرض المعركة؛ إن من يقولون إن مفهوم السيادة مطروح على جدول أعمال القانون الإنساني الدولي ويقع مداه محقون تماماً^(٢).

(١) إبراهيم أحمد حمراء، الحكم الرافض كإحدى مبررات التعاون التنموي، مجلة أبحاث السلام والتنمية، عدد ٤، (الخرطوم، مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا، ٢٠٠٤)، ص ٢٤.

(٢) كينث أندرسون أستاذ قانون مشارك في كلية واشنطن للقانون، الجامعة الأمريكية. كان سابقاً مستشاراً عاماً في معهد المجتمع المفتوح ومديراً لقسم الأسلحة في منظمة مراقبة حقوق الإنسان* ومحاضراً بلقب جون هارفي غريغوري في التنظيم العالمي في كلية هارفرد للقانون .

تاريخ الاقتباس ٢٢/٦/٢٠٠٦ . <http://www.crimesofwar.org/arabic/other1.htm> .

المبحث الثالث

تعارض القرارات الوطنية

مع القانون الدولي والسيادة

أكدت المحاكم الدولية في أحكام عديدة لها ، على مبدأ علو القانون الدولي العام على القانون الداخلي بمختلف مصادره من عرف ومعاهدات ومبادئ القانون العامة، تأثير سيادة القانون الدولي العام على القوانين الداخلية مشكلة على جانب كبير من الأهمية والخطورة، يتعرض لها كل نظام قانوني قائم على مبدأ التدرج، تلك هي مشكلة التنازع بين القوانين التي يسمو بعضها البعض^(١). ففي الدول البسيطة، يوجد ما يعرف بنظام الرقابة على دستورية القوانين، وقانونية الأنظمة، الذي يهدف إلى تحقيق التوافق والانسجام القانوني والتشريعي. وفي الدول المركبة، توجد محاكم علي أن تسهر على تحقيق هذا التوافق بين تشريعات الدول المركزية، والدول التي تتألف منها هذه الدولة، كالمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأميركية ومحكمة الإتحاد السويسري. ولم يعدم القانون الدولي العام من الوسائل ما يكفل له تحقيق الانسجام والتوافق القانوني بينه وبين القوانين الداخلية وإن لم تبلغ هذه الوسائل ما بلغته الوسائل الداخلية من التنظيم والدقة في هذا الصدد. وهذه الوسائل على نوعين داخلية، ودولية. فمن الوجهة الداخلية، كانت المحاكم الوطنية تتجه في أكثر الدول، إلى اعتبار تطبيق القانون الدولي العام داخل من أعمال السيادة التي لا تخضع للرقابة القضائية^(٢).

(١) د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٢) د. احمد حمودة حامد، مصدر سابق، ص ١٦.

وقد اطرده مجلس الدولة في فرنسا، على الأخذ بهذا المبدأ إلى عهد قريب، على انه لم يلبث أن لطف بعض الشيء من حدة هذا المبدأ فجرى على بسط رقابته على تطبيق القانون الدولي داخل فرنسا على أساس أن هذا التطبيق يمكن تكييفه بأنه عمل من الأعمال الإدارية الداخلية، التي تخضع لولاية مجلس الدولة بشرط أن لا يكون في الاتفاقيات الدولية ما يخالف ذلك، أو يترتب على مباشرة هذه الرقابة اثر دولي. وفي سويسرا تملك المحكمة الاتحادية، وفقا لما يقضي به الدستور (م ١١٣١١٣) الرقابة على مدى موافقة القرارات التي اعتمدت في المقاطعات السويسرية لأحكام القانون الدولي^(١). وعلى الإجراءات التي تتخذ لتنفيذ الاتفاقيات التجارية ذات الأجل القصير أن ما يقوم بين الدول من المساواة، وما هو مقرر لها من السيادة، يمنع تجاوز آثار التشريع الذي تصدره دولة ما نطاق اختصاصاتها. لذلك لا يمكن اعتبار التشريعات الداخلية مصدرا مستقلا، في القانون الدولي العام، لأن مؤدي الأخذ بهذا المبدأ فرض إرادة دولة على غيرها من الدول وإخضاعها لمشيئتها الأمر الذي يتنافى مع هذه السيادة والمساواة. غير أن هذا لا يمنع من أن يستعان بالقوانين الداخلية لإثبات وجود قواعد القانون الدولي العام أو الاسترشاد بها لتحديد وتوضيح أحكام هذه القواعد فقد أجاز العرف الدولي الرجوع إلى القوانين الداخلية تحقيقا لهذه الأغراض في حالة ما إذا تضمنت هذه القوانين (القوانين الداخلية) النص على قواعد دولية باعتبارها جزءا من العرف الدولي أو أساسا بقواعد قد تقررت في معاهدات أبرمتها الدولة التي تنص على هذه القواعد في قوانينها. والقوانين الداخلية بذلك تقوم بدور كبير في تيسير الصعوبات التي تكتنف

(١) قانون محكمة العدل الدولية.

البحث في هذا الشأن خصوصا إذا ما جرت جميع الدول بالنص على قواعد هذا القانون في تشريعاتها الداخلية^(١).

ووفقا للقضاء الدولي فإن نظرية السيادة المطلقة لا يمكن الدفاع عنها الآن بعد أن كانت تدافع عنها أغلبية الدول، قبل الحرب العالمية الثانية. كان اتجاه القضاء الدولي يتجه إلى ترجيح القواعد الإرادية التي مصدرها مشيئة الدول ويحاول أحيانا التوفيق بين القواعد التي تحكم مبادئ السيادة وبين القواعد التي تحدد مبادئ أساسية أخرى للقانون الدولي. ففي قضية اللوتس ١٩٢٧ فإن المحكمة الدائمة للعدل الدولي أوجزت هذا الوضع حيث قررت أن القانون الدولي يحكم العلاقات بين الدول المستقلة، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء محكمة العدل الدولية، الملحق بالأمم المتحدة، كان كلامها هو بان قاعدة القانون الدولي تنشأ في الحياة الاجتماعية نتيجة ضرورات تلك الحياة وأنه إذا اعترفت مجموعة كبيرة من الدول بوجود تلك القاعدة في حق الدول حتى من لم يكن موجودا منها وقت نشوء القاعدة ورغم جهود الأمم المتحدة الكثيفة في هذا الاتجاه منذ تأسيسها.

يرى د. محمود بسيوني، أن تسعينات القرن الماضي شهدت حركة قضائية دولية لافتة، تولتها الأمم المتحدة، وكانت أبرز تعابيرها الآتي:

في ١٩٩٣/٢/٢٢، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٨٠٨ الذي نص على "إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والتي ارتكبت في أراضي يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١^(٢)، وكان لافتا امتداد اختصاصها إلى كل من ينتهك القانون الدولي بمعزل عن انتمائه إلى أي من أطراف النزاع.

(١) د. حسن الجلي، مصدر سابق، ص ١٢.

(٢) د. شهاب سليمان عبد الله، العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والهيئات الدولية، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، عدد أبريل ٢٠٠٦، ص ١٥٢.

في ١١/٨/١٩٩٤، أصدر مجلس الأمن قراره الرقم ٩٥٥ الذي يقضي بإنشاء محكمة جنائية دولية لرواندا، ومركزها الأول لاهاي. وفي كل من الحالين، جاء قرار مجلس الأمن استناداً إلى تقرير لجنة خبراء خاصة للتحقيق.

وفي ٢٧/٨/١٩٩٨، أصدر مجلس الأمن القرار ١١٩٢، وفيه رحب "بالمبادرة المتعلقة بمحاكمة الشخصين الموجهة إليهما تهمة تفجير طائرة "بان آم" (Pan American) الطائرة الأمريكية التي سقطت في ديسمبر ١٩٨٨م فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية والتي أدت إلى مقتل مائتين وسبعين (٢٧٠) شخصاً، أمام محكمة اسكتلندية عقدت في هولندا"، بعد قرارين سابقين، نصا على عقوبات اقتصادية على الجماهيرية الليبية، على خلفية التفجير المذكور. وبموازاة ذلك، وإزاء الجمود في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الذي يقف أختصاصها عند المنازعات التي تتفق الدول المعنية على عرضها أمامها نجد أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد أحدث طفرة متقدمة في جانب المسؤولية الدولية والمسؤولية الفردية الإلزامية. وتوجت هذه المساعي بإطلاق المحكمة الجنائية الدولية^(١) عندما صادقت ١٢٠ دولة على نظام المحكمة المعروف بنظام روما في ١٧/٧/١٩٩٨. وهذه الأخيرة لا علاقة لها بمحكمة العدل الدولية^(٢).

في ضوء هذه الأحداث الدولية التي جرت، جرى تدويل لسيادة الدولة، ويعني مفهوم تدويل السيادة وجود نظام لمساءلة الدول، في حالة تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة^(٣). وقد تأكد هذا الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما صرح الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان أنه لم يعد هناك حصانة للسيادة. كما يلاحظ في المشروع الذي قدمه للجمعية العامة في دورتها (٥٤) يعتبر أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة

(١) قرار مجلس الأمن ٩٥٥ في ١١/٨/١٩٩٤.

(٢) د. محمد احمد عبد الغفار، مصدر سابق، ص ١٦.

(٣) د. ديفيد هويل، دارفور نظرة فاحصة، ط ٢، (لندن، دار النشر مجلس العلاقات الاوربية السودانية، ٢٠٠٦).

القومية التي تعتبر أساس العلاقات الدولية المعاصرة ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم، وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد، والمحافظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فهو يدعو إلى حماية الوجود الإنساني للأفراد، وليس حماية الذين ينتهكونها. وبهذا يكون قد أزال العقبات أمام المنظمات الدولية لكي تباشر أعمالها في مشروع التدخل، لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، دون تفويض من الأمم المتحدة^(١).

وبدأت قضية دارفور تأخذ منحى قانوني، بعد طلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان، دعما غربيا لقوات الاتحاد الإفريقي بدارفور، في حالة تعرض قوات حفظ السلام إلى مواقف قتالية^(٢).

يرى د. ديفيد هويل "لا بد من حل تفاوضي لنزاع دارفور، وهذا ضروري لقطع دابر الحملات الدعائية للإعلام الغربي لمشكلة دارفور"^(٣)

(١) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع.

(٢) تصريح كوفي انان الأمين العام للأمم المتحدة: جريدة الأهرام المصرية، العدد ٤٣٥٥٢، ٤/٣/٢٠٠٦، ص ٩.

(٣) قرار مجلس الأمن ١٥٩٣.

محاكمة دارفور

وقرار مجلس الأمن ١٥٩٣

في ٢٤ / ٣ / ٢٠٠٥ طلبت فرنسا من مجلس الأمن الدولي، إحالة موضوع دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية ICC وقد تم ذلك استنادا إلى المادة ١٣ من نظام روما الأساسي، الذي يعطي مجلس الأمن الدولي استنادا إلى الفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة الحق في تفويض المحكمة الجنائية الدولية، الاختصاص والنظر في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. ^(١)

وقد وضع هذا الموقف ، الولايات المتحدة في حرج بين خيارين لا ثالث لهما: أما أن توافق، وبالتالي تقوي من المحكمة التي ظلت تعارضها منذ قيامها، أو تستخدم حق الفيتو وتقتل القرار في مهده، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية كانت قد رفضتها في بداية الأمر رغم موافقة الخرطوم عليها، وهي قسمة مشروع القرار الأول إلى نصفين ^(٢)، ليصبح قرارين منفصلين :

النصف الأول أصبح القرار الذي يحتوي على فرض عقوبات الحظر المعروف (حظر السفر وحظر تجول الدبلوماسيين، وحظر الطيران فوق دارفور، وحظر بيع السلاح وغيرها) حيث لا تمنع الولايات المتحدة من التوقيع عليه. أما النصف الثاني فهو قرار المحاكمة الجنائية، حيث اتبعت كل من الولايات المتحدة ، والصين ، أسلوب عدم استخدام الفيتو، وعدم التصويت لصالحه، مما يعني موافقتهم الضمنية عليه ^(٣).

(١) نظام المحكمة الجنائية الدولية، مادة ١٣.

(٢) ٢٠٠٦. اصدار وكالة السودان للأنباء www.suna-sd.net.

(٣) دارفور جذور المشكلة وإفاق الحل، ملف خاص بمناسبة انعقاد القمة العربية بالخرطوم مارس ٢٠٠٦

وبناء على توصية اللجنة الدولية للتحقيق، اختارت هذه الدول الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية بدلا من تشكيل محاكم خاصة للسودان، حتى يتم تفادي التأخير الذي كان سمة المحاكم السابقة، لكل من رواندا، ويوغسلافيا. كذلك شكل الموضوع فرصة ذهبية للأوروبيين، لإحياء المحكمة الجنائية الدولية، وضخ الدماء فيها بعد معارضة الولايات المتحدة لها، وتكليفها بأول قضية تتهم فيها حكومة بحالها^(١). وبذلك شكل القرار سابقة دولية جديدة حيث تعتبر هذه هي المرة الأولى، التي يقوم فيها مجلس الأمن الدولي بإحالة قضية ما، للمحكمة الجنائية الدولية^(٢).

ويعتبر هذا القرار هو أعلى قرار تصدره المنظمة الدولية، ممثلة في أعلى سلطة فيها هي مجلس الأمن الدولي، بما له من قوة، وضغط، وقدرة على التنفيذ بموجب الفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة الذي يصل حد التنفيذ فيه إلى استخدام القوة العسكرية وغيرها إذا رغبت الدول الكبرى بذلك، وحسب أجندتها الخاصة، ومثال ذلك انتهاكات إسرائيل للقانون الإنساني الدولي في فلسطين ولبنان خصوصا بعد مجزرة قانا الثانية في ٢٠٠٦، التي ذهب ضحيتها الأطفال والنساء، صدر بيان من مجلس الأمن فقط يعرب عن أسفه لسقوط المدنيين ولم يحمل إسرائيل مسؤولية ما جرى وبحسب القرار رقم ١٥٩٣ فإن المدعي العام مكلف بأن يضع تقريراً أمام المجلس الدولي في خلال ثلاثة شهور بما تم تنفيذه من القرار..

وهذا يعني انه لن يكون في مقدور احد من المطلوبين التجول في بقاع العالم، أو السفر بحرية دون خوف حيث يصبح بإمكان أي جهة تنفيذ أمر الاعتقال، كما

(١) قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ حول دارفور.

(٢) تقرير منظمة العفو الدولية حول الانتهاكات في دارفور، ٢٠٠٥/١٢/١٢،

<http://us.moheet.com> <http://٧٢,١٤,٢٠٣,١٠٤/search?q=cache:h->

Os·NssylcJ:www.amnesty.org/arabic/+&hl=en&ct=clnk&cd=١

حدث للدكتاتور الأرجنتيني بينوشيه في أسبانيا عندما تم اعتقاله فيها أثناء زيارته لها رغم أن الأمر صدر من محكمة أرجنتينية، لفهم طبيعة القرار رقم ١٥٩٣ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بإحالة مرتكبي جرائم دارفور للمحكمة الجنائية الدولية والآثار المترتبة عليه، لابد من استقراء النظام العدلي الدولي وتوضيح طبيعة الأجسام المكونة له وأنواع المحاكم المختلفة فيه، ومدى القوة القانونية للقرارات التي تصدرها، والآثار المترتبة عليها، وإمكانية تنفيذ هذه الأحكام التي تصدر عنها ^(١) .

في آذار ٢٠٠٥ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٩٠ ، لدعم أنفاذ اتفاق نيفاشا للسلام الذي أنهى أتون الحرب في جنوب السودان، وفوض القرار بعثة الأمم المتحدة، بالقيام بمهام تتجاوز المهمات التقليدية لحفظ السلام ^(٢)، إلى دعم تطبيق اتفاق السلام من خلال الإسهام في تعزيز التفاهم عن طريق حملة أعلام عامة، تستهدف كل قطاعات المجتمع في السودان، حتى المساعدة في هيكلة الشرطة، بشكل يتناسب مع الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، ومن اللافت للنظر، توجهه المفصولين وظيفيا إلى الأمم المتحدة، لطرح مظالمهم وهذا تعدي واضح لسيادة الدولة ^(٣).

وقد ذكرت منظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch للدفاع عن حقوق الإنسان؛ إن مخزون السودان الكبير من النفط هو السبب الرئيسي في التشرد والقتل والتدمير الذي تعاني منه البلاد نتيجة الحرب الأهلية. وفي تقرير بعنوان السودان، النفط وحقوق الإنسان، نشر في كمبالا اتهمت المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، شركات النفط بالمشاركة بتشريد مئات الآلاف من المدنيين

(١) موقع حركة العدل والمساواة. <http://www.sudanjem.com/arabic/arabic.html>

(٢) قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٥٩٠.

(٣) منظمة هيومان رايتس ووتش لحقوق الإنسان تتهم شركات النفط بالمساهمة في الصراع السوداني.

www.arabrenewal.com تاريخ الاقتباس ٢٩/٨/٢٠٠٦ .

يهدف السيطرة على حقول النفط. وجاء في التقرير إن شركات النفط الأجنبية العاملة في السودان تشارك في عملية التشريد والموت والتدمير. وتحدث التقرير الذي جاء في ٧٥٤ صفحة عن دور النفط في الحرب الأهلية في السودان وربط بين استغلال الموارد الطبيعية وبين انتهاكات حقوق الإنسان في أكبر بلد إفريقي. وأشار جيميرا رون الباحث في المنظمة في بيان منفصل ملحق بالتقرير إن استغلال النفط في جنوب السودان كان يجب إن يكون مصدر سعادة ورفاهية للشعب السوداني ولكن وبدلاً من ذلك فلم يجلب لهم سوي الآلام. قامت الأمم المتحدة، بإنشاء بعض هذه المؤسسات العدلية من تلقاء نفسها، مثل محكمة العدل الدولية، التي تختص بالنظر في النزاعات بين الدول، إضافة إلى بعض المحاكم الخاصة التي أنشأها مجلس الأمن الدولي، مثل المحاكم الخاصة بيوغسلافيا السابقة International Criminal Tribunal for Yugoslavia (ICTY) فقد أصدر المجلس قراره المرقم ٨٧٧ في ٢١/١٠/١٩٩٣، الذي استند إلى الفقرة (٤) من مادة (١٦) من النظام الأساسي للمحكمة لمحاكمة الأشخاص وقد تم تعيين مالسيد رامون ايسكونار بمنصب المدعي العام للمحكمة^(١)، والمحكمة الخاصة برواندا ICTR، كما أن بعض هذه المحاكم الدولية قد تم تكوينها بناء على طلبات بعض الدول، تلبية لاحتياجات آنية، لمعالجة بعض الأوضاع لتطبيق العدالة الدولية وتمكين السلطة الوطنية، مثل محكمة سيراليون، وأخيراً ما توافقت مجموعة من الدول، على إنشائه مثل المحكمة الجنائية الدولية ICC التي ظهرت للوجود في يوليو عام ٢٠٠٢م.

محكمة يوغسلافيا السابقة: في أعقاب حرب البوسنة والماسي التي خلفتها في بداية التسعينات أصدر مجلس الأمن في مايو ١٩٩٣ قراراً بتشكيل محكمة

(١) قرار مجلس الأمن الدولي ٨٧٧ في ٢١/١٠/١٩٩٣ .

خاصة ICTY للنظر في جرائم الحرب التي وقعت في يوغسلافيا السابقة منذ ١٩٩١، وذلك لتحقيق العدالة، لضحايا هذه الحرب. وقد قامت هذه المحكمة مؤخراً، بالنظر في جرائم حرب كوسوفو، في آخر التسعينات. وبذلك تعتبر أول محكمة دولية خاصة، ينشئها مجلس الأمن الدولي، ولا تزال أعمالها مستمرة إلى اليوم في لاهاي. وقد تمت فيها محاكمة الرئيس سلوبودان ميلوسوفيتش رئيس يوغسلافيا السابق.

محكمة رواندا: اصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم ١٤٨٢ في ٢٠٠٣/٥/١٣ لقيام المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (١) وتم تشكيل محكمة رواندا ICTR للنظر في جرائم الحرب والإبادة التي ارتكبتها مسئولون عسكريون وسياسيون أثناء الحرب الدائرة هناك بين الهوتو والتوتسي عام ١٩٩٤. لازالت محكمة رواندا مستمرة إلى الآن حيث تنظر حالياً في الجرائم والفظائع التي ارتكبتها ضباط الجيش. ولم يسلم منها أي مسؤول، حيث طالبت حتى الإعلاميين، إذ تمت محاكمة عدد من رؤساء الصحف بتهم التحريض على حرب والإبادة، والتآمر، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وصدرت ضدهم أحكاماً بالسجن المؤبد.

محكمة سيراليون الجنائية الدولية: هي محكمة خاصة تم تكوينها بدعم من مجلس الأمن الدولي، استجابة لطلب تقدمت به حكومة سيراليون للنظر في جرائم

(١) قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٢ في ٢٠٠٣/٥/١٣.

الحرب التي دارت في سيراليون في الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٢م وقد تم تحديد فترة عملها بثلاث سنوات. وجهت فيها التهم من ضمن آخرين، لرئيس ليبيريا السابق شارلز تايلور، لدوره في إشعال فتيل الحرب الأهلية، والفتنة في بلاده، وفي سيراليون، على السواء، وارتكاب والتحريض على جرائم الحرب، وترويع شعب سيراليون، والاغتصاب، وتجنيد الأطفال، والاختطاف، والقتل الجماعي، وغيرها من تهم جرائم العنف ضد الإنسانية. وكان أن قامت ليبيريا في عهد الرئيس شارلز تايلور، بتقديم الدعم للجبهات العسكرية في الجرائم، والفظائع التي ارتكبوها في سيراليون.

ولعل من المثير في هذه المحاكمة، هي توجيه التهمة الأساسية فيها لرئيس دولة أجنبية وصدر أمر باعتقاله في منتصف يونيو ٢٠٠٣م، إلا أنه لم ينفذ حتى الآن. وقد أجبر على الاستقالة وتم طرده بواسطة الحكومة الجديدة وغادر البلاد دون اعتقاله، كما رفضت كل من غانا ونيجيريا تسليمه للمحاكمة. وتعتبر محاكمة الرئيس الليبيري السابق تايلور، هي المرة الثانية التي توجه فيها تهمة لرئيس دولة بواسطة محكمة دولية. وفي هذا تأكيد أن لا أحد يستطيع الهروب والنجاة من الجرائم التي اقترفها أثناء توليه منصب قيادي في دولته، حتى ولو كان ذلك المنصب رئاسة الدولة نفسها. وتولى تمثيل الاتهام فيها الأمريكي بيفيد كرينر.

تختلف محكمة سيراليون عن كل من محكمة يوغسلافيا ورواندا التي تم تحديد مكانيهما في كل من لاهاي وأروشا / تنزانيا بحسب الترتيب، أما محكمة سيراليون فتعقد في سيراليون نفسها أي داخل الدولة، كما أن تعيين القضاة فيها تم بصورة مختلطة بين الأمم المتحدة وسيراليون، وتقوم بتطبيق قانون سيراليون بالإضافة لمبادئ القانون الدولي العام. وبهذا تبدو كأنها محكمة دولية مختلطة، في الوقت

الذي تعتبر فيه محكمة يوغسلافيا ورواندا محاكم دولية صرفة تطبق القانون الدولي ونظام روما الأساسي. وليس من اختصاصها تطبيق عقوبة الإعدام. وقد وافقت خمس دول (إيطاليا، بنين، فرنسا، مالي، سوازيلاند) على استضافة المحكوم عليهم في سجونها. كذلك تختلف هذه المحاكم الخاصة عن المحكمة الجنائية الدولية وهي مؤقتة و يتم تحديد اختصاص كل منها نوعياً ومكانياً وزمانياً، كما يتم تحديد صلاحيتها بموجب قرار تشكيلها.

المحكمة الجنائية الدولية:

تم تأسيسها في يوليو عام ٢٠٠٢م بعد جولة طويلة من المفاوضات بين الدول (١٤٤ دولة) التي وقعت على مؤتمرها الدبلوماسي الأول عام ١٩٩٨، وأخيراً وقع على النظام الأساسي ٩٨ دولة ليصبحوا أعضاءها الحاليين، من بينهم ٢٧ دولة أفريقية، وهي بهذا تتمتع بالتأييد الأفريقي القوي، وبها ثلاثة قضاة كبار، من دول أفريقية (مالي، جنوب إفريقيا، غانا) كما أن نائب المدعي العام من دولة غامبيا. وعارضت إنشائها بعض الدول، على رأسها الولايات المتحدة. ولم تكف الولايات المتحدة بمعارضتها تلك بل عملت على استصدار قرارات تؤمن موقف جنودها وموظفيها العاملين في الخارج. فقد أصدر مجلس الأمن القرارين رقم ١٤٨٧ و ١٤٢٢ لاستثناء الجنود الأمريكيين والعاملين في قوات حفظ السلام الدولية من المثل أمام هذه المحكمة، ولتطمين الولايات المتحدة على عدم خضوعها لهذه المحكمة التي تعارضه، وفي ضوء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في العراق من قبل جنود الاحتلال الأمريكي، بسبب الكشف عن جرائم اغتصاب وتعذيب السجناء واستعمال القوة بشكل مفرط للغاية صرحت وزير حقوق الإنسان العراقية أن الحكومة العراقية ستطلب من مجلس الأمن الدولي

إلغاء الحصانة الممنوحة للقوات الأمريكية من الخضوع للقانون العراقي، حتى يمكن محاكمة المتورطين في مثل هذه الجرائم^(١).

وتهدف المحكمة الجنائية الدولية إلى وضع حد لهروب القادة والمسؤولين دون عقاب عن الجرائم التي يقترفونها، وتحقيق العدالة الجنائية الدولية وتطوير نظام حكم القانون. وهي بهذا الفهم محكمة مكملة لأنظمة العدالة الوطنية الخاصة بالدول، ويحكمها قانون يسمى نظام روما الأساسي لسنة ١٩٩٨ والذي تم التوقيع عليه ودخل حيز التنفيذ في يوليو عام ٢٠٠٢م^(٢). والمحكمة الجنائية الدولية هي المؤسسة القضائية الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة التي تتمتع باختصاص النظر في جرائم الإبادة، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومقرها في لاهاي ولها مكاتب دائمة، وموظفين، ولها ميزانية مستقلة عن الأمم المتحدة تعتمد بشكل أساسي على التبرع والدعم الدولي^(٣) وتنتظر المحكمة حالياً في ثلاث قضايا بسيطة تقدمت بها ثلاث دول طلبت منها محاكمة بعض مواطنيها مثل أوغندا التي طلبت محاكمة بعض عناصر جيش الرب، وكذلك فعلت كل من الكونغو وأفريقيا الوسطى^(٤).

بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٥ تم تقييد قضية السودان، لتصبح بذلك أول قضية يحيلها مجلس الأمن الدولي للمحكمة الجنائية الدولية للنظر في جرائم دارفور، مما يشكل سابقة جديدة في القانون الدولي. هناك تهم وانتقادات كثيرة، وجهت لمحكمة الجنايات الدولية، وهي تتعلق بكونها قد تصبح أداة سياسية يبطش بها الكبار على الدول الفقيرة، ومعروف أن السودان ليس عضواً فيها. ورغم ذلك، إلى أن طبيعة نظام المحكمة ذي قوة ضاغطة، ولا تعترف بالحدود أو العضوية، Intrusive لذلك

(١) جريدة الاهرام المصرية، العدد ٤٣٦٨٢، في ١٢/٧/٢٠٠٦، ص ٥.

(٢) د مأمون مصطفى، مصدر سابق، ص ٣٥١.

(٣) د. سعد ابراهيم، موسوعة مصطلحات القانون الجنائي، ج ١، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٢)، ص ٩٣.

(٤) الاعلان العالمي لحقوق الانسان، قرارات مجلس الامن ١٤٨٧ و ١٤٢٢.

سعت الولايات المتحدة ،إلى تأمين موقفها باستصدار تلك القرارات، التي تحميها من مجلس الأمن الدولي ذلك يصور هذا النوع من المحاكم على انه يتم تشكيله بغرض الإدانة فقط، لذا فان عواقبها السياسية والقانونية ستكون وخيمة إذا شملت القائمة مسؤولين كبار في قمة هرم السلطة التنفيذية اخذين في الاعتبار ما حدث للرئيس تايلور الذي اجبر على الاستقالة ومغادرة البلاد بمجرد ظهور اسمه في قائمة المطلوبين. وبحكم نظام روما الأساسي الإجراءات الجنائية المتبعة، إذ يصدر أمر القبض ويتم نشره وتوزيع بين الدول لأخذ العلم به، ويلزم أي دولة بتنفيذه، كما تقوم الشرطة الدولية بتنفيذه أيضا.

ويلزم إعلان جنيف في هذا الشأن جميع الدول الموقعة عليه واجب تسهيل مهمة هذه المحكمة وتيسير اعتقال المتهمين وتسليمهم أو محاكمتهم. وعلى الصعيد السياسي يتميز القرار بأنه أول قرار يصدر بحق مسؤولين رفيعين مازالوا يمسون بزمam السلطة في السودان. وبغض النظر عن إمكانية تنفيذه وسرعتها، إلا أن آثاره السياسية تظل معقدة وبصعب التغلب عليها وتجاوزها في فترة قصيرة، خاصة وان مثل هذه الأحكام الدولية لا تعرف الانتهاء والسقوط بمرور الزمن. لذا سيظل القرار و الأوامر التي تصدرها المحكمة سيفاً مسلطاً على رقاب المتهمين إلى فترة طويلة، أو إلى أن يتم تعديل القرار من مجلس الأمن الدولي، لذلك قامت ليبيريا بدفع الرئيس تايلور للاستقالة فور ورود اسمه في قائمة المطلوبين للمحافظة على هبة وكرامة الدولة. الفرق بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية ثمة خطأ شائع يخلط بين هاتين المحكمتين، وأحيانا بينهما والمحاكم الدولية الخاصة كمحكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقتين. ولتبيد الخلط بينهما جميعا، ينبغي التمييز كالآتي:

مَحْكَمَةُ الْعَدْلِ الدُّوَلِيَّةِ: (International Court of Justice)

هي الجهاز القضائي الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة. مقرها في قصر السلام في لاهاي (هولندا)، وبدأت نشاطها، اعتباراً من عام ١٩٤٦ على محوريين، يشكلان دائرة صلاحياتها: البت في النزاعات بين الدول، استناداً إلى القانون الدولي، وإيداء آراء قانونية في نقاط تحيلها عليها أجهزة الأمم المتحدة صاحبة الاختصاص. في هذا السياق تدرج "فتاها" بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، في موضوع الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهو جدار الفصل العنصري الذي أقامه رابين، لتقطيع الأرض العربية المحتلة في فلسطين. أما على صعيد النزاعات بين الدول، والتي رفعت أمامها، فتذكر منها النزاع الذي لا يزال عالقا بين كوستاريكا، ونيكاراغوا، حول حقوق الملاحة^(١) (وهو واحد من اثني عشر نزاعاً عالقا) مع الإشارة إلى أن الادعاء أمام محكمة العدل الدولية محصور بالدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة (١٩١ دولة) دون بقية المنظمات أو الأفراد.

أما المحكمة الجنائية الدولية (International Court of Criminal):

فليست من أجهزة الأمم المتحدة مباشرة، إنما هي جزء من منظومة الاتفاقات الرسمية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في وجه عام. أنشئت المحكمة الجنائية الدولية في ١٧/٧/١٩٩٨، عندما تم اعتماد نظامها الأساسي، ثم توالى انضمام الدول المصدقة عليه، حتى جاوز عددها المائة. تختص المحكمة الجنائية الدولية، بالنظر في أشد الجرائم خطورة، كجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعدوان. والجدير بالذكر أن هذه المحكمة تعتبر مكملاً للقضاء الجنائي الوطني، مع إمكان أن

(١) د. أحمد فتحي سرور، <http://www.sudanjem.com/arabic/arabic.html>

تعتقد اختصاصها عندما لا تتوافر لدى الدول الرغبة في الاضطلاع بالتحقيق وبالمقاضاة أو تنقصها القدرة على ذلك. يذكر أن لبنان لم ينضم حتى تاريخه إلى معاهدة المحكمة الجنائية الدولية. المكان - أما المحاكم الدولية الأخرى، فجلها محاكم خاصة، أنشئت خصوصاً للنظر في انتهاكات وقضايا محدودة في المكان و الزمان، وهي لا تتميز بالديمومة ولا بالشمولية.

يرى الدكتور احمد فتحي سرور في بحثه عن إصلاح الدولة في إصلاح القضاء، أن سيادة الدول تأثرت بالأحداث الدولية التي حدثت، حيث تراجعت السيادة الوطنية من خلال الاتفاقيات الدولية الشارعة التي فرضت التزامات على الدول للاستجابة إلى قواعد الإطارية في التشريعات الوطنية، إلى أن يسود القانون الجنائي هذا المناخ وهو ما ظهر بشكل خاص في اتجاهين:

أ- الاتجاه الأول: القضاء الدولي الجنائي

ظهر بوضوح منذ إنشاء محكمة نورمبرج، وفقاً لاتفاقية لندن، في ١٩٤٥/٨/٤، التي عقدت بين الحلفاء الرئيسيين الأربعة، من أجل محاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية. وقد اعتبر هذا الميثاق ممارسة للسلطة التشريعية والسيادية للدول المنتصرة، والتي استسلم لها الرايخ الألماني، وتعبيراً للقانون الدولي السائد وقت إنشاء هذه المحكمة. وأعقب ذلك إنشاء محكمة طوكيو سنة ١٩٤٦، وقد جاءت هذه المحكمة وما تبعها من محاكم دولية أخرى، وهي المحكمة الدولية العسكرية الخاصة بالجرائم التي ارتكبت في يوغسلافيا عام ١٩٩٣ والمحكمة الدولية العسكرية الخاصة بالجرائم التي ارتكبت في رواندا سنة ١٩٩٤، لكي تواجه ما أفرزه مناخ العولمة من

انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان تمثلت أخطرها في الإبادة الجماعية للسكان، الأمر الذي هز الضمير العالمي وأشعره بوجوب التدخل باسم المجتمع الدولي بأسره^(١).

ولاشك إن إنشاء هذه المحاكم وما تبعها من محاكم أخرى، وأخرها المحكمة الخاصة لحاكمة مجرمي الحرب في إقليم دارفور والتي تم تشكيل هذه المحاكم من قضاة وطنيين بالاتفاق مع الأمم المتحدة، يمثل تراجعاً للسيادة الوطنية، حتمته ضرورة حماية مصالح المجتمع الدولي، لذا تم تشكيل المحكمة الدولية الجنائية الدائمة عام ١٩٩٨^(٢) ومع ذلك، فإنه احتفاظاً بجوهر السيادة الوطنية، فإن المحكمة الدولية الجنائية، تمارس اختصاصها بصفة تكميلية للقضاء الوطني، بمعنى أنها لا تتظر الدعاوي الجنائية إلا إذا لم ترفع في الدولة الوطنية فاختصاصها تكميلي بحث لاختصاص القضاء الوطني، ومن ناحية أخرى فإنه يجوز لمجلس الأمن وفقاً للمادة ١٦ من النظام الداخلي لهذه المحكمة؛ أن يطلب وقف الإجراءات، أمام هذه المحكمة لمدة ١٢ شهراً وذلك إذا ما رأى مجلس الأمن أن الحالة التي رفعها بموجبها الادعاء مما يشكل تهديداً للسلم والأمن كما نص عليه في ميثاق الأمم المتحدة طبقاً للفصل السابع من ميثاقها، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها علماً بأن المادة ٣٩ من الميثاق الواردة في فصله السابع تعطي لمجلس الأمن سلطة فرض العقوبات وبقاء السلم والأمن الدوليين وهذه المادة كانت الأكثر استخداماً، في قرارات المجلس ضد العراق منذ عام ١٩٩٠، وكان الفصل السابع هو الغطاء القانوني، لقيام الولايات المتحدة وحلفائها عام ١٩٩١، بالحرب على العراق،

(٢) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع.

إلا أنه في عام ٢٠٠٣، لم يكن لدى الولايات المتحدة وبريطانيا تخويل واضح من مجلس الأمن، باستعمال العمل المسلح ضد العراق، إلا أنهما تحدثا المجتمع الدولي وقامتا في ٢٠/٣/٢٠٠٣، بغزو العراق واحتلاله تحت مسميات وثرائع شتى^(١).

ب- الإتجاه الثاني: الاختصاص الجنائي العالمي للقضاء الوطني

اعتمدته بعض التشريعات الوطنية كما في بلجيكا وألمانيا وفرنسا. ووفقا لمبدأ هذا الاختصاص، يمكن للقضاء الوطني أن يختص بنظر ما يقع من جرائم معينة، مما يقع على المجتمع الدولي، ولو لم يكن مرتكبها من مواطني الدولة. أو لم تقع الجريمة على إقليمها، ولو لم تقع الجريمة على احد مواطنيها وقد يتخذ هذا المبدأ بعدا مطلقا فلا يشترط لاختصاص القضاء الوطني أن يكون المتهم موجودا على إقليم الدولة، وكانت بلجيكا من أوليات الدول التي أخذت بهذا المبدأ وطبقته عام ١٩٩٣، الجرائم التي تقع انتهاكا لاتفاقيات دولية، مثل الاتفاقية الخاصة بخطط الطائرات، وسلامة الطيران المدني، ومحاربة الإرهاب، والاستخدام غير المشروع للمواد النووية^(٢). ولم تقتصر بلجيكا على تطبيق الاختصاص العالمي على الجرائم الدولية تنفيذا لالتزاماتها الدولية بناء على الاتفاقيات الدولية، بل تجاوزت ذلك إلى جرائم عاقب عليها التشريع الوطني دون أن تكون محلا لأي التزام دولي، وذهب المشرع البلجيكي، مذهباً أكثر بعدا، فلم يشترط في قانون سنة ١٩٩٣ وجود المتهم على إقليم الدولة إلا أن بلجيكا قامت في ٢٣/٤/٢٠٠٢ بإجراء تعديل على تطبيقها لمبدأ الاختصاص العالمي، تحت

(١) موقع منظمة العفو الدولية، [//ara.amnesty.org/pages/icc-index-ara](http://ara.amnesty.org/pages/icc-index-ara) بتاريخ الاقتباس ٢٣/٦/٢٠٠٦.

(٢) تقرير منظمة العفو الدولية لسنة ٢٠٠٥.

تأثير الضغط السياسي ^(١)، نظرا لإقدامها على النظر في محاكمة مسئولين كبار، في بعض الدول منهم شارون، عندما قدمت شكاوي ضده، عن مسئوليته عن المذابح الفلسطينية، في مخيمات صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، وجاء التعديل الثاني عام ٢٠٠٣ فنص على أنه لا يجوز البدء في التحقيق بناء على الجرائم التي ينفذ فيها الاختصاص العالمي إلا بناء على طلب مقدم من المدعي العام الفيدرالي، ويخضع هذا القرار المدعي العام للطعن بواسطة المدني أمام غرفة المشورة ^(٢). وتعرضت بلجيكا بعد ذلك لضغط سياسي آخر في عام ٢٠٠٣ نفسه تمثل بنقل مقر الناتو من بروكسل مادام قانون ١٩٩٣ المعدل سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠٠٣ قائما، مما اضطرها إلى أن تصدر قانونا في ٥/٨/٢٠٠٣ بإلغاء قانون ١٩٩٣ الذي سمح بالاختصاص الجنائي العالمي بجميع تعديلاته وأعاد تضمين بعض نصوصه في قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية البلجيكي.

ولم يغير هذا القانون شيئا في نصوص التجريم. وإنما أحدث تعديلات جوهرية في مسائل الاختصاص فنصت على الأخذ بمبدأ الاختصاص الإقليمي مع التوسع في الاختصاص الإيجابي ^(٣) المرتبط بالجنسية البلجيكية للمتهم، والتوسع كذلك في الاختصاص، السلبي المرتبط بالجنسية البلجيكية للمجني عليه وقيد القانون الجديد الاختصاص العالمي، فاشتراط للمحاكمة أن يكون المتهم بجريمة دولية موجودا في الإقليم البلجيكي، دون إخلال بحق المدعي العام الفيدرالي بالبدء في التحقيق في حالة عدم وجود المتهم، كما خول القانون البلجيكي لوزير العدل بعد موافقة مجلس الوزراء إن يحيل

(١) د. عادل عزت، مصدر سابق، ص ٢٦٢.

(٢) د أحمد فتحي سرور، المصدر نفسه.

(٣) المادة (٣٩) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إلى المحكمة الدولية الجنائية أي أفعال تدخل في اختصاص المحاكم البلجيكية عدا ما يقع منها في بلجيكا بواسطة مواطن بلجيكي أو على مواطن بلجيكي، ما لم تكن هذه الأفعال قد نفذت بالارتباط مع أفعال دخلت في اختصاص هذه المحكمة طبقاً للمادة ١٨ من نظامها الأساسي. وعلى هذا النحو^(١)، استطاع القانون البلجيكي التوفيق بين مبدأ الاختصاص التكميلي للمحكمة الدولية، ومبدأ الاختصاص الجنائي العالمي. ومن أهم القضايا، التي كانت موضع اهتمام القضاء الدولي، فقد أصدر قاضي امراً دولياً، يتهم رئيس تشاد السابق حسين حبري بجرائم ضد الإنسانية ارتكبت خلال حكمه بين عام ١٩٨٢-١٩٩٠، السند القانوني الذي استند عليه القضاء، بعد رفض السنغال محاكمته، ونظراً للتعديل الأخير في القانون البلجيكي، فقد تقدم ثلاثة من ضحايا بلجيكين بلاغا ضد حسين حبري. وكان حبري متهم بقتل ٤٠ ألف مواطن قامت بها أجهزته الأمنية. ومنذ وصوله إلى الحكم في سنة ١٩٨٢^(٢)، طارد حسين حبري المعارضين وتصدى للمؤامرات الحقيقية والمتخيلة، وتحولت نجامينا إلى عاصمة لمراكز الاعتقال و"غرف التعذيب" التي مر بها، كما أكدت ذلك لجنة تحقيق وطنية، "غرف التعذيب" التي يتوفى فيها العديد من المعتقلين تحت التعذيب أو بسبب الإنهاك أو الأمراض أو الحرمان من الماء بالرغم من حرارة لا نطاق. «الأملاح هي أول ما يخرج من جسم الإنسان. وتليها حبوب حمراء كبيرة مؤلمة تبدأ في التقيح، ثم ينطلق مسلسل الإحتضار (أكثر من ٤٠ ألف ضحية (قتلوا)، وخلفت أكثر من ٨٠ ألف يتيم، و ٣٠ ألف أرملة، وأكثر من مائتي ألف شخص يعيشون، بسبب ذلك القمع، بدون دعم معنوي أو

((١) قانون المحكمة الدولية الجنائية.

((٢) ميثاق الأمم المتحدة. تاريخ الاقتباس

مادي^(١).. كان دور منظمات المجتمع المدني واضحاً في هذه القضية فقد نظمت هيومان رايتس Human Rights Watch تحالفاً من المنظمات غير الحكومية تشادية، وسنغالية ودولية، وتقدم سبعة تشاديين كمدعين في شكوى، بلاغا جنائياً أمام محكمة داكار الإقليمية في ينساير ٢٠٠٠ المجموعة قدمت للقاضي ديمبا كاندي، تفاصيل التهم المنسوبة إليه. الحصانة الدبلوماسية التي تعترض عليها أحياناً، المنظمات الإنسانية هدفت في الأساس إلى تسهيل العلاقات بين الدول ، من خلال حماية ممثليها من الملاحقات، التي قد تؤثر على عملهم. وقد ذكرت محكمة التمييز بهذا المبدأ في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١ إذ أعلنت عدم صلاحية القضاء الفرنسي، لمحاكمة الرئيس الليبي معمر القذافي في قضية الاعتداء على طائرة (دي. سي. ١٠) عام ١٩٨٩^(٢)، شيئاً فشيئاً، بدأت النصوص الدولية وخصوصاً قانون محكمة الجرائم الدولية تلغي الحصانات في حالات "الجرائم الأكثر خطورة" (ضد الإنسانية، وضد السلم ، وجرائم الحرب). ويشترط تطبيقها أن يصار إلى ترجمتها في القوانين الوطنية وهذا ما تتلأ الحكومات في الإقدام عليه^(٣).

إن المطلوب مبدئياً من الدول هو أن تقوم بتكييف قوانينها مع القانون الدولي. فقد أقرت بلجيكا مثلاً القانون المعروف بـ "الصلاحية الكونية" والذي يسمح للمحاكم البلجيكية بمحاكمة مجرمين أجانب، بسبب جرائم ارتكبوها خارج بلجيكا، وهكذا تمت إدانة مرتكبي مجازر الإبادة في رواندا انتصاراً للعدالة والإنسانية. يجب إن يعاد تشكيل المحاكمة في محكمة جنائية دولية في لاهاي. مثل هذا الرأي تدعمه ٤٠

(١) موقع منظمة HumanRightsWatch، <http://hrw.org/arabic> تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/٥.

(٢) د. أحمد فتحي سرور، اصلاح الدولة في اصلاح القضاء، la-reforme-de-justicetn.blogspot.com/2006/01/la-justice-e، ٢٠٠٦/١/١

(٣) د. عادل عزت، مصدر سابق، ص ٢.

دولة، إلا إن الولايات المتحدة وبريطانيا تعارضانه. وهما تعلنان بأنهما لن تسمحان، بأن يحاكم قضاء أجنبي جنودهما^(١). ومع الانسياق وراء منطقهما، فإنه يمكن فقط محاكمة الصرب. وما يتعلق بمصير محكمة لاهاي، فإن الغرب ومع الوقت، سيتخلص منها ولكن فقط بعد أن تنفذ المحكمة طلب حلف الناتو بمحاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش. Slobodan Melosovitch تبني شرعية دولة القانون، على سيادة القانون فالدولة والقانون وجهان متلازمان، فلا وجود لها بغير القانون ولا وجود للقانون بغيرها والقاضي هو مفتاح الالتزام بسيادة القانون ولهذا فإن مشروعية النظام القضائي، تتوقف بدورها على قدرته على تحقيق سيادة القانون بمعناها الواسع، الذي يتجاوز مجرد احترام القانون بل تمتد إلي مضمون القانون ذاته من حيث وجوب حمايته لحقوق الإنسان. فإذا عجز القانون عن توفير هذه الحماية، لم يصبح جديرا بأن تكون له السيادة وقد عبرت المحكمة الدستورية العليا في مصر عن ذلك بقولها: " إن خضوع الدولة للقانون، يعني عدم إخلال تشريعاتها بالحقوق، التي يعتبر التسليم بها مفترضا أوليا، لقيام الدولة القانونية في النظم الديمقراطية"^(٢).

(١) جرائم حسين هبري، ضد الإنسانية، صحيفة الراي العام السودانية ٢٠٠٥/١٠/٣٠.

(٢) آن سيسيل وريبر، العدالة الدولية بين القانون والسياسة. <http://www.mondiploar.com>

٢٠٠٥/٩/٢٧

الفصل الرابع
المتغيرات الدولية المؤثرة على
سيادة الدولة

المبحث الأول: الشركات متعددة الجنسية
وسيادة الدولة

المبحث الثاني: منظمات المجتمع المدني.

المبحث الثالث: العولمة وسيادة الدولة.

المبحث الأول

الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدولة (MNC)

تعرف وثيقة الأمم المتحدة الشركات المتعددة الجنسية (على أنها أي كيان اقتصادي، يعمل في أكثر من بلد واحد أو إلى مجموعة كيانات اقتصادية تعمل في بلدين أو أكثر، أياً كان الشكل القانوني الذي تتخذه سواء في موطنها، أو في البلد الذي تمارس فيه نشاطها، وسواءً نظر إليها منفردة أو مجتمعة)^(١).

وأبرز مظهر للعولمة السياسية، ما حث من تغيير ملحوظ في قوة الدولة، إذ بدأ دورها يتضاءل وصار الخضوع لرؤوس الأموال أمراً تقتضيه الحكمة السياسية، وتتساوى في ذلك جميع الدول، بل صار رأس المال يتحكم في الخيارات السياسية، ويقرر القرارات قبل أن تصل إلى الدولة، وأصبحت الشركات العملاقة متعددة الجنسيات تحل تدريجياً محل الدولة، وقفزت فوق أسوارها، بل أخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية. كما برز سقوط الشمولية، والسلطوية، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة لذلك ظهرت مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان بسبب مشكلة هيمنة الدول الكبرى على مجلس الأمن، و الأمم المتحدة.

ومن مظاهر العولمة الاقتصادية ظهوراً لشركات متعددة الجنسيات، التي تتميز بفائض إنتاجي ضخم، ونشاط استثماري واسع يشمل دولاً متقدمة أو نامية على السواء، كما تتميز هذه الشركات باحتكارها للتقنية الحديثة، التي توجد مراكزها الرئيسية في عدد من الدول المتقدمة صناعياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول

(١) وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/Sub.2/2002/28/Rev.

غرب أوروبا واليابان وهذه الشركات مسئولة عن أكثر من (٨٠%) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم.

إن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية تسيطر حالياً على حوالي ٤٠% من حجم التجارة العالمية، ولعل من أهم التأثيرات السياسية لهذه الشركات كانت في إفريقيا، حيث ساهمت هذه الشركات بشكل فعال وأساسي في انعدام الأمن وضعف الدولة وعدم قدرتها على بسط نفوذها على كامل أراضيها وقد نجم عن هذا الوضع لجوء بعض الحكومات من خارج وداخل إفريقيا والشركات متعددة الجنسية لاستخدام المرتزقة والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بغرض توفير الأمن أو محاربة متمردين أو تأمين استغلال الموارد فيما عرف بخصخصة الأمن. وكان أشهر استخدام للمرتزقة في سيراليون عندما شاركت شركة اكزيكيوف اوتكم الجنوب افريقية، في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ في الحرب ضد حكومة احمد كباح واضطرت للانسحاب بعد أن أوقف صندوق النقد الدولي قرضاً كان قد قدمه لحكومة كباح وأدى انسحاب الشركة للإطاحة بكباح، لكن المرتزقة عادوا مرة أخرى عندما وافقت شركة 'Sand line' على العمل عام ١٩٩٨ مع حكومة كباح التي عادت للسلطة بمساعدة الشركة.

الشركات متعددة الجنسيات:

إذا صح وصف هذا العصر، بأنه عصر العولمة، فمن الأصح وصفه بأنه عصر الشركات، متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم لهذه العولمة^(١). ويرجع تأثير هذه الشركات كقوة كبرى مؤثرة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي إلى الأسباب التالية:

(١) د. حسن الحاج علي احمد، مصدر سابق، ص ٢١.

أ. تحكم هذه الشركات في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر، وإشاعتها ثقافة استهلاكية موحدة.

ب. قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد .

ج. مرونتها الجغرافية.

ويأخذ بعضهم على هذه الشركات ما يلي:

١. تناقضها بين وجهها التوحيدي للعالم، ووجهها الآخر وهو كونها رمزاً للسيطرة الاقتصادية ومن ثم السياسية.

٢. عدم وجود قواعد وضوابط قانونية أو اتفاقات دولية ملزمة لها مما شجعها على انتهاك قوانين العمل وحقوق الإنسان. المعارضين للأخذ بالعولمة لا يفتنون يحذرون من هذه العولمة ويطالبون بمقاومتها لأنها حسب رأيهم وان بدت براءة إلا أنها لا تحمل في جوانبها قدسية البراءة فهي تعمق الفوارق وتضاعف من عجز الدول أمام ديكتاتورية الأسواق المالية (التي تَحصر النشاط الاقتصادي في عدد من الشركات العالمية في الدول الصناعية الكبرى ولما تفرضه من اتجاهات وقوانين تقلص الصناعات الوطنية وتزيد فقر الفقراء وتشيع البطالة).

وتوضّح "رابطة النقابات العالمية" (ICFTU) في هذا السياق أنه يوجد في الواقع ٤٠٠٠٠ شخص من أصحاب الأموال يسيطرون على ٨٠% من التجارة العالمية، وأن ثروة المائتي فرد الأثري من سواهم في العالم تتجاوز الدخل الإجمالي لـ ٤١% من سكان الأرض، بينما يوجد من جهة أخرى ٢٥٠ مليون طفل يُجبرون على العمل في ظروف غير إنسانية لمجرّد البقاء على قيد الحياة!^(١)

(١) رائدة شبيب، مناهضو العولمة، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٣/١ - www.islamonline.net/arabic

ويؤكد في هذا الصدد الأستاذ عبد الحافظ الصاوي أن (النمو غير المتكافئ والتركز في الثروة وازدياد التفاوت في توزيع الدخل؛ حيث تتآكل الطبقة الوسطى لحساب الطبقات الفقيرة، ويصدق هذا على تطور الأمور داخل الدولة الواحدة، كما يصدق على توزيع الدخل والثروة بين الدول، وخاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وكذلك تعرض بعض الدول للتهميش.)^(١) فالأساس الذي اعتمدته العولمة في انطلاقها هو تأخي وشمول شعوب العالم بالرفاهية ووضع حد لظاهرة الفقر المزرية. في حين أن ما تمت عولمته هو البؤس والفقر وزيادة الهوة بين الدول الفقيرة والغنية وزيادة البطالة والخوف، والقلق من المستقبل وتعميق ظاهرة الفساد والاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة والحرب وعدم السلام والأمن وزيادة ثراء لدى طبقة محصورة.

فقد أصبح مصطلح العولمة؛ يعني اتساع الفرق بين البشر وبين الدول، وهكذا نجد مثلاً أن عدد الأثرياء في العالم يصل إلى ٣٥٨ ملياردير فهؤلاء يمتلكون ثروة توازي ما يملكه مليارين ونصف من سكان المعمورة، وأن عدداً قليلاً من دول العالم تستغل ٨٠ % من الناتج العالمي الإجمالي و ٨٤ % من التجارة العالمية ويمتلك سكانها ٨٥ % من مجموع المدخرات العالمية.

لقد أدت العولمة (إلى اختفاء بعض المصطلحات المهمة التي شغلت ساحات الفكر والسياسة لفترة طويلة، مثل مصطلح "العالم الثالث" ومصطلح "التحرر" والتقدم " وحوار الشمال والجنوب" والتنمية الاقتصادية. وهناك من اعتبر أن أيديولوجيتها تتميز بفقرها الرمزي والتصويري ولا ترضي التطلعات البشرية الدفينة، ولا تتوفر على عناصر الحكم، والأمل، التي تلازم الرؤى الجماعية لضبط العلم وتغييره).

(١) عبد الحافظ الصاوي، العولمة الاقتصادية. تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٣/١.

العولمة في رأي المعارضين لها، تبتلع السياسة وتحل محل الدولة، في ميادين المال، والاقتصاد، والإعلام الخ.... ويترتب على ما تفرزه العولمة من نتائج " تضاعل إمكانات الدول المختلفة، على التدخل أكثر فأكثر. في حين يتعاضد أكثر فأكثر، تجاوز اللاعبين الدوليين حدود اختصاصهم بدون رقيب يذكر. ولعل القطاع العام خير دليل على ذلك ، كما يقول بطرس غالي الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة مضيفا بأن قادة الدول بصفتهم هذه فإنهم لا يزالون يتصورون بأن السيادة الوطنية، ما فتئت في أيديهم وأن بمقدورهم السيطرة على العولمة في النطاق الوطني، وأن القادة السياسيين، لم يعودوا يمتلكون الكثير من مجالات السيادة الفعلية، التي تمكنهم من اتخاذ القرار، في حل المسائل الرئيسية ، الواقع أن دور الدولة في عصر العولمة قد تقلص في القيام بدور الدركي، لنظام العولمة نفسه. وإذا تقلصت مهام الدولة انحصر مجال السياسة. فالعولمة تقتضي الخصخصة، أي نزع ملكية الأمة ونقلها، للخواص في الداخل والخارج وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ومن لا يملك لا يراقب ولا يوجه. وبالفعل فدور الدولة في المراقبة والتوجيه في المجال الاقتصادي يتقلص في نظام العولمة إلى درجة الصفر، أو على الأقل يراد منه ذلك. أما في مجال الاتصال، والإعلام والثقافة، فالمراقبة أصبحت مستحيلة عمليا إذ لم يعد للدولة في هذا المجال سوى خيار واحد وهو تسهيل الاتصال وسريان الإعلام لفائدة الشبكات العالمية. أما السياسة الخارجية في نظام العولمة فتتولاها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات ما يسمى " المجتمع الدولي " وعلى رأسها مجلس الأمن. هذا فضلا عن التأثير الذي تمارسه المؤسسات الاقتصادية " العالمية " مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي^(١).

(١) محمد عابد الجابري، العولمة نظام وإيديولوجيا، الحلقة الخامسة، جريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ ٨-٢-

جميع هذه الشؤون التي تنتزعها العولمة من الدول تنتزعها أيضا من السياسة فتتركها بدون موضوع لأن العولمة تفرض طريقا واحدا وفكرا وحيدا هو الليبرالية، ولا شيء غير الليبرالية ، وتعني اليوم الخصخصة والعولمة.

وأما المدافعون عن هذه الشركات فيشيرون إلى مساهمتها في العملية التنموية، حيث توفر فرص التدريب، والعمل وتدفع الضرائب، التي يمكن استخدامها في البرامج الاجتماعية، كما أنها تنقل التكنولوجيا المتطورة، وتعود بالقطع الأجنبي، وتساعد في بناء قاعدة صناعية في البلدان الفقيرة.

إن الشركات المتعددة الجنسية التي ظهرت بعد التطور العلمي واتسعت بشكل واسع، وأصبح العالم كله سوفا واحدة تديرها عقول فردية، من نقاط محددة مركزية ولعل السمة الأبرز لهذه الشركات ليس حجمها وكثافة مشاريعها، ولكن نظرتها إلى العالم، كوحدة واحدة.

الشركات المتعددة الجنسية، كما يري ميشال جيرتمان قد تقوم بإجراء الأبحاث في بلد، وتصنع المواد في آخر، وتجمعها في ثالث، وتبيع السلع المصنعة في رابع، وتودع فائض الأرباح في خامس، وهكذا تستمر عملياتها بهذا الشكل.

وإذا كان الفكر الليبرالي الجديد New liberal هو الناظم الجوهري " للعولمة" فإن الليبرالية الجديدة تتجه الآن ضد الدولة القومية نفسها، كأداة ضبط وتنظيم، أي أداة تدخل ولجم على الصعيد القومي، وعلى الصعيد العالمي، والفكرة المطروحة حالياً إن الرأسمالية تنشط الآن على المستوى الكوني، مديرة حركة رأس المال، والخدمات والسلع وبالطبع العمل. وهكذا فإن الاقتصاد المعولم، يقع خارج نطاق تحكم الدولة القومية، مما يزيد في إمكانات الصراع والتنافس، ويزيد من دور الشركات متعددة الجنسية ويحولها إلى شركات فوق قومية Trans - Nation ورأسمال طليق بلا قاعدة وطنية محددة وبإدارة عالمية. ويبدو أن "العولمة " لم تفقد

الدولة القومية الكثير من وظائفها كناظم وضابط اقتصادي فحسب، بل إن انتهاء الحرب الباردة، من جانب ثان، ساهم مع العولمة في تقليص وظائف الدولة العسكرية الأمنية ... إلى حد غير قليل.

(فجأة وكان الدول ذات السيادة قد أصبحت بلا دفاع، فقد أصبحت بعض المفاهيم كمفهوم السيادة فأقدا المعنى بشكل غريب) هذا الكلام للأستاذ الأمريكي فرنون، الذي عنى بهذه الجملة الصعبة موت الأمم. وإن كان قد سبقه كثيرون، ولحق به كثيرون ممن اكتشفوا أن الدول قد أصبحت ضعيفة جدا، وإن العالم يدخل شيئا فشيئا تحت سيطرة بعض الشركات العالمية. وقد تنبه البعض إلى أن الكون الذي كان تتنازعه فيما مضى الأمم المتعارضة، اخذ في التحول شيئا فشيئا إلى نوع من الوحدة، بطريقة لا واعية ومصلحية، وذلك بفضل الشركات متعددة الجنسيات فهذه الشركات تبدو كأنها قادرة على مد الجسور فوق انقسامات العالم، أسهل مما تستطيع ذلك المنظمات السياسية أو الدينية، ومقابل هذا التفاؤل. الزائد بدأت تظهر بوادر القلق، وبدأت ترتفع التحذيرات وصرخات التنبيه فالأمم هي الخلايا الأساسية في حياة الشعوب، فإذا اختفت ماذا يمكن أن يحل محلها؟ وهل يمكن لشعب من الشعوب أن ينقاد لمصالح تجاره وصناعه؟

إن وجود الشركات متعددة الجنسية، يشكل تهديدا لاستقلال الدول. فهذه الأخيرة معرضة لفقدان كل سيطرة لها على اقتصادها، بالإضافة إلى ما ينتج عن ذلك من ولاءات متعددة، ومتضاربة بالنسبة لفروع الشركات، نظرا لتعدد الدول التي تتواجد فيها الشركات. ف لأول مرة في تاريخ العالم تنشئ الشركات نوعا جديدا من التعاون الاقتصادي الدولي القائم على أساس جعل الاستقلال الاقتصادي حلمًا يصعب تحقيقه ، إن التوازن الاقتصادي لمناطق أوربية كثيرة ^(١) مثل اسكتلندا، خاضع تماما

(١) عمرو عبد الكريم، مفهوم العولمة، تاريخ الاقتباس في ٢٧ / ٩ / ٢٠٠٥. www.islamonline.net/Arabic

لقرارات الشركات متعددة الجنسية، فهذه الشركات قادرة على إحلال الخراب في تلك المناطق إذا ما قررت إلغاء فروعها دون أن تكون تلك الدول المضيفة قادرة على اتخاذ أي إجراء ، لأنها لا تملك أي سلطة على الشركات. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الأخيرة قادرة على تأمين التوازن الاقتصادي لتلك المناطق إذا ما لجأت إلى تطوير وحدات إنتاجها ، معنى ذلك أن مناطق اقتصادية كاملة خاضعة لسيطرة الشركات متعددة الجنسية يمكنها أن تصبح خارج نطاق القرارات الاقتصادية وحتى السياسية للحكومات.

إن الاستقلال السياسي لا يمكن أن يتحقق للدول دون حصولها على استقلالها الاقتصادي فطالما هي مرهونة بالشركات متعددة الجنسية، وطالما أن الاستقلال التكنولوجي والعلمي يظل محصورا في إطار ضيق، فإن الاستقلال السياسي يظل أمرا بعيد التحقيق.

إن الاقتصاد هو القوة المهمة للدولة بدونه لا تستطيع أي حكومة تنفيذ سياسة طموحة في مخططاتها وواقعية في وسائلها. إن عدم القدرة على مراقبة التطور الاقتصادي، والعلمي، والثقافي يحول الاستقلال السياسي بطريقة غير مباشرة إلى كلمات دون معنى فهذا الاستقلال تهدده الشركات متعددة الجنسية بسبب تعقيد مسألة الانتماء والولاء^(١).

مسألة الولاء: إن مواطنا أميركيا ينتقل إلى الخارج يظل مواطنا أميركيا، لكن شركة أميركية أو شركة فرنسية تفتح لنفسها فروعا في الخارج، لا تكون بذلك مواطنين أميركيين أو فرنسيين ، ففروع الشركات الأميركية في فرنسا تمتلك المواطنة الفرنسية وفي ألمانيا، المواطنة الألمانية وهنا تنشأ ثلاثة صراعات أساسية نتيجة لهذا الموقف.

(١) د. انور محمد فرج، مصدر سابق، ص ١٤.

- أ- **الولاء الأصلي:** كل فرع من فروع الشركات متعددة الجنسية يظل خاضعا لأوامر وتعليمات الشركة الأم، مهما كانت جنسيته، من هنا يمكن أن ينشأ أول خلاف بين القرارات التي تتخذها الشركة - الأم، وبين قرارات حكومة البلد المضيف فالفرع، باعتباره يحمل مواطنة البلد الذي تتواجد فيه ، لا بد له أن يخضع لما تفرضه سلطات هذا البلد على كافة مواطنيها.
- ب- **الولاء السياسي:** قد تخضع الشركات في بعض الأحيان إلى الرضوخ للاعتبارات السياسية والاقتصادية التي قد يتخذها البلد المضيف وهي تتعارض مع سياسة ومصالح الشركة.
- ت- **الولاء المهم:** فإن خلافا ثالثا يمكن أن ينشأ في حالة حدوث عدم توافق بين التيارات السياسية للبلد الذي تنشأ فيه الشركات متعددة الجنسية، والبلد الذي يستضيفها فالدولة تستخدم عادة كل ما تملكه من نفوذ على مواطنيها من أجل الوصول إلى تنفيذ سياسة معينة. لذلك فإن الشركات متعددة الجنسية مدعوة أيضا لتبني موقف محدد وعكسه على فروعها. فإن كانت الدول المضيفة قد أقدمت على تطبيق توجهات سياسية مختلفة، وحاولت بشكل طبيعي فرضها على مواطنيها، بما في ذلك فروع الشركات متعددة الجنسية، فإن هذا الوضع يؤدي لا محالة إلى نشوب صراع، فالفروع تجد نفسها أمام توجهات متناقضة .
- ونظرا لحجم الشركات متعددة الجنسية وقوتها الاقتصادية العملاقة تصبح المصلحة القومية للدولة الأم هي حماية وصيانة هذه الشركات ونظرا لان ازدهار الدولة يعتمد على تفوق هذه الشركات يصبح حماية مصالح هذه الشركات من متطلبات الأمن الاقتصادي لها، فالشركات العالمية تحتاج إلى دعم من دولتها الأم،

كما أن الدولة تحتاج إلى شركات متعددة الجنسيات متفوقة، ويرى البعض اختفاء السيادة حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجياً، منذ نحو خمسة قرون، سوف تحل اليوم الشركة متعددة الجنسيات^(١)، تدريجياً محل الدولة والسبب هو أن الشركات متعددة الجنسية تسعى خلال تلك المرحلة إلى إحداث تقليص تدريجي في سيادة الدول، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة، وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة .

وهناك نماذج للشركات المتعددة الجنسية تعمل في مجال صناعة الأغذية، ومدى هيمنتها على البلدان النامية، حيث يتزايد تطبيق الإدارات الحكومية المسؤولة ، عن الرقابة على الأغذية لتدابير مراقبة الصناعة للجودة الذاتية. وتتم عمليات الرصد بواسطة السلطات الحكومية المعنية، بغرض التأكد من أن هذه الإجراءات، تتفق مع اللوائح على المستوى القطري، وكذلك على مستوى عدة أقطار .

وقد بدأ نصيب شركات الأغذية متعددة الجنسيات يتزايد بالنسبة لاستهلاك الأغذية. وأصبحت هذه الشركات حريصة على المحافظة على سمعتها، من خلال تقديمها لأغذية سليمة، ذات جودة عالية. وقد أنشأ الكثير من هذه الشركات مصانع لتجهيز الأغذية في البلدان النامية حيث تكون إجراءات الرقابة على سلامة الأغذية أقل صرامة منها في البلدان المتقدمة، وحيث تكون قدرة الحكومات على القيام بعمليات الرصد المناسبة محدودة. وعلى الشركات متعددة الجنسية أن تحافظ على أعلى مستوى تطبقه حيثما كان لها مصالح.

العولمة تقوم في الوقت الحالي بتغيير سمات الواقع الاقتصادي العالمي بطرق جوهرية كبيرة، يحركها في هذا الاتجاه الاندفاع الواسع باتجاه عملية تحرير التجارة

(١) د. انور محمد، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

العالمية، والاندماج الكبير للأسواق وخاصة أسواق رأس المال، وزيادة إنتاج الشركات متعددة الجنسيات التي وصل عددها حوالي ٤٠ ألف شركة يمتد نشاطها إلى كافة القطاعات وتغطي كل القارات ، وقد بلغت إيرادات أكبر ٥٠٠ شركة عابرة للقارات في عام ١٩٩٦ نحو ١١٠٠٠ مليار دولار، وهو ما يشكل ٤٤% من الناتج المحلي العالمي الذي وصل إلى نحو ٢٣٠٠٠ مليار دولار وتسيطر هذه الشركات على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة وثلثي التجارة الدولية، في مجال السلع و الخدمات^(١).

وهناك مسألة أخرى تثير القلق هي مسألة الترخيص. فطبقا للجوانب المتعلقة بالتجارة في اتفاق حقوق الملكية الفكرية، فإن أغلب الشركات متعددة الجنسيات، لديها ترخيص بشأن الأغذية المحورة وراثيا، أو الأصناف النباتية المحورة وراثيا. وقد يجد المزارعون في البلدان النامية، أنهم يدفعون رسوما إلى الشركة المعنية، قبل أن يعيدوا استخدام بذور محاصيلهم نفسها. الأمر الذي يضيف عبئا اقتصاديا على المزارعين، قد ينعكس على النظام القطري لسلامة الأغذية^(٢).

وتلعب المنظمات الدولية الكبرى (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ومجموعة السبعة والثمانية وغيرها...) التي تفرض شروطا اقتصادية على مؤسسات ذات سيادة، أو تدعي أن لها السيادة على الدولة الوطنية^(٣).

(١) د. حاكمي بو حفص، العولمة؛ الاندماج السريع والمخاطر المحدودة حالة الدول

النامية. <http://www.uluminsania.net/a43.htm> تاريخ الاقتباس ٢٥/١٢/٢٠٠٥.

(٢) د. مدوح جبر، نص محاضرة: زيادة الكفاءة والشفافية في نظم سلامة الأغذية - اقتسام الخبرات، تاريخ

الاقتباس ٢١/٨/٢٠٠٦. المنتدى العالمي للمسؤولين عن سلامة الأغذية،

(٣) د. حسن الحاج علي احمد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٠، أبريل ٢٠٠٥، ص ٢٨.

ويرى د. أحمد سيد مصطفى أن الشركات متعددة الجنسية؛ هي شركات تنتشر عملياتها في أكثر من دولة في آن واحد لكنها تخطط وتديرها إستراتيجياً ومركزياً من المركز الرئيسي في الدولة الأم ومن منظور عملي وواقعي أيضاً تدير هذه الشركات عملياتها في أكثر من بلد في نفس الوقت وتصنع قراراتها لا مركزياً بما يتناسب وطبيعة السوق المحلي الذي تدير عملياتها به Multi-domestic فتحدد استراتيجيات منفصلة أو خاصة لكل فرع من فروعها وتصنع القرارات بكل فرع سواء في تصميم المنتج أو التسويق، بما يتناسب ويتوافق مع الثقافة الخاصة لكل مجتمع في الدولة أو المنطقة أو السوق المستهدفة ويشكل كل فرع مركزاً مستقلاً للتكلفة والربحية، ومثال ذلك إدارة شركة جنرال موتورز لفرعها في مصر/الإسكندرية، وشركة نستله أكبر شركة متخصصة في الصناعات الغذائية^(١). ومهما يكن من أمر، فقد أسهمت هذه الشركات في النمو السريع للتجارة العالمية وتركت أثرها في سيادة الدولة بفرض قوانينها الخاصة وتدخلها الواضح في شكل وسيادة الدولة، لذا أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يؤكد فيه ضرورة احترام هذه الشركات السيادة الوطنية، وحقوق الإنسان جاء فيه:

أ- تشجع الشركات غير الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، في حدود مواردها وقدراتها، التطور والتنمية على الصعيد الاجتماعي وذلك بتوسيع الفرص الاقتصادية - لاسيما في البلدان النامية وبالأخص في أقل البلدان نمواً.

ب- تحترم الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال الحق في التنمية التي يحق لجميع الناس المشاركة والمساهمة فيها، والحق في التمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يمكن في ظلها

(١) د. أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، ط٢، (الزقازيق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٩).

إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً وتحقيق التنمية المستدامة من أجل ضمان حماية حقوق الأجيال المقبلة.

ت- على الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال أن تحترم حقوق المجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطتها وحقوق الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لعام ١٩٨٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، وعليها أن تحترم، بصفة خاصة، حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المشابهة في ملكية أراضيها وحيازة وتتميتها وحمايتها واستخدامها وغيرها من الموارد الطبيعية والممتلكات الثقافية، والفكرية، والسيطرة عليها وعليها أن تحترم كذلك مبدأ القبول والمسبق والمستنير للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تتأثر بمشاريعها الإنمائية. ولا يجوز حرمان الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية من موارد رزقها أو ترحيلها من الأراضي التي تشغلها على نحو يتعارض مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وعليها إضافة إلى ذلك، أن تتفادى إلحاق الضرر بصحة الشعوب والمجتمعات الأصلية وبيئتها وثقافتها ومؤسساتها في إطار تنفيذ المشاريع، بما في ذلك شق الطرقات في المواقع التي توجد فيها أو بقربها الشعوب والمجتمعات الأصلية. وعلى الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال أن تتوخى الحذر بصفة خاصة في الحالات التي لم ترسم أو تحدد فيها على نحو وافٍ أراضي الشعوب الأصلية أو مواردها أو الحقوق المتعلقة بها.

ث- على الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال احترام حماية حقوق الملكية الفكرية وإعمالها على نحو يسهم في النهوض بالابتكار التكنولوجي وبنقل التكنولوجيا ونشرها، لفائدة منتجي المعارف التكنولوجية

سبادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة

ومستعملها على السواء، وعلى نحو يفضي إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، مثل حماية الصحة العامة، وإلى توازن الحقوق والواجبات.

المبحث الثاني

منظمات المجتمع المدني

ظهر مصطلح "المجتمع المدني CIVIL SOCIETY" في كتابات هيجل ، ولم يكن صاحب السبق في إرسائه. ولكن المفهوم حافل، فهو تاريخ تحولت دلالاته منذ تشكيله اللاتيني SOCIETAS CIVILIS ماراً بتشكيلات المعرفة، التي تعبر عن معرفة تاريخية متميزة جداً، كالتي عاشها فيرجسون وهيجل وجرامشي، وفي كل تكون للمعرفة يأخذ مفهوم المجتمع المدني معنى جديد، يعبر عن قطيعة واضحة مع المعنى القديم^(١).

المجتمع المدني عند هيجل، هو النظام الذي ينشأ من الاعتماد المتبادل، بين الأفراد، في نشاطاتهم المادية، فهو نتاج الفردية والنظام الذي تنشئه هذه الفردية. يقول هيجل: "الشخص العيني الذي هو نفسه موضوع غاياته الجزئية، و بوصفه مجموعة الحاجات، و مزيجاً من الهوى، والضرورة المادية، هو المبدأ الأول في المجتمع المدني. لكن هذا الشخص الجزئي، يرتبط بالضرورة بغيره من الشخصيات الجزئية الأخرى حتى أن كلا منهم يقيم ذاته ويشبعها عن طريق الآخرين، وهذا هو.. المبدأ الثاني في هذا المجتمع"^(٢)، أي مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يجعل المجتمع يسير بتلقائية و آلية. والمجتمع المدني حسب هذا الوصف هو المجتمع البورجوازي، كما وصفه منظروه: هوبز، و لوك، و هيوم و آدم سميث. وبداية المفهوم، كانت مع بداية الفترة الحديثة، وعصر النهضة، وهي المرحلة التي مهدت

(١) محمد سيد أحمد: مقولة المجتمع المدني والدولة في الخطاب الهيجلي.

http://www.enashir.com/blogs/tarik/٨٩٧٠/ تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/٨.

(٢) اشرف منصور: قراءة جديدة للفلسفة هيجل في الدولة.

www.enashir.com . تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/٨.

للثورة الفرنسية (هوبز، ديريدو، روسو) وقد ظهرت مع المفهوم، مفاهيم جديدة أخرى، مثل الوطن والدولة، ومن الملاحظ، أن المفهوم قد ولد ونشأ في الصراع السياسي، والاجتماعي، الذي عرفه المجتمع الأوربي، منذ القرن السابع عشر.

ويرى الأستاذ محمد سيد أحمد، مفهوم المجتمع المدني مفهوم سياسي، ولذلك ارتبط بمفهوم الدولة والليبرالية والديمقراطية، فلا يمكن أن تكون ديمقراطية، بدون مجتمع مدني، ولا يمكن أن يقوم المجتمع المدني بعيدا عن الدولة.

لقد أدت التطورات في العلاقات الدولية إلى تحولات في مفهوم الدولة القومية، بتآكل مبدأ السيادة، وأخذت منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية (NGOS) تمارس دورا مهما في التأثير على الحكومات، والمنظمات الدولية، بل صارت شريكا أصيلا في إدارة الأزمات^(١). وقد كثر في الفترة الأخيرة، استخدام مصطلح المجتمع المدني، لحياة عصرية، يرتقي فيها المجتمع ويسمو، كما تتضاءل فيها سطوة الدولة وسلطانها، فالدولة وحدها لا تستطيع تنمية مجتمعاتها، بدون المساهمة الفاعلة لمنظمات ومؤسسات هذه المجتمعات، وإذا كان الغرب قد شجع هذه المنظمات الأهلية، من أجل كبح جماح هيمنة الدولة والحد من سلطانها، خلق الله الناس شعوبا وقبائل ليتعارفوا، ويتعاونوا، قال تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)^(٢) فليس في الإسلام اختلاف في المعاملة بسبب اختلاف اللون، والقومية، والإقليمية، باعتبار أن الناس أمة واحدة، تجمعها الإنسانية، وإن فرقتهما الأهواء، والمصالح، قال تعالى: (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)^(٣) المجتمع الإسلامي؛ كان يسبق الدولة في مشروعات الخدمة العامة حيث كانت أوقاف

(١) عبدالمعزم محمد مبروك، مجلة الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، عدد ١، ٢٠٠٥، ص ٥٥.

(٢) القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية (١٣).

(٣) القرآن الكريم، سورة الانبياء، الآية (٩٢).

المسلمين هي المحرك الأول فقد روى عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم انه قال (والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) .. لذا يتضح من هذا الحديث الشريف أهمية العمل الإنساني ومساعدة الآخرين وإن مقاصد الدين تستوجب الرحمة، والعدل، والمساواة، وتكريم الإنسان، بغض النظر عن هويته، قال تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) ^(١) فالإنصاف يصبح مبدأ جوهريا لكل الناس وحق العدل للجميع دون تخصيص بنوع دون الآخر ولا بطائفة دون أخرى.

يرى د. محمد بن عبد الله ان (العمل الخيري جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي، بل هو متلازم مع تشريعات الإسلام) حيث قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) ^(٢).

شهدت السنوات الأخيرة استخداما واسعا لمصطلح المجتمع المدني، والدور الذي يمكن أن تلعبه منظماته في سياسات الدولة، ورغم أن هذا المصطلح ليس جديدا، إذ يعود تاريخه إلى عهد أرسطو الذي أشار إلى المجتمع المدني، كمرادف للمجتمع السياسي ^(٣).

يرى الأستاذ أيمن عبد الوهاب أن عملية إحياء المجتمع المدني خصوصا في عالمنا العربي، تتطوي على العديد من القضايا الشائكة، وفي مقدمتها إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، خصوصا مع تعمق عملية التحول الديمقراطي التي يستند إلى جناحين، الأول خارجي، والثاني داخلي، الذي يرتبط أجندة الإصلاح السياسي لعالمنا العربي ^(٤) أصبح النظام العالمي المعاصر نتاج أنماط متعددة ومتراصة من التفاعل الدولي الذي تحدد صورته أطراف فاعلة من الدول وغير

(١) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية (٩٠).

(٢) القرآن الكريم، سورة الحج، الآية (٧٧).

(٣) نور احمد، منظمات المدني الواقع والمنظور، جريدة الصحافة السودانية، عدد ٤٥٧٥، ٤/٣/٢٠٠٦، ص ٥.

(٤) السيد ياسين، صعود المجتمع المدني العربي، جريدة الاهرام المصرية، العدد ٤٣٥٨٥، ٦/٤/٢٠٠٦.

الدول. والتفاعل بين المجتمع المدني والأمم المتحدة لا يمكن فهمه فهما صحيحا؛ إلا في إطار هذه المنظومة الأوسع نطاقا. وتتجاوز المشاكل البالغة الأهمية، الحدود الإقليمية الوطنية، وتناقش من قبل مختلف الرابطات الوطنية، في حيز عام أخذ في الاتساع. وتؤثر الأخطار، التي تهدد العالم، مثل عدم الاستقرار المالي، والكوارث البيئية، والإرهاب، والمخدرات، والأمراض المعدية، وظهور وباء مثل أنفلونزا الطيور، هذه الفترة كمثال بسيط يتطلب تهديد مباشر لحياة الناس في كل مكان وبلغت من الحجم حدا أنه ما من بلد يستطيع لوحده أن يتصدى لها. لعبت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تعزيز الحكم الراشد من خلال تشجيعها المستمر لمشاركة المجتمع المدني في عمليات الجوار والمداولات، التي تقضي إلى أشكال جديدة من التنظيم السياسي. نهاية الحرب الباردة وسياسات القوة المرتبطة بالصراع بين الكتلتين الإيديولوجيتين أثارت آمالا كبيرة. وكان الفائزون بالحرب الباردة أول من أعلن أن العهد الجديد سيبنى بمشاركة الأمم المتحدة لا من دونها. وبالفعل اتسعت جدول أعمال المنظمة واستعدادها للتعاون مع الجهات الفاعلة من غير الدول اتساعا جنريا. وأصبحت المسائل العابرة للحدود الوطنية التي لها علاقة مباشرة بنوعية حياة الشعوب في الحاضر والمستقبل برنامج عمل اليوم.

ويرى الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى؛ أن منظمات المجتمع المدني، تزداد أهميتها في ظل التغيرات السياسية، والاجتماعية، وان هذه المنظمات، تلعب دورا متزايدا في الحياة العامة للمجتمعات العربية، وقد سعت الجامعة العربية إلى التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، بغية خلق شراكة تقوم على أسس مؤسسية سليمة^(١).

(١) تقرير الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى المقدم للجنة العربية في الخرطوم مارس ٢٠٠٦، ص ٢٤٧.

يضطر إلى اللجوء إلى الحكومة لطلب المعون والمساعدة والتي يتبعها التدخل الحكومي، في شئون المنظمات التي تحصل على الدعم الحكومي، كما يفتح أبواب الفساد الإداري والمالي.

ثانياً: الشروط والخصائص المعنوية والأخلاقية

تعد تلك الشروط أهم من الشروط المادية، ولكنها أصعب في الحصول عليها، فالأهم من وجود المؤسسات وجود مبادئ وقيم تحكمها بما يضمن تحقيق الهدف من وجودها. فلو تصورنا أننا قمنا ببناء عمارة جميلة، ولكن سكانها لم يلتزموا بمبادئ الجيرة والتعاون، ربما يؤدي ذلك إلى انهيار العمارة فوق رؤوسهم جميعاً، ولذا نتناول بتفصيل أكبر تلك الخصائص والصفات، التي يجب أن تتحلى بها وحدات المجتمع المدني:

أ. الاستقلال: ونعني به، أن تكون هناك حدود واضحة للتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها، بحيث يتسع مجال الحركة الحرة المتاح للجماعات المختلفة، ولا تتدخل فيه الحكومة إلا بمبررات، ويقبلها المحكومون برضاها.

ب. الحرية: فلن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة. وبينما تفرض الدولة جنسيتها وقوانينها، على كل من يولدون على أرضها، دون استشارتهم أو سؤالهم، حيث يولد الفرد ليجد نفسه حاملاً لجنسية معينة بحكم الميراث، نجد أن هذا الفرد، يسعى للانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وإرادته الحرة، لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن مصلحة أو قضية، معينة تهمه^(١).

(١) ناهدة عز الدين، مصدر سابق، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/١/١.

ج. التراضي العلم: حيث يتم تأسيس وحدات المجتمع المدني بالالتزام بقواعد الدستور والقانون، وما تكفله من حماية لحقوق الأفراد في التعبير، والتصويت، والمشاركة في مناخ مفتوح لتبادل الآراء. تلك الشروط القانونية، لتأسيس الجمعيات إذا تم وضعها بالاتفاق والتراضي بين مختلف التيارات في المجتمع، كان ذلك دليلاً على توافر الحرية والديمقراطية. أما إذا فرضتها سلطة أو فئة معينة على الآخرين، فإن ذلك يعني عدم وجود مجتمع مدني حقيقي.

الكثير من المنظمات غير الحكومية يشعر بالإحباط، لما تواجهه من عقبات وحواجز أمام مشاركتها مشاركة هامة، في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات وفي التنفيذ الفعلي للبرامج المتفق عليها. والعديد منها يتفاعل أيضا مع ما يتصوره خطر حصرها بالميدان الاجتماعي والإنساني، وبالعكس،^(١) وقد ساهمت هذه المنظمات، في انجازات مهمة خلال فترة الصراعات المسلحة، يرى الأستاذ إبراهيم أحمد حمراء، أن فترة نشاط المنظمات غير الحكومية كان مميزا للغاية في مناطق الصراعات، ولقد ساهمت الحروب في إنشاء عدد من هذه المنظمات، فقد تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أشهر منظمة غير حكومية بنهاية حرب سولفرينو (solferino) (عام ١٨٥٩) وتأسست منظمة إنقاذ الطفولة، وتم إنشاء منظمة بلا حدود بعد حرب بيافرا في نيجيريا، وجل المنظمات غير الحكومية تولي اهتماما خاصا، بالشؤون الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان^(٢).

المجتمع المدني ليس متنوعا ومعقدا فحسب، بل إنه أيضا منقسم انقساماً عميقاً بالنسبة لخياراته السياسية إزاء عدة قضايا. وهذا ليس بحد ذاته مشكلة، من حيث إن

(١) إبراهيم أحمد حمراء، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢) فرناندو هنريكة كاردوسو، ورقة معلومات لجمعية موفع الأمم المتحدة، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٧/١٧ org

الديمقراطية، في جوهرها، تشكل حيزاً يتسم بالصراع. ولكن خلافاً للصورة المثالية التي غالباً ما يحملها المجتمع المدني عن نفسه، فإنه ليس عالم قيم الخير والنوايا الحسنة" على النقيض من منطق القوة والمصالح، الذي يُعزى إلى الدول الوطنية. وقد تدعو المجموعات الوطنية والأهلية أيضاً إلى قضايا تثير خلافات عميقة، وفي بعض الحالات، تكون هذه القضايا غير متوافقة مع القواعد والمبادئ المقبولة عالمياً. وقد أبدى مواطنون من جميع أنحاء العالم قدرة غير مسبقة على التنظيم والتعبئة، والإفادة إفادة كاملة من تكنولوجيات المعلومات للإعراب عن معارضتهم للحرب في العراق. فقد ساعد التقدم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والانتشار الواسع لشبكة الإنترنت الاتصال بينهم والتسيق الخفيف، مما قاد البعض لكي يرى في المجتمع المدني القوة الشعبية المؤثرة التي خرجت في مظاهرات في كافة أرجاء العالم للتدديد بالحرب على العراق^(١).

أن قدرة المجتمع المدني على التأثير تتعزز أيضاً من خلال تأثير وسائط الإعلام الجماهيرية، على تصريف الشؤون العامة وازدياد جماهيرية مصادر المعلومات المتاحة. وهذه الاتجاهات المتلاقية تخلق بيئة يجري فيها الإعراب مباشرة عن الضغوط السياسية والمطالب الاجتماعية أمام أصحاب السلطة، متجاوزين في ذلك الهياكل التقليدية للتمثيل السياسي. وكان لهم التأثير الإيجابي في العديد من القضايا الدولية وخصوصاً الجرائم ضد الإنسانية، فقد نجحت منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch في الكشف عن انتهاكات ارتكبتها الحكومات أو المتمردون، مثل الهوتو والتوتسي، والصرب والكروات، وألبان كوسوفو، والفلسطينيين، والمسيحيين، والمسلمين في جزر إندونيسيا، ودارفور بالسودان، وكذلك كشف صور التعذيب للسجناء العراقيين في معسكر أبو غريب.

(١) موقع منظمة الحق الدولية على شبكة المعلومات، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٩/٧.

وتدعو الدول إلى احترام حقوق الإنسان، التي تنطبق على كل البشر على حد سواء، وأن اليقظة الكاملة والاحتجاج في الوقت المناسب يمكن أن يمنعاً تكرار المآسي التي شهدتها القرن العشرين.

وما تزال المنظمات غير الحكومية على قناعة راسخة بأنه بالإمكان إحراز تقدم عندما يقوم أصحاب النوايا الحسنة، بتنظيم جهودهم بغية تحقيق هذا التقدم. وقد نجحت منظمات المجتمع المدني في قيادة تحالف دولي للدعوة، إلى اعتماد معاهدة تحظر تجنيد الأطفال في صفوف القوات المسلحة، فهناك (٣٠٠) ألف طفل حالياً، يخدمون في صفوف الجيوش والقوات المتمردة، في شتى أنحاء العالم. وهذه المعاهدة ترفع الحد الأدنى للاشتراك في الصراع المسلح إلى ١٨ سنة.

وقد فازت هذه المنظمات، التي شاركت في الحملة الدولية لحظر استخدام الألغام الأرضية بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٧ عن جهودها في مناهضة هذا السلاح الغاشم. وقد تمت الموافقة على معاهدة حظر الألغام، أسرع من أي معاهدة أخرى رئيسية متعددة الأطراف في التاريخ. كانت هذه المنظمات في طليعة الداعين إلى إنشاء محكمة لجرائم الحرب، خاصة بيوغوسلافيا السابقة؛ وقد بذلت المنظمات جهوداً موسعة مع محققي المحكمة ومذيعيها. وعندما أعلنت المحكمة في آخر الأمر توجيه الاتهام رسمياً إلى الرئيس اليوغوسلافي، سلوبودان ميلوسيفيتش عام ١٩٩٩، كانت ست من التهم السبع المنسوبة إليه، تستند إلى حالات سبق أن قامت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" Human Rights Watch بتوثيقها، في كوسوفو. والاهتمام الآن بشؤون البيئة أصبح أهم أهداف منظمات المجتمع المدني^(١).

(١) إبراهيم أحمد حمراء، المنظمات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، مقررات برنامج الماجستير . (

الخرطوم، كلية السلام والتنمية بجامعة جوبا، ٢٠٠٥)، ص ٣٥.

اتفق حشد من المفكرين والمتقنين العرب، على مفهوم المجتمع المدني ومنهم الدكتور حيدر إبراهيم علي، والباحثة نهالوند القلاري، والباحث إيليا حريق، إثر انعقاد ندوة «مركز دراسات الوحدة العربية» ١٩٩٢^(١)، والذي تبنا فيه تعريفاً إجرائياً، وقصدوا بالمجتمع المدني «المؤسسات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال، عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كما المشاركة في صنع القرار، على المستوى الوطني والقومي، ومثل تلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب، والمتقنين، والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية .

ومن الواضح أن هذا التعريف الإجرائي مستمد من الفهم الغربي لممارسة المجتمع المدني وتجلياته بعد ذلك في الفكر الغربي، ، لأن المجتمع المدني مفهوم تاريخي، واجتماعي شديد الاتصال بالتحقق الذاتي للأمة وبتجربتها التاريخية، وبخصوصيتها الثقافية مما يؤلف الهوية القومية، ومن العسير اجتلاب مفاهيم بعيدة عن صيرورتها التاريخية. ولعل الأيسر هو انبثاق مفهوم المجتمع المدني العربي من التجربة التاريخية العربية ضماناً لتفعيل هذا المجتمع وتحققه. فهل في مقدور المرء أن يغفل عن مفهوم المجتمع المدني، في للتاريخ العربي والإسلامي؟ وكيف النظر إلى مفهوم المجتمع الأهلي، وفئات التجار وأصحاب الحرف، والمهنة، والدعاة، ونقابات الإشراف وجمعيات الإصلاح، وأثناء ذلك وبعده عناصر السلطان

(١) د. صباح ياسين، المجتمع المدني العربي والتعددية الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٢، آذار

الاجتماعي والديني والقضائي المساند كشيوخ للطوائف والطرق الصوفية والروحية وإشكال التكامل الديني في عمل الأوقاف وسواها... الخ.

وتعرف الباحثة ناهد عز الدين المجتمع المدني بأنه رابطة اجتماعية تقوم على الاختيار الفردي، يدخل فيها الأفراد طواعية دون إجبار ويتقدمون إلى التنظيمات القائمة بطلب الانضمام إلى عضويتها بإرادتهم الحرة، التي تجعلهم يلتزمون بمبادئها ويسهمون بجد في أنشطتها. ووجود هذه الرابطة الاجتماعية يحقق للمجتمع ككل مزيداً من الاستقرار والسلام والأمن، كما يضمن وضع حدود لتقييد سلطة الدولة ومنعها من الاستبداد^(١).

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) FAO المجتمع المدني؛ بأنه جميع الجماعات العاملة خارج نطاق الحكومات مثل الجماعات المجتمعية والمنظمات، غير الحكومية والنقابات العمالية، ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية، والروابط والمؤسسات المهنية. ويعبر المجتمع المدني عن اهتمامات الجماعات الاجتماعية وتستثير الوعي بالقضايا الرئيسية من أجل التأثير في صنع السياسات والقرارات. وقد نجحت منظمات المجتمع المدني، خلال العقود الأخيرة، في تشكيل السياسات العالمية من خلال حملات الدعوة وتعبئة السكان والموارد^(٢).

أصبح مصطلح المجتمع المدني موضوعاً للحوار في العديد من المحاضرات السياسية التي تتناول هذا الأمر نظراً للتداعيات التي حدثت فقد واجه النظام

(١) ناهدة عز الدين، المجتمع المدني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

www.ahram.org.eg تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٦/١

(٢) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) <http://www.fao.org/tc/NGO/index> تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٥/١.

الشيوعي في بولندا تحدياً من جانب تجمعات كونها المثقفون البولنديون، من جانب نقابة عمال مستقلة تساندها الكنيسة الكاثوليكية^(١).

وكان نجاح منظمة تضامن العمالية في تحدي الحزب الشيوعي في بلدها، أول شرخ في جدار النظم الشيوعية في شرق أوروبا، وما لبث أن أعقبه بعد ذلك سقوط النظم الشيوعية الأخرى في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وغيرها بعد أن مهد لذلك جورباتشوف زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي، منذ عام ١٩٨٥، عندما أعلن أن الاتحاد السوفيتي، لن يتدخل عسكرياً ضد إرادة شعوب شرق أوروبا .

من المعروف أن بداية ظهور حركة تضامن كان في أواخر السبعينيات، وإن كان تحديها للنظام الشيوعي، لم يسفر عن سقوطه إلا في آخر الثمانينيات، بعد أن كانت القيادة قد تغيرت في الاتحاد السوفيتي. وهكذا ، فقد بدأ أن قوي المجتمع المدني لم تختلف تحت وطأة أكثر من ثلاثة عقود من الحكم الشيوعي في بولندا ولأغبرها، يرى د. محمد بن عبد الله السلومي أن (حالة الازدهار للمنظمات غير الحكومية كانت من متطلبات الحرب الباردة لإسقاط الخصم الشيوعي، الذي كان لا يؤمن بمؤسسات المجتمع المدني)^(٢).

وترى في بلدان عديدة أن عملية تعزيز الديمقراطية والمواطنة هي عملية مستمرة. وتتفاوت أيضاً أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر.

المجتمع المدني، يتضمن طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك أعضاء الهيئات التداولية، والقطاع الخاص. وثمة طرق متنوعة يتفاعل من خلالها المجتمع المدني، مع الأمم المتحدة ويؤثر في الحكم العالمي، وهذه الطرق

(١) د. عبدالله أبوهيف، الحرية والمجتمع المدني والعولمة، فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، عدد (١٦) ربيع - ٢٠٠٢، ص ٢١.

(٢) د. محمد بن عبد الله السلومي، ضحايا برنية للحرب العالمية على الإرهاب، كتاب البيان، ٢٠٠٥، ص ٢٣.

تتراوح بين الدعوة، والاحتجاج العام، والتشاور، وإقامة الشراكة مع مختلف الوكالات والبرامج. ونظرا إلى التنوع المؤسسي الواسع للمجتمع المدني، وتعدد مجالات الاهتمام، لذا لا بد من طرح السؤال التقليدي المتعلق بـ "من يتحدث باسم البشرية؟" أو "من وجهة نظر البشرية". ومن الجدير بالملاحظة أن الديمقراطية ما برحت، من حيث النظرية والخبرة، مفهوما وطنيا. المجتمع المدني له القابلية للعمل بصورة مستقلة لا تعتمد على أي تكليف أو تفويض خصوصا وقت الكوارث الطبيعية مثل الزلازل التي حدثت في اندونيسيا وباكستان مثلا^(١).

ومع ذلك فإنه نظرا إلى الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة، فإن القواعد المطلوبة لتعاملها مع منظومة الأمم المتحدة تتوقف في التحليل الأخير على قرارات تتخذها الدول الأعضاء. وثمة إدراك متزايد، استنادا إلى الخبرة، بأن التعاون والشراكة اللتين تقيمه أطراف فاعلة متعددة يزيدان من توافر مخزون الأفكار والقدرات والموارد للتصدي لمشكلة معينة.

لذا فإن السؤال الرئيسي يكمن في كيفية إزالة مظاهر التحيز وسوء الفهم المتبادلة التي لا تزال قائمة بحيث لا تربط الحكومات بين ازدياد تأثير المجتمع المدني وتقويض سيادتها واتساع نطاق انعدام توازن القوة بين بلدان الشمال والجنوب؟

إن تعزيز قدرات وموارد المجتمع المدني في الدول النامية شرط مهم للحكم الراشد لتصحيح السلبيات وعدم المساواة والشفافية. ومن المفارقة أن هيمنة الدول الكبيرة داخل المجتمع المدني لا يمكن تعزيزها إلا من خلال القيود التي تفرضها حكومات بعض البلدان النامية على القطاع المدني المحلي في بلادها. ومن هنا فإن هناك أهمية بالغة لتشجيع الأنماط التعاونية للحوار والشراكة بين الدول والمجتمع المدني على الصعيد الوطني. وبنفس الطريقة التي يستطيع المجتمع المدني أن يعمل

(١) موقع الصليب الأحمر الدولي. www.microsoft.com/isapi/redir.dll ، تاريخ الاقتباس ٢٣/٨/٢٠٠٦.

فيها من غير أن يطلب أي نوع من الإنز أو التفويض، فقد تكون هناك أيضا حدود مشروعة على مشاركته المباشرة في العملية للحكومية الدولية لصنع القرار. فالمبالغة في التأكيد على اكتساب القوة للتأثير على القرارات قد يكون ضارا ويخلق رد فعل معاد. أن المنظمات الإنسانية تجد أيضا صعوبة بالغة في تقديم المساعدات إلى أولئك الذين يحتاجون إليها، من قبل الحكومات ذات السيادة، فتلك المجموعات التي تحمل السلاح متمردة على الأوضاع القائمة. أما حكومات الدول المتلقية للعون كثيرا ما تنظر إلى بعض منظمات المجتمع المدني بشيء من الريبة وعدم الثقة، معتبرة إياها قوى تنصب نفسها حكما على الناس، وتتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، وانتقاصا من سيادتها.

يرى الأستاذ إبراهيم حمرا، أن بعض هذه المنظمات كانت تتدخل في الشؤون الداخلية للسودان وتتخذ موقفا عدائيا تجاه الحكومة السودانية وخصوصا منظمة التضامن المسيحي، ومنظمة العون الشعبي النرويجي، فقد كانت الأولى تروج ادعاءات وجود تجارة رق وتقف بجانب حركة، والثانية تساعد في نقل المعدات العسكرية إلى الجماعات المسلحة التي تتاهض الحكومة^(١).

ويرى الباحث حسين درويش العادلي أن الشكل المثالي للدولة يقوم على:

١. حاكمية القانون وسيادة المؤسسات الدستورية، فالدولة الناجحة والصالحة هي دولة القانون الضامنة للعدالة والمساواة والتكافؤ بين رعاياها كافة دونما أدنى تمييز، وهي دولة المؤسسات الشرعية المتجذرة والمنضبطة دستوريا والراعية لكل الوطني.

٢. السلطة المختزلة والحكم الكفؤ، فمن غير الناجح والعملي تضخم دور الحكومة عن طريق تدخلها غير المبرر والشامل في الحياة

(١) إبراهيم أحمد حمرا، مصدر سابق، ص ٣٧.

المدنية، فهي لا تعدو أن تكون سوى هيئة إدارة فعالة لإدارة العملية السياسية والاقتصادية.. ولا تملك الهيمنة والتسلط على الإنسان والمجتمع بما يُصادر خصوصيتهما وفاعليتهما وإبداعهما^(١).

٣. فاعلية المجتمع المدني الأصيل والمتطور من خلال قوة وحركة مؤسساته الاقتصادية والسياسية والثقافية والمجتمعية، إنَّ خلق حركية اجتماعية خلّاقة تتم من خلال منح الحريات الهادفة وتوسيع صلاحيات الفرد والمجتمع لممارسة سلطاتهما وتفجير طاقتهما نحو الإبداع والتنمية والتقدم.

إنَّ الشكل الأمثل لإدارة كيان الدولة يقوم على قوة وسيادة قوانينها ومؤسساتها، وقوة مجتمعها وفاعليته وحركيته، وبإضعاف قبضة الحكومة عليه لضمان خلق حركية الإبداع والتطور المجتمعي الذاتي.

إن في العالم الثالث وهو السبيل لتطوير الانتماءات العشائرية والجهوية والطائفية. يقول الأستاذ محمد شيا إن هدف المجتمع المدني في نهاية المطاف (هو بناء مجتمع تسود فيه العدالة والمساواة، والمشاركة والرفاهية وإذا اختارت منظمته أن تحل محل الحكومة فسيسعى المجتمع لبناء منظمات للمجتمع المدني في مواجهتها)^(٢).

لقد مارست منظمات المجتمع المدني الضغط على الحكومات بالاحتجاج وتحديدًا استنكار سياسات العولمة التي تدعو إلى تنفيذها الدول الصناعية المتقدمة من خلال علاقاتها الثنائية مع دول الجنوب .

(١) حسين درويش العادلي.

(٢) د. الطيب حاج عطية، المجتمع المدني وبناء الديمقراطية، مجلة السلام والتنمية، عدد ٤٤٠، ٢٠٠٤، ص ٣٣.

إن منظمات المجتمع المدني قد عززت عملها خصوصاً بعد مشاركتها في العديد من المؤتمرات في إطار الأمم المتحدة مثل قمة الأرض عام ١٩٩٢ ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٧٣ وتوقيع اتفاقية مؤتمر كوبنهاجن الذي وفق شروط العمل البشري بدعم هذه المنظمات في مجال التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر^(١) العمالية وعلى جمعيّات قليلة هدفها تحسين الوضع المعيشي للعمال وتوفير المؤن لهم خلال الإضرابات والمصادمات العنيفة بينهم وبين البرجوازيين، ومع التقدم العلمي والتقني والاستغلال البشع تكونت الصناعات الكبيرة المتسمة نمو الرأسمالية في القرنين السابع والثامن عشر المجتمع المدني الذي أقتصر في البداية على النقابات بوفرة الإنتاج مما شجع البحث عن أسواق جديدة خارج الحدود الوطنية، فتكونت السوق العالمية وظهرت الدول الصناعية الثمانية يقابلها العشرات من الدول النامية والفقيرة، تغلغل نشاط البرجوازية في جميع ميادين الحياة رافقه نشوء منظمات مجتمع مدني جديدة متنوعة الأهداف، منها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والإنسانية التي تعني بحقوق الإنسان.

تري د. ناهدة عز الدين - يعد المجتمع المدني هو خط الدفاع الثاني عن كيان المجتمع بعد الدولة، وبمجرد تعرض الدولة لأزمة يحتل المجتمع المدني موقعها ويصبح هو خط الدفاع الأول عن بقاء المجتمع على قيد الحياة^(٢).

تجاذبت المجتمع المدني منذ نشأته الأولى قوتان متضادتان وهما البرجوازية، والبروليتاريا، لكل طبقة حزب أو أحزاب تمثلها، حاولت أحزاب الطبقة العاملة إسقاط مؤسسات المجتمع المدني وخاصة النقابات وتحويل نضالها من إقتصادي إلى سياسي بهدف الوصول إلى السلطة^(٣)، وعلى النقيض من ذلك سعت

(١) موقع منظمة العفو الدولية http://hrw.org/doc/?t=arabic_reports تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٦/١٣.

(٢) د. ناهدة عز الدين، مصدر سابق، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٦/١٤.

(٣) د. مصطفى كامل السيد، المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد

١٦١، يوليو ٢٠٠٥، ص ٦٧.

البرجوازية إلى إحتواء هذا الصراع بما يحقق مصالحها والحفاظ على السلم الاجتماعي، نجحت البرجوازية الحاكمة في أوروبا الغربية، وأمريكا، واليابان من خلال سيطرتها على أدوات ووسائل الثقافة والإعلام بأقناع مؤسسات المجتمع المدني بأهمية التوافق الطبقي والاعتراف بقيم النظام الرأسمالي والدفاع عن مصالحها في إطار النظام، بينما لم تعطي الأحزاب الشيوعية والعمالية في الدول الاشتراكية السابقة مساحة من الإستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني، فصادرت إستقلاليته ودمجتها بها، ولم تأخذ هذه الأحزاب بدعوات وآراء أنطونيو جرامشي الخاصة بترقية المجتمع المدني وباعتباره ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية وبأهميته في بنائها ودعمها، إن منظمات المجتمع المدني تمارس اختصاصا وظيفيا متعدد الاتجاهات، فهي تعد إحدى أدوات الضبط والتكيف لحالات التوتر والاضطراب والسؤال المطروح التي يمكن أن تنشط في مناطق التوتر، ويمكن لها أن تساهم بشكل من ناحية أخرى بتعزيز وترسيخ السياسات والأنشطة التعاونية في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ^(١) يعتبر المجتمع المدني مؤشرا على "الإصلاح"؛ إذ بات المجتمع المدني شريكا في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. هل شهدت المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة نهضة في المجتمع المدني العربي؟ وإجابة على هذا السؤال، يرى د. إبراهيم البيومي؛ غانم أن الدولة العربية المقيدة والمقيدة أثرت بالسلب على المجتمع المدني العربي، الأمر الذي أعاق نهوضه، ومن ثم أعاق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تباعا^(٢).

(١) د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، رسالة دكتوراه، (الخرطوم، كلية الدراسات العليا بجامعة النيلين، ٢٠٠٥)، ص ١٩٣.

(٢) شرين حامد فهمي، الإصلاح العربي والخارج، مقايضة لا ديمقراطية، islam-

online.net/Arabic/politics، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٦/١٢

المبحث الثالث

العولمة وسيادة الدولة

يرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، أن الحكومات والدول أصبحت أدوات لخدمة الشعوب وليس العكس، في الوقت نفسه، يتم تعزيز السيادة الفردية، أعني بها؛ الحرية الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل فرد، والتي نصر عليها ميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات الدولية التابعة له بالإدراك المتجدد والواضح لحقوق الفرد، إن سيادة الدولة بمعناها الرئيسي أصبحت تخضع لعملية إعادة صياغة، على الأقل بناء ما تتطلبه قوى العولمة والتعاون الدولي^(١).

ويرى توماس فريدمان؛ أنه يجب التمييز بين عصرين، عصر السيادة وعصر العولمة، حيث يعرف عصر وستفاليا بأنه عصر (المعاهدة)، أما عصر العولمة الحالي فهو عصر (الصفقة)^(٢) ويعكس هذا الوصف طبيعة العلاقات الدولية في كل عصر، فقد طغى على فترة نظام ويستفاليا الطابع السياسي بكل أبعاده، فالأفكار السياسية هي التي حركت العلاقات الدولية، مثل المساواة في السيادة وتوازن القوى والأمن والسلام، أما في عصر العولمة أو (الصفقة) فإن اصطلاحات (السوق) ستكون هي المحور الرئيسي للعلاقات الدولية. للعولمة سلبيات مؤكدة على سيادة الدولة.

يرى د. محمد سعد أبو عامود، أن العولمة تتخطى الحدود الوطنية للسيادة، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسية، بصراع على السيادة بين الحكومات المختلفة، فإذا كانت الشركة الأم تابعة للدولة (س) والشركة التابعة تابعة للدولة

(١) د. أنور محمد فرج، مصدر سابق، ص ٢٣١.

(٢) توماس ل. فريدمان، السيارة ليكسوس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة، ت: ليلي زيدان، (القاهرة،

الدار الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٣١.

(ص)، فعندما تسري قوانين الدولة (س) على أعمال الشركة المتعدية للحدود، فمن الممكن أن ينشأ صراع على السيادة، فهل تتصاع الشركة التابعة لأوامر الحكومة (ص) أم الحكومة (س) التي تصدر عبر الشركة الأم؟^(١) ولكن على أطراف وأعضاء المجتمع الدولي، تصحيح النواحي السلبية فيها حتى يعم الرخاء، ويتقلص نطاق الفقر، فالعولمة؛ فضلاً على أنها معطى يفرض ذاته على كل بلدان العالم، لها إيجابيات ومزايا، من شأن جميع الدول أن تستفيد منها إن التطور الحاصل في المنظومة الاقتصادية العالمية، يؤثر إلى حد ما على سيادة الدول، لكن ليس بنفس القدر، مقارنة بالنظريات السياسية الجديدة التي برزت مؤخراً.

العولمة هي التدخل الواضح لأمر السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، والسلوك، دون اعتداد بذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية. فالعولمة هي إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. على المستوى الاقتصادي، تفترض العولمة أن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي، بعيداً عن سيطرة الدولة القومية. بل: إن الاقتصاد القومي يتحدد بهذه العمليات. وهذا الوضع مغاير تماماً، لما كان عليه الحال في السابق، حين كانت الاقتصاديات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها. أضحت ظاهرة العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام. وتعاضم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها.

(١) د. محمد سعد أبو عامود، العولمة والدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥، ص ٢٠٠.

إذا ما هي العولمة ؟ وما هي الآثار الاقتصادية للعولمة على البلدان العربية؟ هذا ما تحاول الدراسة الإجابة عليه. ثمة فارق بين العالمية International وبين العولمة Globalization، لذلك لابد من التفريق بين العالمية والعولمة^(١).

يعرف الدكتور إسماعيل صبري مقلد العولمة والذي يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكبة على أنها: (التداخل الواضح لأُمُور الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والثقافة، والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية).

على المستوى الاقتصادي، تفترض العولمة أن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي، بعيداً عن سيطرة الدولة القومية. بل إن الاقتصاد القومي أو الوطني يتحدد بهذه العمليات. وهذا الوضع مغاير تماماً، لما كان عليه الحال في الإطار السابق، حين كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلها العولمة وفقاً لهذا التحليل، وهي إذن وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف هذا القرن تقريباً، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل، والتوزيع، والسوق والتجارة، والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً.

(١) بيان بشأن العولمة وأثرها على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدورة الثامنة عشرة، ١٩٩٨

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة.

مفهوم العولمة

منذ بروز مفهوم العولمة أو الكونية في السنوات القليلة الماضية، والجدل مستمر حول تعريفها، بل وحول حقيقتها، والعولمة هي الترجمة لكلمة "GLOBALIZATION" المشتقة من كلمة "GLOBE" أي الكرة، والمقصود بالكرة هنا الكرة الأرضية ويتحدث علماء الاجتماع في مجال التحديث عن "GLOBA CULTURE أي الثقافة العالمية و"GLOBALIZATION" اصطلاحاً باللغة اللاتينية، تدل على مشروع لمركزية العالم في حضارة واحدة^(١). فالعولمة لغة: مصدر اشتقاقى لفعل مستحدث، عولم يعولم عولمة، فيقال إن الحياة تعولمت بعد أن تعولم الاقتصاد، وإن السيولة المالية، قد تعولمت وكذلك المواصلات والمعلومات^(٢).

واصطلاحاً: هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة العالمية، والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال، والقوى، والثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية، بما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، والانحسار الكبير في سيادة الدولة لفائدة الشركات الرأسمالية الضخمة، المتعددة الجنسيات^(٣).

ليس من السهل أن تحدد مفهوماً نهائياً وثابتاً للعولمة، فهي من وجهة نظر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ظاهرة متعددة الوجوه، من أبرزها النمو السريع في التجارة العالمية، وتدفقات رؤوس الأموال وازدياد أهمية الخدمات، في كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، على السواء، وتكامل عوامل الإنتاج

(١) د. سعد خميس الحديثي، العولمة بين منطقتها التاريخية وأبعادها المستقبلية، مجلة دراسات فلسفية عراقية، العدد ٢، نيسان ٢٠٠٢، ص ٣٧.

(٢) أبي طاهر الشيرازي، القاموس المحيط، (بيروت، بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٤)، ص ١٧٠٣.

(٣) د. خليل محمود، مصدر سابق، تاريخ الاقبال ٢٠٠٦/١/٤.

على الصعيد العالمي. كما يمكن تعريفها بأنها؛ تعنى تنامي واتساع وكثافة وتسارع التفاعلات، والارتباطات العالمية المتبادلة. إلا أن هذا يتطلب تحديد الخصائص المميزة للعولمة: تعنى العولمة ضمناً أن الأنشطة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، أصبحت تمتد عبر الحدود الوطنية، بحيث إن الأحداث، والقرارات، والأفعال في أحد أجزاء العالم، تؤثر بصورة مهمة ومباشرة على الأفراد والمجتمعات في أماكن بعيدة من العالم. يرى الأستاذ محمد سيد أحمد، أن العولمة ليس لها تعريف محدد، وجاز لنا تصور كل ما هو عصري وحديث، بأنه منسوب إلى العولمة^(١).

(١) محمد سيد أحمد، حول إشكالية العولمة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥، ص ٣٥.

المبحث الرابع سيادة الدولة

يرى د. محمد سعد أبو عامود أن نظام وستفاليا الذي ظهر عام (١٦٤٨) وقام على أساس الدولة القوية، بمعنى أنه، طرح أسلوباً عاماً لصياغة الأحكام الاجتماعية، وتطبيقها، ومراقبتها، وتنفيذها وقد دعم هذا النموذج من نظام الحكم مبادئ مفهوم سيادة الدولة^(١)، فإنها عملت على خلق وتعزيز رؤية عالمية، أصبحت فيها وحدات إقليمية محددة، تمثل العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية والسياسية. وفي مواجهة الرؤية التي تعتبر أوروبا، مملكة مسيحية عالمية، فإن نظام وستفاليا قنن مجموعة جديدة من المبادئ المعيارية، تأسس عليها الإطار العالمي الجديد، القائم على نظام الدولة، والذي أصبح الآن بعداً مألوفاً للحياة الاجتماعية الحديثة، بحيث أصبح يبدو كأنه ظاهرة طبيعية، في العلاقات والساحة السياسية الدولية^(٢). ويستند نظام وستفاليا على أربعة مبادئ، تشكل أساس النظام الدولي الحديث، وتمثل الخصائص المحددة للدولة الإقليمية الحديثة، كشكل من أشكال الحكم السياسي، وهذه المبادئ هي :

١. **إقليم محدد المعالم:** كل دولة لها أراضي إقليمية ذات حدود واضحة، تحدد اختصاصاتها القانونية ونطاق سلطتها السياسية، بحيث تكون سلطة حكومة تلك الدولة فقط على الأفراد والموارد داخل حدودها الإقليمية. بالتالي، فإن الإقليم محدد المعالم يمثل مبدأ مركزياً.

(١) د. محمد سعد أبو عامود، العولمة والدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥، ص ٢٠١.

(٢) أحمد عبد الغفار: مصدر سابق، ص ٢٣.

٢. السيادة: داخل هذه الفضاءات الإقليمية الثابتة والمحددة، تكون للدولة أو الحكومة السيادة المطلقة، ولها الحق الحصري، والكامل للحكم، وهي تمثل المصدر النهائي للسلطة القانونية، والسياسية على السكان في أراضي محددة المعالم. إضافة إلى ذلك، فإن السلطة العليا غير مجزأة؛ بمعنى أن السيادة على نفس الأراضي الإقليمية لا يمكن أن تكون لسلطتين مختلفتين في نفس الوقت. لذلك، فإن العالم منظم اليوم في عدد من الدول، ذات السيادة التي لا تعترف بسلطة قانونية أو سياسية أعلى منه^(١).
٣. الاستقلال: للدولة الحق في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، بالطريقة التي تراها مناسبة، دون أي تدخل أو سيطرة خارجية.
٤. القانونية: قد تخضع العلاقات بين الدول ذات السيادة للقانون الدولي، ولكن ؛ بمقدار ما تسمح به الدول وتلتزم بقبوله. فلا توجد سلطة قانونية أعلى من الدولة، تستطيع أن تفرض التزامات قانونية على الدولة أو على مواطنيها. فهكذا، وعلى سبيل المثال، عندما أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً، منذ فترة قريبة، بينت فيه أن استخدام الأسلحة الذرية قد يكون، في بعض الظروف، ضد القانون الدولي الإنساني، فإن الدول النووية أعلنت عن حقها، وفقاً للقانون الدولي، في تجاهل هذا الحكم^(٢).
- لقد كان نظام وستفاليا إطاراً للحكم، بمعنى أنه يقدم طريقة عامة، لصياغة وتنفيذ، ومتابعة، وفرض القواعد الاجتماعية. إلا أنه يجب التأكيد على أن نظام وستفاليا؛ يمثل ظاهرة تاريخية. بعبارة أخرى، فإن نظام الدول ذات السيادة، ليست حالة طبيعية غير مقيدة بزمان أو مكان. فلقد جرت التفاعلات السياسية داخل وبين

(١) حسن الجبلي: مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٢) القانون الدولي في المعاهدات الدولية ،

مناطق العالم قبل القرن السابع عشر، بدون هذا الإطار التنظيمي، ولا يوجد سبب منطقي، يمنع من حدوث هذه التفاعلات في المستقبل بدون وجود نظام الدول ذات السيادة^(١).

ويرى د. جهاد نصري العقل أن التطورات الدولية، التي صاحبت العولمة تغير هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبين إلى نظام أحادي القطبية، وذهب البعض إلى أن النظام الأحادي القطبية يؤدي إلى انتهاك سيادات الدول. وعلى سبيل المثال؛ لم يكن من الممكن أن يحدث لسيادة العراق ما يحدث لها الآن من انتهاكات لو استمر النظام الدولي الثنائي القطبية.

ومن التغيرات الأخرى المصاحبة للعولمة. الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، فقد ترتب عليها تقريب غير معهود للمسافات، بين مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى أن أي حدث يقع في أي منطقة من العالم؛ يكون له صدى في غيره من المناطق دونما اعتبار للحدود السياسية، أو لمبدأ السيادة الإقليمية. وترتب على ذلك، العديد من المظاهر السلبية تجاه سيادة الدولة، فلم تعد هناك خطوط فاصلة، بين الشائين الداخلي والخارجي^(٢) إن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن، هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى هذا الحد أو ذاك، إلى الأطراف بعد حصرها، هذه المدة في مجتمعات المركز ودوله في الواقع أن عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق، بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة، وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية كلها، باستثناء جيوب هنا وهناك، وكان لا بد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكيته، من أن تفتح أفقاً جديداً لنفسها وأن تتجاوز حدوداً بدت ثابتة سابقاً، عن طريق نقلة نوعية جديدة،

(٢) د. جهاد نصري العقل، مصدر سابق، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/١/٨.

بدورها تأخذ الآن الشكل المزدوج للعولمة، دائرة الإنتاج ذاتها، ونثرها في كل مكان مناسب تقريباً على سطح الكرة الأرضية، من ناحية وإعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجدداً، في عمقها الإنتاجي هذه المرة، وليس على سطحها التبادلي التجاري الظاهر فقط، من ناحية ثانية، أي إعادة صياغتها وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته. ولكن العولمة بالمفهوم المعاصر ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من الملوك، وأنماط أو منظومات، من القيم وطرائق العيش، والتبشير، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد، يتركز على احتلال العقل والتفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي، لذا يعلق الصحفي الأمريكي توماس فريدمان بالقول (أن العولمة ستكون نقطة الجدل الكبرى المقبلة في السياسة الخارجية الأمريكية)^(١).

ويرى د. محمود خليل عكس هذا الرأي حيث إنه لا يمكن القول بأن العولمة مرادف للأمركة، وإلا فإن حدوث أي تراجع في الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، سيعني اختفاء العولمة، فالواضح أن للعولمة أدوات ومؤسسات وقيماً، وفاعلين لو اختفى أي عنصر منها^(٢). لا يعني ذلك أن العناصر الأخرى ستختفي. فعلى الجانب الاقتصادي هناك ثلاث مؤسسات دولية كبرى تقوم بإرساء قواعد وبنيات هيكل العولمة، وتشرف على تكوين البنية التحتية الأساسية لها، وهي: منظمة التجارة العالمية، والتي تعد أخطر المؤسسات المتعلقة بالعولمة، من خلال

(١) غسان مكي، الانترنت والسياسة الخارجية الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٠٠، (بيروت، مركز

الدراسات الاستراتيجية والبحوث، نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ٤٢.

(٢) د. محمود خليل، مصدر سابق، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٦/٢.

الدور الذي تقوم به في تكريس تلك الظاهرة، وتحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها، إلى اقتصاديات مفتوحة منمجة فعلياً في الاقتصاد العالمي؛ وصندوق النقد الدولي، وموازن المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها، وتحرير المدفوعات الجارية، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية. وأخيراً، البنك الدولي، والذي تطورت وتوسعت أنشطته إلى الدرجة التي أصبح ينظر إليه كمجموعة تضم ثلاث مؤسسات، رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والرابطة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية. وتعمل هذه المؤسسات معاً على تحقيق العولمة من خلال إحداث تغييرات أهمها زيادة الاعتماد المتبادل داخلياً وخارجياً، وزيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية، وهكذا من خلال ما تقدم رغم رأي الدكتور محمود خليل؛ لنا أن نسال هل العولمة ستقضي إلى الأمركة؟ أو إلى التعدد الثقافي؟ إن الأمركة ليست نتاج العولمة، ولكنها أحد أركانها المهمة، فالعولمة نظام جديد نشأ في سياق صراع التكتلات الرأسمالية الكبرى، على الهيمنة العالمية فالكاتب محمود حيدر يعزز هذا الرأي بالقول بأن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطلت الرأسمالية في صيغتها الجديدة. العولمة التي أخذت بالانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج نفسها^(١). ويقر د. برهان غليون بأن العولمة نظام هيمني جديد، وبالتحديد نظام للهيمنة الأمريكية، لكن هذه الهيمنة، تعكس للمشاركة الرئيسية للرأسمالية الأمريكية في ثورة المعلومات، وأن هذه الهيمنة، تعمل على تقريب المسافات، وتوحيد أنماط الحياة المادية والفكرية، ودمج الدوائر الثقافية المختلفة، في فضاء ثقافي فوق قومي،

(١) محمود حيدر، السيادة في تحولات العولمة الدولية المتزايدة، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٠٠، (بيروت، مركز

الدراسات الاستراتيجية والبحوث، نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ٤٩.

يسمح لمنتجات الثقافة الأمريكية بأن تنافس، وبأن تطغى على منتجات الثقافات الأخرى إلى حد كبير. ويضيف د. غليون: "العولمة تعني إذن بالضرورة الأمركة إذا فهمنا من الأمركة أرجحية المساهمة الأمريكية في الإنتاج الثقافي، المادي، والمعنوي، الذي يملأ، وسوف يملأ لقضاء العالمي الجديد، الذي أنشأته ثورة المعلومات .

العولمة تعني الأمركة، بقدر تميز المساهمة الأمريكية عن غيرها، ولكنها لا تعني أمركة الثقافة العالمية، وحسب رأي د. غليون الأمركة؛ تعني الانتشار الواسع لمنتجات الثقافة الأمريكية، على حساب غيرها، ولكن هذا على أية حال لا يعني الأمركة^(١).

يمكننا تحديد أهم ملامح العولمة الاقتصادية، مع بداية القرن الواحد والعشرين وفقاً لما يلي^(٢):

• الاتجاه المتزايد، نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

• تنامي دور الشركات متعددة الجنسي، وتزايد أرباحها، واتساع أسواقها، وتعاضم نفوذها، في التجارة الدولية وفي الاستثمار.

• تزايد دور المؤسسات المالية الدولية، بشكل مباشر، وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي، وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (والتحول إلى اقتصاد السوق).

• تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية البشرية، التلوث، وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات

(١) برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، (مشق، دار الفكر، ١٩٩٩)، ص ٤٦.

(٢) فالح عبد الجبار، مجلة (النهج)، العدد ٤٦، ص ١٥٢.

معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها. تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج)^(١). بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.

• تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وسلوكهم، وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.

• تعاظم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات. العولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القيم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة خليفة اتفاقيات "الغات"^(٢)، العالمية تسعى إلى إشاعة قيم ومعايير إنسانية، تتفق وتطلعات أمم الأرض وشعوبها، نحو العدالة، والحرية، والسلام والاستقرار والتكافؤ في العلاقات الدولية، بينما العولمة المراد شيوعها بصيغتها الحالية انحرافات خطيرة. لأنها تعزز المفاهيم الأمريكية في كل شي.

(١) د. صادق جلال العظم، ما هي العولمة؟ مجلة الطريق، العدد رقم ٤، تموز/آب ١٩٩٧. ص ٢٠.

(٢) إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق، العدد ٤،

تموز/آب ١٩٩٧، ص ٤٧.

عالمي جديد، نظام ينبئ بانقضاء الدولة الوطنية (القومية). ونظراً لأن الاقتصاد الوطني أصبح، وبصورة متنامية، موطناً للتدفقات عبر القومية والعالمية، ولم يعد هو الوعاء الأساسي للنشاط الاجتماعي والاقتصادي القومي (الوطني)، فإن سلطة وشرعية الدولة الوطنية (القومية) تعرضت للتحدي.

وأصبحت الحكومات الوطنية غير قادرة على السيطرة على ما يحدث داخل حدودها أو أن تحقق بنفسها مطالب مواطنيها. أكثر من ذلك، فمع اكتساب مؤسسات الحكم العالمي والإقليمي دوراً أكبر، فإن سيادة واستقلالية الدولة تتعرض للمزيد من التآكل والانحسار.

بالنسبة لأنصار العولمة، فإن نظام وستفاليا، بفضل العولمة، أصبح تاريخياً قديماً. صحيح أن جهاز الدولة ما يزال باقياً، وأنه في الواقع أكبر وأقوى وأكثر تدخلاً في الحياة الاجتماعية عن ذي قبل. على الرغم من ذلك، فإن معيار نظام وستفاليا المركزي، المتعلق بالسيادة لم يعد فعالاً. فلقد استتدت سيادة الدولة على عالم من الأراضي الإقليمية. ولكن لكي تمارس الدولة سلطة كاملة وحصرية على إقليم محدد، فيجب أن تقع الأحداث في أماكن ثابتة، ويجب أن يكون هناك فصل واضح ودقيق لنطاق السلطات والاختصاصات يستطيع المسؤولون إخضاعها لمراقبة صارمة ودقيقة. إلا أنه عندما تكتسب العلاقات الاجتماعية، بسبب العولمة، مجموعة من الخصائص غير المرتبطة بالإقليم الأرضي. وعندما يتم إذابة الحدود وسط طوفان من التدفقات المتنوعة، فإن ذلك يعنى إزالة بعض الشروط المسبقة للسيادة الفعالة.

من ناحية أخرى، فإن عدداً من التطورات المادية قوضت سيادة الدولة. فالدولة المعاصرة غير قادرة بمفردها على السيطرة على بعض الظواهر مثل

الشركات العالمية، والمشاكل الأيديولوجية العالمية، والأسواق المالية العالمية، حيث إن هذه الظواهر، لا يمكن حصرها ضمن فضاء إقليمي يمكن أن تمارس الدولة عليه سلطة حصرية. كما أن التقدم المذهل في تقنيات الاتصالات، أدى إلى تدفق الأفكار والمعلومات بين المجتمعات، بعيدا عن سيطرة الدولة، مما قلل من سلطتها على اللغة والتعليم والثقافة.

يرى الأستاذ محمد سيد أحمد أن ثورة المعلومات هي الوجه المكمل للعولمة، أنها مؤشر من مؤشرات المعلوماتية Informatics بمعنى أن آلية المعلوماتية، هي آلية العولمة، بالذات في مجال البحث والتطوير، وأن وسائل الإنتاج هي عبارة عن معلومات.

ونتيجة لنشوء الأسواق المالية العالمية والتدفقات المالية بين بلدان العالم فقدت الدولة أيضا سلطتها الحصرية على جانب مهم آخر من جوانب السيادة وهو عملتها الوطنية^(١).

من ناحية أخرى، فإلى جانب هذه التغيرات المادية، أدت العولمة أيضا إلى تفكيك بعض الأسس الثقافية والسيكولوجية المهمة للسيادة. فعلى سبيل المثال، وكنتيجة لنمو الشبكات عبر القومية، اكتسب العديد من الأفراد ولاءات مكملة وأحيانا متجاوزة ولاغية لمشاعر التضامن القومي والوطني التي أسبغت الشرعية على سيادة الدولة. حيث أدت العولمة إلى خلق وتعزيز ارتباطات فوق قومية بين الحركات الاجتماعية والسياسية والمنظمات غير الحكومية عبر القومية مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة السلام الأخضر، ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات. في نفس الوقت، عملت العولمة على إحياء الولاءات المحلية بين السكان الأصليين والجماعات الأثنية والطائفية والإقليمية داخل الدولة. بالإضافة

(١) محمد سيد أحمد، مصدر سابق، ص ٣٦.

إلى ذلك، فإن العديد من الأفراد، في العالم المعولم المعاصر أصبحوا أكثر استعداداً لمنح بعض القيم مثل النمو الاقتصادي وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أولوية أعلى من سيادة الدولة الواقع، أنه كانت هناك انتهاكات للسيادة تحت نظام وستفاليا أيضاً، ولكن في ذلك الوقت كان المعيار ممكن التحقيق على الأقل من الناحية النظرية والافتراضية. فالدولة تستطيع، عن طريق تقوية مؤسساتها، وأدواتها وقوانينها، التحول من مجرد السيادة القانونية إلى السيادة الفعلية. ولكن وتحت ظروف العولمة المعاصرة، أصبح الحكم في إطار سلطة الدولة الإقليمية العليا، والحصريّة أمراً غير عملي، فلا يستطيع أي مقدار من البناء المؤسسي والتشريع الأحادي، أن يسمح للدولة بتحقيق سيطرة مطلقة على مجال حكمها.

واندفعت بقوة على الساحة الدولية، في التسعينات، مؤسسات ما فوق قومية عامة وخاصة، لتلعب دوراً متزايداً في الحياة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية للأمم والشعوب، ولتتمتع بصلاحيات، وقدرة أكبر على التأثير.

يرى د. عبد الله عثمان عبد الله (أن مؤسسات العولمة ما هي سوى بيوتات اقتصادية تروج الولايات المتحدة من خلالها للدولية الاقتصادية بعد أن تمت لها حيازة الدولية السياسية والايديولوجية بانهايار الاتحاد السوفيتي واندحار الشيوعية)^(١) لعل أهم الأمثلة على ذلك تأتي من الدور الجديد والمتعاظم للشركات متعددة الحدود، والمؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة ال G٧ (أو منتدى السبعة الكبار)، والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية، المعروفة باسم OECD، وناي روما، ومنتدى دافوس، وبعض وكالات الأمم المتحدة، وبعض المنظمات غير الحكومية، مثل

(١) د. عبد الله عثمان عبد الله، أيولوجيا العولمة من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، (بيروت، دار الكتاب

الجديد المتحدة، ٢٠٠٣)، ص ٩٠.

منظمة العفو الدولية (Amnesty) وحركة السلام الأخضر (Greenpeace)، وغيرها كثير.

يرى د. حكمت عبد الله البزاز، أن الآثار السياسية للعولمة، على سيادة الدول واسعة ومنها:

١. تكريس الانقسام بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والمتقدمة والمتأخرة، والجنوب والشمال.

٢. جعل السيادة على الكرة الأرضية لهذا النظام العالمي، بيد أقوى الدول وهي الولايات المتحدة.

٣. أضعاف قدرة الدولة على العمل الجماعي والتعاوني، سواء في نطاق الإقليم أو الأمة وحتى في علاقتها الثنائية، بمنعزل عن القوى الكبرى.

٤. تقوية المنظمات غير الحكومية قطرياً، وقومياً، وعالمياً، وتشجيعها على التدخل في شؤون الدولة الأخرى، وبحسب القياسات والمعايير الاستعمارية، كمنظمات حقوق الإنسان^(١).

أدوات العولمة ليست خارج سيطرة الدولة، بل إنها في الواقع، تعتمد على القوة والسلطة التنظيمية والضبطية للحكومات الوطنية لضمان استمرارية سياسات التحرير، والليبرالية، الاقتصادية حيث إن النشاط الاقتصادي يمر بعملية أقلمة (Regionalization) مهمة، مع تطور الاقتصاد العالمي في اتجاه ثلاث كتل مالية، وتجارية رئيسية، وهي الإتحاد الأوروبي (EU) ومنظمة التعاون الاقتصادي الآسيوي - الهادي (APEC) ومنظمة التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA)، وأن الاقتصاد العالمي، أقل اندماجاً عما كان عليه سابقاً، وأن

(١) د. حكمت عبد الله البزاز، العولمة والتربية، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠١)، ص ٤٣.

العولمة والأقلمة تمثلان نزعتين متعارضتين، وأن الاقتصاد الدولي قد أصبح أقل عالمية جغرافياً، مقارنة بعصر الإمبراطوريات العالمية .

يرفض المتشككون من الواقعيين الجدد، افتراض أن العولمة تتبئ ب بروز نظام عالمي جديد، أقل تركزاً حول الدولة. فبدلاً من اعتبار أن الحكومات الوطنية أصبحت عاجزة ومقيدة بالحقائق والضرورات الدولية، فإنهم يشيرون إلى تزايد مركزيتها في تنظيم وضبط وتشجيع النشاط الاقتصادي، عبر الحدود. فالحكومات والدول الوطنية، ليست ضحايا سلبية للعولمة، ولكن على العكس من ذلك، فإنها تعتبر المهندس والمشيّد الأساسي لها. وفي الواقع، فإن البعض يعتبر العولمة نتاجاً فرعياً للنظام الاقتصادي المتعدد الأطراف، الذي جاءت مبادراته الأولى من الولايات المتحدة الأميركية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى توليد الدافع لتحرير الاقتصاديات الوطنية.

ويرى أ.د. محمد زاهي بشير المغيربي، أن انحسار وتدهور القدرة الوطنية على صنع القرار، ووضع السياسات في البلدان النامية، أدى إلى تحرير الأسواق وإلى التطورات التقنية.

وقد أدى التدفق الحر لرأس المال إلى صعوبة سيطرة الدول والحكومات على مستوى صرف عملتها وعلى التدفقات النقدية من البلد وإليها. ونظراً لأن الشركات العابرة للقومية والمؤسسات المالية الدولية، تتحكم في موارد أضخم بكثير مما تملكه معظم البلدان النامية، فلقد تزايد نفوذها وتأثيرها على السياسات العامة للكثير من هذه البلدان.

من ناحية أخرى، فإن التطورات التقنية جعلت من الصعب، بل من المستحيل أحياناً، صياغة وضع السياسات العامة في مجالات معينة. فعلى سبيل المثال، أدى البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية إلى احتكار مشاهدة مباريات كأس العالم

في ألمانيا ٢٠٠٦ فقط ،للأغنياء، حيث احتكرت شركة قناة تلفاز العرب (ART) حقوق بث مباريات البطولة، إلى الدول العربية وحرمت الملايين من مشاهدتها، دون أن تتدخل هذه الدول من أجل البث، لذا أصبحت الدولة لا تملك حتى حق بث مباريات كرة قدم، ويجري الحديث عن السيادة لاحقاً، وانتشار استخدام البريد الإلكتروني، وشبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، إلى تدنى قدرة الدولة والحكومة في البلدان النامية على وضع وتحديد سياساتها الثقافية والإعلامية، أو في التحكم بفعالية في انتشار المعلومات والمنتجات الثقافية^(١). سيادة الدول ستتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة، في ما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار، والمعلومات، والسلع، والأموال، والبشر، عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات، والإعلام، حدثت من أهمية حواجز الحدود والجغرافيا. وإذا كان بمقدور بعض الدول أن تحد في الوقت الراهن وبصورة جزئية من التدفق الإعلامي، والمعلوماتي القادم إليها من الخارج، فإن هذه القدرة سوف تتراجع إلى حد كبير، وقد تنعدم في المستقبل، وخاصة في ظل وجود العشرات من الأقمار الصناعية، التي تتنافس على الفضاء. كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري، والمعاملات المالية، يحد من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثيره بالطبع، على سياساتها المالية والضريبية، وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسية، خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات، وبخاصة في العالم الثالث، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وليس بجديد

(١) موقع قناة العرب على الشبكة الدولية. www.arttv.com، تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٨/٩

القول إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة أفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول.

ومن هذه المنطلقات الجديدة للعولمة، أيضاً ستصبح المقدرة السيادية للدول خاصة في العالم الثالث، تتغير لصالح هذه التحولات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن. فهذه التحولات تفرض قيوداً ومحددات على قرارات الدول وسياساتها من ناحية، كما أن قدرات الدول على التحكم في عمليات التدفق الإعلامي، والمعلوماتي والمالي عبر حدودها تتآكل وبصورة متسارعة من ناحية أخرى. وهو ما دفع البعض إلى التساؤل عن مستقبل الدولة القومية في ظل هذه التحولات. ويعبر الباحث تركي الحمد، عن ذلك بالقول: إن هذا التوجه الجديد في مسألة انحسار سيادة الدول أو الانتقاص من سلطتها، هو نوع من الانقلاب الجذري في العلاقات بين الدول، على اعتبار أن هذا التحول الجديد، هو تغيير محتمل في شكل الدولة، ونمط الحكم المعتبر شرعياً، بحيث يمكن القول إن مثل هذا الانقلاب لا يقل في أهميته المستقبلية، عن ذلك الانقلاب في التاريخ الأوروبي، الذي أدى في النهاية، إلى انتهاء عصر وبداية عصر جديد، مع ما يرافق ذلك من بداية ظهور مفاهيم سياسية جديدة، أو مضامين جديدة لمفاهيم قديمة، تصف هذا الانقلاب والتحول، وتحاول أن تضعه في إطار نظري سياسي جديد، كما فعل منظرو تلك الحقبة، فبعيداً عن مستوى التحليل الأنّي والجزئي (MICRO) للسياسة، والمواقف السياسية بصفاتها فن الممكن، فإن الإفرازات السياسية بعيدة المدى، منظوراً إلى المسألة من زاوية كلية (MACRO) لعصر العولمة، وخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية، وانهيار الإتحاد السوفييتي.

إن العولمة يمكن أن تكتسب طابع العمومية والانتشار في كل الأمم، والحضارات، والدول، بحكم إمكانياتها العلمية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، مع احتفاظ هذه الدول والشعوب بسلطتها، وراثتها، السياسي والاقتصادي، وضرورة انفتاحها السياسي، وإقرارها التعددية وغيرها من المضامين التي لا تختلف حولها الأمم والشعوب الأخرى. وإذا ضعفت الدول وانقصت سيادتها مع بروز سلبيات العولمة التي من أثارها تسريح العمالة، وتراجعت الصناعات الوطنية أمام الصناعات العالمية المتقدمة وغيرها من المؤثرات، فإن المشكلات الداخلية ستتفاقم وسيصبح الكلام عن الانفتاح السياسي والديمقراطي والرفاه الاقتصادي يصبح مثل الحرث في الماء .

صحيح أنها ظاهرة إنسانية جديدة بكل إفرازاتها السلبية والإيجابية، فإذا ما أرادت إلغاء الآخر وهويته ونموذجه الخاص، فإن هذا التجاهل، له من السلبيات الكبيرة ما يسهم في عدم إرساء نموذج كوني تعددي يؤمن بالديمقراطية، والحرية ، وثقافة التسامح، تجاه الآخر المختلف، يمكن تلخيص حجج المدرسة الواقعية الجديدة حول العولمة ومضامينها وتأثيرها على الدولة في النقاط التالية :

أولاً: أصبحت فيه العولمة الاقتصادية ظاهرة عالمية حقيقية. ويشيرون إلى أفريقيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط باعتبارها أقاليم مهمة من العالم، لم تلمسها قوى العولمة بدرجة كبيرة. فالعولمة تظل، وبصفة عامة، تجربة وخبرة غربية إذ تؤكد الواقعية أن مصالح وحدات النظام الدولي غير متجانسة بل وأكثر من ذلك أنها متعارضة ومتناقضة غالباً ما تؤدي إلى أزمات^(١).

(١) نظرية العلاقات الدولية: شريط عبد الحفيظ تاريخ الاقتباس ٢٠٠٦/٨/٣ - <http://www.ufc->

dz.com/cours_drei/s1/Analeco.htm#oor

ثانياً: رداً على الادعاء الليبرالي؛ بأن نموذج السوق فقط هو الذي ينتج مستويات مستمرة، ومستدامة من الرخاء، فإن الواقعيين يشيرون إلى أنه في الثلاثينيات، والخمسينيات كانت معدلات النمو في الإتحاد السوفيتي من أعلى المعدلات في العالم، كذلك كان الحال في اليابان في السبعينيات، والثمانينيات، عندما كانت تطبق نموذج الميركنتالية الكوربوراتية. فتاريخياً، لم يكن نموذج السوق، أو ما يسمى " وفاق واشنطن Washington Consensus هو الطريق الوحيد للتحديث الاقتصادي، أو النمو الناجح.

ثالثاً: كذلك من الصعب تبرير عداء الليبرالية الجديدة للدولة. فلقد نسى الليبراليون أو تجاهلوا حقيقة أن الدولة تؤدي وظائف سياسية واجتماعية واقتصادية جوهرية، ولا تنافسها منظمة أخرى في هذه المجالات. فالدولة لا يوجد لها منافس جدي كشكل مفضل من أشكال المجتمع السياسي، وهي تحتفظ بالعديد من السلطات المهمة، رغم العولمة، بما في ذلك السيطرة الاحتكارية، على أسلحة الحرب واستعمالها الشرعي، والحق الوحيد لفرض الضرائب على مواطنيها. والدولة الوطنية هي الوحيدة التي تستطيع أن تطالب مواطنيها بالولاء السياسي، وتحكم في المنازعات التي تنشأ بينهم .

رابعاً: إن النشاط الاقتصادي ليس عالمياً بالدرجة التي يعتقد بها بعض الليبراليين. فالاقتصاديات الكبرى ما تزال مستمرة في تسيير معظم أعمالها داخل أسواقها المحلية، فعلى سبيل المثال فإن ٩٠% من مخرجات الاقتصاد الأميركي؛ هي سلع وخدمات موجهة للسوق المحلية، وليس للأسواق الخارجية. وإذا ما تم تقييم والحكم على الشركات العابرة للقومية في إطار

الموقع الرئيسي لأصولها، وإدارتها وملكيته، ومقراتها الرئيسية، وتمويل أبحاث التطوير، فإن هذه الشركات ليست عالمية بالدرجة التي يعتقدها البعض. فعلى الرغم من التصور والانطباع السائد عنها، فإنها تظل، وبصفة عامة، متمركزة في أوطانها.^(١)

ويرى د. حسن الحاج على أحمد أن الاقتصاديات الوطنية يعاد تنظيمها عن طريق عمليات العولمة الاقتصادية، بحيث لم يعد الفضاء الاقتصادي الوطني يتطابق مع الحدود الإقليمية الوطنية. ففي هذا الاقتصاد المعولم، تتسج نظم الإنتاج والتبادل والتمويل عبر القومي حظوظ ومصادر المجتمعات والبيوت في قارات مختلفة ضمن نسيج متشابك واحد .

إن العولمة المعاصرة تعمل على إعادة تأسيس سلطة ووظائف الحكومة الوطنية، وفي الوقت الذي لا يختلفون فيه مع الرأي، الذي يرى أن الدول ما تزال تحتفظ بالسلطة القانونية النهائية المتعلقة بالسيادة الفعالة تجاه ما يجري داخل أراضيها، فإن أنصار التحول يجادلون بأن ذلك موجود جنباً إلى جنب، وبدرجات متفاوتة، مع اتساع نطاق سلطة مؤسسات الحكم الدولية، ومع القيود والالتزامات المشتقة من القانون الدولي. ويتضح ذلك على وجه الخصوص في الاتحاد الأوروبي، حيث تنقسم السلطة السيادية بين سلطات دولية ووطنية ومحلية، كما أنها واضحة أيضاً في عمليات منظمة التجارة العالمية. مع ذلك، وحتى عندما يبدو أن السيادة لم تمس أو تنتقص، فإن الدول لم تعد لها السيطرة المطلقة والوحيدة، على ما يحدث داخل حدودها الإقليمية. فالنظم العالمية المتشابكة، من المالي إلى الإيكولوجي، تربط مصير المجتمعات في أحد الأماكن، بمصير مجتمعات في أقاليم بعيدة من العالم. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنية التحتية العالمية للاتصالات،

(١) د. حسن الحاج على أحمد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٠، إبريل ٢٠٠٥، ص ٣١.

والمواصلات، تدعم أشكالاً جديدة من التنظيم الاقتصادي، والاجتماعي وتتجاوز وتتعدى الحدود الوطنية. فمواقع القوة والخاضعون للقوة قد تفصل بينهم، حرقيا، المحيطات والبحار.

في مثل هذه الظروف، فإن الفكرة العامة حول الدولة الوطنية بأنها وحدة حكم ذاتي مستقلة، تبدو كنظرة معيارية، أكثر من كونها عبارة وصفية لواقع فعلي. إن المؤسسة الحديثة للحكم السيادي المحدد إقليميا، تبدو إلى حد ما وضعا شاذا موجودا بجوار التنظيم عبر القومي، لجوانب عدة، من الحياة الاقتصادية، والاجتماعية المعاصرة. وفقا لهذا الطرح، فإن العولمة ترتبط بتحول أو تفكيك العلاقة بين السيادة والإقليم الأرضي وسلطة الدولة. في الواقع أن عدداً قليلاً جداً من الدول مارست بالفعل سيادة كاملة أو مطلقة داخل حدودها الإقليمية، كما يتضح من ممارسة الحصانة الدبلوماسية. وبالفعل، فإن ممارسات الدولة السيادية، بعكس فكرة السيادة، تم تكييفها دائما مع الحقائق والوقائع التاريخية المتغيرة. ومن خلال حججهم بأن العولمة تعمل على تحويل وإعادة تكوين وسلطة الحكومات الوطنية، إن " نظام سيادة " جديد يحل محل التصورات التقليدية حول الدولة، باعتبارها شكلا من السلطة العامة المطلقة، غير المجزأة والحصرية على إقليم أرضي محدد المعالم. على هذا الأساس، فإنه من الأفضل فهم السيادة في هذه الأيام، ليس باعتبارها حاجزا محددًا بالإقليم الأرضي، ولكن من خلال اعتبارها متغيرا ضمن عملية سياسية، تتميز بشبكات عبر قومية متشابكة... أن هذا لا يعنى القول أن الحدود الإقليمية، لم يعد لها أية أهمية سياسية، أو عسكرية، أو رمزية، ولكنه يعنى الإقرار بأنها أصبحت، وباعتبارها المحدد المكاني الأساسي للحياة الحديثة، تمثل إشكالية في فترة تتميز بالعولمة المكثفة. بالتالي، فإن السيادة وسلطة

وقوة الدولة والإقليم الأرضي توجد الآن وسط علاقات معقدة ومتشابكة عما كانت عليه أثناء حقبة تكوين وتشكيل الدولة الوطنية الحديثة. بالفعل،

فإن وجهة نظرا أنصار التحول هي أن العولمة لا ترتبط مع " نظام سيادة " جديد فحسب، ولكنها ترتبط أيضا بـ بروز أشكال جديدة قوية وغير مرتبطة بالإقليم الأرضي من التنظيم الاقتصادي والسياسي في المجال العالمي، مثل الشركات العابرة للقومية والحركات الاجتماعية عبر القومية والوكالات التنظيمية والضبطية الدولية.. الخ. بهذا المعنى، فلم يعد بالإمكان تصوير النظام العالمي، على أنه متمركز حول الدولة أو حتى أنه محكوم بالدولة، نظراً لأن السلطة أصبحت منتشرة، بصورة متزايدة بين وكالات عامة، وخاصة على المستويات المحلية، والقومية، والإقليمية، والعالمية بحيث لم تعد الدولة الوطنية المركز الوحيد أو الشكل الرئيسي للحكم أو السلطة في العالم.

هكذا، ونظراً للنظام العالمي المتغير، فإن أشكال ووظائف الدولة، يتم تشكيلها وإعادة صياغتها للتعامل مع حقائق العالم المعولم، عن طريق وضع استراتيجيات، ووضع تنظيمات وضوابط دولية، من أجل الإدارة الفعالة، لعدد متنامي من القضايا عبر الحدودية، التي تبرز بصورة منتظمة ضمن الأجندة الوطنية.

فالواقع أن العولمة لم تؤد إلى " نهاية الدولة " ولكنها شجعت على تطوير سلسلة من استراتيجيات التكيف. وفي بعض الجوانب، أصبحت الدولة أكثر تدخلاً ونشاطاً. تأسيساً على ذلك، فإن قوة وسلطة الحكومات الوطنية لم تقلص، بالضرورة، بسبب العولمة. ولكن على العكس من ذلك، فإنها تتعرض لإعادة التشكيل وإعادة الهيكلة استجابة لتعدد وتشابك عمليات الحكم في عالم أكثر ارتباطاً والتصاقاً إن استقلالية وسيادة الدولة لم تختف بسبب عمليات العولمة. في الواقع، إن أي تقدير وتقييم للتأثيرات التراكمية للعولمة يجب أن يقر بطبيعتها التمايزية

وتفاوتتها. فتأثير العولمة يتحدد بوضع الدولة في التكوينات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية العالمية، بينها الاقتصادية، والسياسية المحلية، وبالاستراتيجيات الحكومية للمواجهة وإدارة وتخفيف آثار العولمة.

الخلاصة، إن العولمة تسخر القانون الدولي ومؤسساته، مثل منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لحشد الدعم والتشريع لتدخلها، وسياساتها، في العلاقات الدولية، كما أنها تستعمل سلاح المال، والمؤسسات المالية الدولية، لفرض أنماط اقتصادية جشعة، تخدم مصالح الشركات المتعددة العابرة للقارات، على حساب الاقتصاديات المحلية، وتحت ستار التبادل الحر والتنمية. وأبرز مظهر للعولمة السياسية ما حدث من تغيير ملحوظ في قوة الدولة، إذ بدأ دورها يتضاءل، وصار الخضوع لرؤوس الأموال أمراً تقتضيه الحكمة السياسية، وتتساوى في ذلك جميع الدول بل صار رأس المال يتحكم في الخيارات السياسية، ويقرر القرارات قبل أن تصل إلى الدولة، وأصبحت الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، تحل تدريجياً محل الدولة، وقفزت فوق أسوارها بل أخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية. كما برز سقوط الشمولية والسلطوية، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة لذلك ظهرت مشكلة ازدواجية المعايير، في تطبيق قواعد حقوق الإنسان، بسبب مشكلة هيمنة الدول الكبرى على مجلس الأمن، والأمم المتحدة.

ويرى الباحث د. محمود خالد المسافر أن العولمة تتركز على ثلاثة عناصر

هي:

١. السيطرة على الأسواق العالمية.

